جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة ماجستير

التخصص:محاسبة وتدقيق

الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي

"دراسة تطبيقية للنظام المحاسبي المالي في منشأة البناءات المعدنية CR-METAL بالبليدة"

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية

من طرف

ولدرويس نذيرة

أمام اللجنة المشكلة من

غزازي عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة سعد دحلب	رئيسا
دراوسي مسعود	أستاذ محاضر أ	جامعة سعد دحلب	مشرفا ومقررا
بوزعرور عمار	أستاذ محاضر أ	جامعة سعد دحلب	عضوا مناقشا
شريفي أحمد	أستاذ محاضر ب	جامعة سعد دحلب	عضوا مناقشا

البليدة ،سبتمبر 2011.

الإهداء

إلى

قرة عيني أمي وإلى من أنار دربي أبي

سندي وأنسي إخوتي وأخواتي

رفيق حياتي زوجي

كل أصدقائي وزملائي

جميع من شارك في هذا العمل وكان أحق أن يذكر فيه مني

كل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي

كل طالب علم ...

ولدرويس نذيرة

شكر وتقدير

يقول سبحانه وتعالى {لئن شكرتم لأزيدنكم} [سورة إبراهيم،الآية 7] ،وليس ذلك على الله بعزيز فشكرا لله على كل نعمة التي لا تحصى ولا تعد وعلى توفيقي في هذا العمل .

ويسعدني ويشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل معاني الامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف "دراوسي مسعود" لقبوله الإشراف على هذا العمل وحسن التوجيه والمتابعة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي في الدراسات العليا بجامعة سعد دحلب وبالأخص الذين قدموا إلي المساعدة في هذا العمل وهم: درحمون هلال ،وبن نذير نصر الدين.

كما لا أنسى مدير المالية والمحاسبة " حمدوش عبد الكريم"و" أوجيدة نوال " لمنشأة البناءات المعدنية الذين لم يبخلوا علي بالمعلومات وإعطاء كل الوثائق الممكنة للقيام بالدراسة التطبيقية.

وأتقدم بالشكر إلى الوالدين و إخوتي خاصة زبيدة و الزوج الكريم "عبد الرحمان بن عزوط" وإلى كل أصدقاء الدرب صارة وإبتسام وخديجة وزينب وهاجر.

ملخص

يتمحور موضوع هذه الدراسة في المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة وفق المعايير المحاسبة الدولية وما جاءت به من مستجدات ومعايير متعلقة بمعالجة الأصول المتداولة ،ثم تمت هذه الدراسة وفق النظام المحاسبي المالي الذي تبنته الجزائر منذ 2010/01/01 وما مدى توافقه مع المعايير المحاسبة الدولية في معالجة الأصول المتداولة ،كما اهتمت هذه الدراسة بمدى تأثير هذه الأخيرة في التحليل المالي خاصة فيما يخص عنصر القياس والتقييم ،ثم كيفية تأثير هذا النظام المحاسبي المالي على معالجة الأصول المتداولة وإعادة تصنيفها وعلى التحليل المالي داخل المنشأة الاقتصادية الجزائرية.

RESUME

L'étude de ce thème est axée sur le traitement comptable des actifs courants conformément aux normes Internationales de Comptabilité et ce qu'ils ont apporté comme l'évolution ainsi que les normes relatives au traitement des actifs courants.

Cette étude est déroulée selon les principes du Système de Comptabilité Financière(SCF) adoptée par l'Algérie à compter du 1 Janvier 2010 et son harmonisation avec les normes Comptables Internationales dans le traitement des Actifs Courants .

Par Ailleurs , l'étude s'est intéressée à la portée de l'impact des ces dernières sur l'analyse financière particulièrement par rapport à l'élément d'analyse et à l'évolution.

Enfin l'étude s'est focalisé sur l'impact du système de comptabilité financière sur le traitement des actifs courants leurs reclassification et l'analyse financière de l'entreprise dans l'environnement économique Algérienne .

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز	الرمز باللغة الفرنسية	الترجمة إلى العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
BFR	Besoin de Fond de Roulement	احتياجات راس المال العامل
CA	Chiffre Affaires	رقم الأعمال
CAPA	Confederation of Asian and Pacific Accountants	الإتحاد المحاسبين لدول آسيا والمحيط الهادي
CF	Cout Fixe	التكلفة الثابتة
CNC	Conseil National de La Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CV	Cout Variable	التكلفة المتغيرة
FASB	Financial Accounting standards Board	الاتحاد الدولي للمحاسبين
FIFO	First In First Out	الوارد أولا الصادر أولا
FR	Fond de Roulement	رأس المال العامل
IAS	International Accounting standards	معايير المحاسبة المالية
IASC	International Accounting standards Committee	لجنة معايير المحاسبة المالية
IASB	International Accounting standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقارير المالية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير تقارير المالية الدولية
LIFO	Last In First Out	الوارد آخرا الصادر أولا
MCV	Marge Sur Cout Variable	الهامش على التكلفة المتغيرة
NSCF	Nouveaux Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي الجديد

PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
Q	Quantité	الكمية
R	Résultat	النتيجة
VR	Variable de Résultat	تغير النتيجة
SAC	Standards Advisory Conseil	المجلس الاستشاري للمعايير
SEC	The Securities Exchange Commission	هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية
T	Trésorerie	الخزينة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المعايير المتعلقة بالأصول المتداولة	29
(2-1)	ملخص يبين طريقة التقييم والاعتراف حسب كل صنف للاستثمارات المالية	45
(1-3)	نتيجة الاستغلال بمستويات مختلفة من المبيعات	115
(2-3)	أثر الرافعة المالية في ربح السهم الواحد	117
(3-4)	الميزانية الوظيفية	125
(3-5)	الفرق بين التحليل السيولة والتحليل الوظيفي	127
(4-1)	الأصول المتداولة حسب ميزان المراجعة بعد الجرد لسنة 2009	150
(4-2)	الميزانية الختامية للمنشأة بتاريخ 2009/12/31	153
(4-3)	إعادة تصنيف الأصول المتداولة وفق SCF ووفق ميزان المراجعة الافتتاحي 2010-01-01	155
(4-4)	الميزانية الأصول الافتتاحية بتاريخ 2010/01/01 بعد تبني SCF	159
(4-5)	ميزانية الأصول بعد إعادة تصنيف الأصول المتداولة إلى الأصول غير المتداولة	161
(4-6)	ميزان المراجعة الافتتاحي للأصول المتداولة بعد عملية المسح وإعادة الهيكلة لسنة 2010	163
(4-7)	الميزانية الافتتاحية للأصول بعد عملية المسح وإعادة الهيكلة	178
(4-8)	التقارب البنكي لحساب البنك المفتوح باسم المنشأة لدى البنك الوطني الجزائري برقم 54481 في 2010/01/31	182
(4-9)	الجرد المادي والمحاسبي بتاريخ 2010/12/31	185
(4-10)	مؤونات عن الخسائر القيمة لحقوق الزبائن بالسنوات	190
(4-11)	السيولة في الصندوق بتاريخ 2010/12/31	192
(4-12)	الميزانية الأصول الختامية بتاريخ 2010/12/31	194
(4-13)	ميزانية الخصوم الختامية بتاريخ 2010/12/31	195

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تصنيف الأصول المتداولة	32
(1-2)	حساب تكلفة المخزون	38
(1-3)	مخطط يبين طريقة معالجة الديون المشكوك فيها	50
(1-4)	الشكل القانوني للكمبيالة	51
(1-5)	الشكل القانوني للسند الإذني	52
(2-1)	العناصر المكونة للمخزون	73
(3-1)	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	104
(3-2)	بناء الميزانية المالية	121
(3-3)	رأس المال العامل	121
(4-1)	مخطط تنظيمي لهيكل المنشأة	148

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	جدول الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي
02	ميزان المراجعة بعد الجرد بتاريخ 2010/12/31 لمنشأة البناءات المعدنية
03	الميزانية الأصول و الخصوم بتاريخ 2010/12/31 وفق النظام المحاسبي المالي
04	جدول حسابات النتائج بتاريخ 2010/12/31 وفق النظام المحاسبي المالي

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الإهداء
شكر وتقدير
ملخص
قائمة المصطلحات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة الملاحق
الفهرس
المقدمة
1. مدخل للمحاسبة و المعايير المحاسبة الدولية..... 19
1.1. مفهوم المحاسبة والمعايير المحاسبة الدولية 20
1.1.1. مفهوم المحاسبة..... 20
2.1.1. المعايير المحاسبة الدولية وما جاءت به من معايير وتفسيرات متعلقة بمعالجة
الأصول المتداولة..... 25
3.1.1. مفهوم الأصول وكيفية تصنيفها وفق المعايير المحاسبة الدولية.....30
2.1. المخزونات والاستثمارات المالية القصيرة الأجل وفق المعايير
المحاسبة الدولية 33
1.2.1. المخزونات..... 33
2.2.1. الاستثمارات المالية القصيرة الأجل..... 40
3.1. الذمم المدنية وأوراق القبض و النقدية وفق المعايير المحاسبة الدولية.....47
1.3.1. الذمم المدنية وأوراق القبض..... 47
2.3.1. النقدية..... 56

2. المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي..... 61
1.2. نظام المحاسبي المالي(SCF) 62
1.1.2. نشأة النظام المحاسبي المالي الجديد ومفهومه..... 62
2.1.2. مجال وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وأهم فروضه
ومبادئه 66
3.1.2. مفهوم الأصول وتصنيفها وقواعد تقييمها وفق النظام المحاسبي المالي.....72
2.2. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ وفق النظام المحاسبي المالي.....75
1.2.2. مفهوم المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ..... 75
2.2.2. المعالجة المحاسبية للمخزونات 81
3.2. الذمم المدينة والأصول المالية الجارية وأموال الخزينة وفق النظام المحاسبي
المالي..... 84
1.3.2. الذمم المدينة 84
2.3.2. الأصول المالية الجارية وأموال الخزينة(المتاحات) 94
3.التحليل المالي للأصول المتداولة.....102
1.3. مدخل للتحليل المالي..... 103
1.1.3. نشأة ومفهوم التحليل المالي ومجالات استعماله..... 103
2.1.3. التحليل المالي الكلاسيكي والتحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير
المحاسبة الدولية 109
2.3. طرق وأساليب تحليل عناصر الأصول المتداولة 113
1.2.3. النسب المالية
والروافع..... 113
2.2.3. المؤشرات المالية 125
3.3. تحليل القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية..... 135
1.3.3. نسب قائمة مركز المالي و تحليل اتجاه التغيرات للأصول المتداولة 129
2.3.3. النسب المشتركة 140

4.دراسة حالة منشأة البناءات المعدنية بالبليدة 147
1.4. الأصول المتداولة قبل وبعد تبني النظام المحاسبي المالي في منشأة البناءات المعدنية بالبليدة..... 148
1.1.4. تقديم منشأة البناءات المعدنية..... 148
2.1.4. الأصول المتداولة قبل وبعد تبني النظام المحاسبي المالي..... 154
3.1.4. قيام بعملية المسح وإعادة الهيكلة لحسابات الأصول المتداولة لسنوات السابقة..... 167
2.4. أثر تبني SCF على المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة..... 174
1.2.4. معالجة المشتريات الأصول المتداولة..... 174
2.2.4. معالجة المبيعات والصندوق والبنك..... 180
3.4. أعمال نهاية السنة للأصول المتداولة والتحليل المالي لها 190
1.3.4. أعمال نهاية السنة للأصول المتداولة..... 190
2.3.4. التحليل المالي للأصول المتداولة في منشأة البناءات المعدنية 200
الخاتمة 212
قائمة المراجع..... 217
الملاحق 226

المقدمة

إن تطور المحاسبة ناتج عن التحولات والتطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي والقانوني ،ففي بداية نشأتها كانت تقتصر على عرض المعلومات للملاك بهدف إعطائهم الفرصة لمراقبة وتقييم استخدام الموارد الاقتصادية التي وضعت تحت تصرفها ،ثم ازداد توسع مجال المحاسبة استجابة للاحتياجات المختلفة من المعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات لفئات مختلفة سواء على الصعيد الخارجي (البنوك ،المستثمرون ،إدارة الضرائب...) أو على الصعيد الداخلي (مالكين، موظفين...)، ونتيجة لظهور المنشآت متعددة الجنسيات وازدياد حجم المعاملات التي لا تقتصر فقط على المستوى المحلي، وامتدادها على المستوى الدولي سبب لها عائقا كبيرا أمام القراءة الموحدة لقوائمها المالية التي تنشط في حدود جغرافية مختلفة وخضوع فروعها لأنظمة محاسبية تحكمها ثقافات محاسبية محلية مختلفة أيضا ،وكان لهذا الأمر أثر بالغ على وظيفة تبادل المعلومات المالية والاقتصادية المرتبطة باتخاذ القرارات ،ومن هذا المنطلق بدأ السعي للعمل على إرساء قواعد ومبادئ جديدة تخضع لها الممارسة المحاسبية للمنشآت على المستوى الدولي، تمثلت هذه القواعد في المعايير المحاسبة الدولية.

كذلك بعد أزمة الكساد العالمي التي كشفت عن كثير من التلاعبات في الإفصاح المحاسبي عن طريق نشر المنشآت لقوائمها المالية والمعلومات المضخمة وغير الصحيحة مما أدى إلى الدفع بالهيئات الدولية بالتفكير في توحيد مختلف الأنظمة المحاسبية لضبط وتنظيم مهنة المحاسبة عل مستوى الدولي، يكون من شأنها ضمان تقارب وتضييق فجوة الاختلاف في معالجة العديد من القضايا والمواضيع المحاسبة الشائكة ،بهدف توفير معلومات محاسبية ومالية موحدة وفعالة لاتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي وذلك من خلال إيجاد توافق دولي حول التوحيد المحاسبي ليتجسد بوضع المعايير المحاسبة الدولية سنة 1973.

ففي سنة 1995 وافقت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للتبادل (IOSCO) على تبني معايير المحاسبة الدولية في جميع الأسواق المالية العالمية، كما زاد قبول المعايير الدولية كأساس للإفصاح المحاسبي من خلال صدور قانون الاتحاد الأوروبي سنة 2002 يلزم بموجبه كل الشركات الأوروبية الكبرى على إعداد قوائمها المالية وفق المعايير الدولية والإفصاح المالي وذلك ابتداءً من سنة 2005، ليتم تعميم تبنيه على الشركات المتوسطة في الكثير من دول العالم.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت التأقلم مع هذه الدول والدخول في دائرة الاقتصاد العالمي(اقتصاد السوق) والخروج من اقتصاد الاشتراكي ،وطبقا لتوجيهات السلطات العمومية ،تم وضع نظام مالي جديد

يخضع لمعايير المحاسبة الدولية، الذي بدأ العمل به ابتداء من سنة 2010 بفضل قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والقرار المؤرخ في 26 جوان 2008، بهدف عرض قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمنشأة ومركزها المالي ووضعية خزينتها.

من أجل هذا تم وضع معايير المحاسبة الدولية تقوم بمعالجة وتقييم عناصر القوائم المالية ،واهتمت بشكل كبير بتقييم عناصر أصول المنشأة خاصة الأصول المتداولة باعتبارها من أهم العناصر التي تعتمد عليها المنشأة في نشاطها، بسبب ما توفره من سيولة داخل المنشأة وما تقدمه من احتياجات في دورة الاستغلال وما تساهمه في تحقيق الربح، إضافة إلى ما تؤثر هذه الأخيرة في التحليل المالي، وذلك باستخدام طرق وقواعد تقييم حديثة لم تكن معروفة سابقا " كصافي القيمة القابلة للتحقق" في تقييم المخزون مثلا،وذلك لمسايرة التطور الاقتصادي العالمي.

1 . الإشكالية:

على ضوء المعلومات السابقة يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تتم المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة ،وما مدى تأثيرها في التحليل المالي ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح مجمل التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هي المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأصول المتداولة وكيف عالجتها ؟

-كيف عالج النظام المحاسبي المالي الأصول المتداولة ؟

-هل القياس والتقييم للأصول المتداولة له تأثير في التحليل المالي؟

-ما هو أثر تبني النظام المحاسبي المالي على معالجة الأصول المتداولة وإعادة تصنيفها وعلى التحليل المالي في منشأة البناءات المعدنية بالبليدة ؟

2. الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الإشكالية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

– تعالج المعايير المحاسبة الدولية الأصول المتداولة بالاعتماد في التقييم على القيمة الحالية ،أما من حيث التصنيف إلى أصول متداولة وغير المتداولة وذلك باعتماد على مبدأ السنوية والسيولة.

– انتهج النظام المحاسبي المالي نفس الخطوات التي نصت عليها المعايير المحاسبة الدولية في معالجة الأصول المتداولة.

– القياس والتقييم للأصول المتداولة له تأثير مباشر على التحليل المالي .

– للنظام المحاسبي المالي أثر على معالجة الأصول المتداولة والتحليل المالي لمنشأة البناءات المعدنية فيما يخص أعمال نهاية السنة أي التقييم مع عدم احترام المنشأة لمبدأ السنوية في تصنيف أصولها.

3. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في:

– التقيد بالمعايير المحاسبة الدولية في معالجة الأصول المتداولة .

– تنميط النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك للتماشي مع البيئة الاقتصادية العالمية.

– التقييم والقياس في التحليل المالي.

–ما تقدمه المعايير من تسهيلات في جانب التحليل المالي .

4. أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات أو نفيها ،مما سبق فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

– معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، ومعرفة مدى إلتزام كل دولة بتبني هذه المعايير.

– استعراض تبني النظام المحاسبي المالي فيما يخص معالجة الأصول المتداولة في منشأة البناءات المعدنية.

–معرفة أهم الصعوبات والنقائص عند تبني النظام المحاسبي المالي .

–معرفة علاقة الأصول المتداولة بجانب التحليل المالي .

5 .أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع نذكر منها ما يلي:

-أهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني .

-طبيعة التخصص في مجال المحاسبة في الليسانس الماجستير.

-قلة الدراسات التي تناولت موضوع الأصول المتداولة وربطها بالتحليل المالي.

6 .حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع ،تم تحديد الإطار العام للدراسة وحدود البحث كالأتي:

- الحدود المكانية:

تناولت الدراسة حالة على إحدى المنشآت الوطنية الجزائرية وهي منشأة البناءات المعدنية بالبليدة باعتبارها منشأة صناعية وتحتوي على أصول متداولة متنوعة فهي تناسب موضوع الدراسة ،كما ان المنشأة تمتلك مصلحة محاسبية مؤهلة ومكون في هذا الميدان ،كما قامت المنشأة بتكوين محاسبيها وتقديم دراسات تدريبية في النظام المحاسبة المالية منذ سنة 2008.

-الحدود الزمنية:

فيما يخص الجانب الزمني للدراسة فتم الاعتماد على سنة 2010 ابتداء من 2010/01/01 إلى2010/12/31 لأنها تعتبر أول سنة التي طبق فيها النظام على مستوى المنشأة.

7 . منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض شامل لكيفية معالجة الأصول المتداولة وفق المعايير والنظام المحاسبي المالي والتحليل المالي للأصول المتداولة .

أما في الجانب التطبيقي قمنا بتوظيف ما أتيح لنا من وثائق ومعلومات متعلقة بالمنشأة وبالقدر الذي نحتاجه في موضوعنا.

8. الدراسات السابقة:

من بين البحوث والدراسة الجامعية التي عالجت هذا الموضوع نجد :

-سليمان بلعور ،أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير فرع إدارة الأعمال، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ، غير منشورة ،2004 .بحيث تتجلى أهمية هذا البحث في تركيزه على الأثر المالي للخروج بحكم واتخاذ قرار من طرف مسؤولي المنشأة بمواصلة ذات المنهج، أو القيام بخطوات تصحيحية تجعل الاستفادة من الشراكة أكبر، وهو الهدف الأساسي لأي منشأة تبنت هذه الإستراتيجية.

– علي خلف عبد الله ،التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء واكتشاف الإنحرفات، الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة الماجستير في التحليل المالي ، قسم الإدارة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، كوبنهاجن،2008. بحيث تتمثل أهمية البحث من نواحي متعددة، منها ما يقدمه التحليل المالي من نتائج مهمة التي تتركز مهامها في تحليل وتنسيق البيانات التي تنتجها المحاسبة المالية ومن ثم إنتاج معلومات بالصورة التي يستفاد من استخدامها في المجالات المختلفة وحسب رغبة المستفيد.

–زينب حجاج، المعالجة المحاسبية للاستثمارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة ،غير منشورة، 2009.تستمد هذه الدراسة أهميتها من التطور التكنولوجي والاتصالي الذي أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الاستثمارات، وتنشيط بورصة الجزائر للقيم المتداولة والتي نتج عنها استثمار ذات طابع مالي .

–قوادري محمد ، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق ،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة،غير منشورة، 2009. تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الأساسي الذي تلعبه القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ودور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في توحيد الممارسات المحاسبية،والحاجة إلى تنميط النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولية .

–مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر غير منشورة ، 2004 . تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامن معالجته مع بعض المجهودات المحدودة التي تبذل في الجزائر

في إطار إصلاح النظام المحاسبي للمنشآت، خاصة تلك التي يقوم بها المجلس الوطني للمحاسبة، ثم إن التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة أساسا في إنشاء بورصة القيم المتداولة، والمفاوضات الجارية لإتمام اتفاق الشراكة الأوروبية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كلها عوامل تحث على الإصلاح الاقتصادي، بما فيه الإصلاح المحاسبي وبالتالي تحديد ملامح وإطار هذا الإصلاح بات أمرا حتميا.

9 .هيكل الدراسة:

في الأخير للإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول يتضمن كل فصل مقدمة وخلاصة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة حيث يتناول :

– الفصل الأول: "مدخل للمحاسبة والمعايير المحاسبة الدولية" ،هذا من خلال تطرق إلى نشأة المحاسبة والمحاسبة الدولية وتطورهما تاريخيا، والتطرق إلى المعايير المحاسبة الدولية وكيف عالجت الأصول المتداولة .

– الفصل الثاني: "المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي"، فتم دراسة الأصول المتداولة وكيفية تصنيفها ومعالجتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي.

– الفصل الثالث: "التحليل المالي للأصول المتداولة"، ومن خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق إلى المدخل للتحليل المالي ،ثم قمنا بالتحليل المالي لعناصر الأصول المتداولة وإلى كل ما يتعلق بها من طرق وأساليب التي تستخدم في تحليلها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،وكيف تؤثر هذه الأخيرة على التحليل المالي.

– الفصل الرابع :"دراسة حالة في منشأة الوطنية للبناءات المعدنية CR METAL"،فتطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الأصول المتداولة قبل وبعد تبني النظام المحاسبي المالي في منشأة البناءات المعدنية ،ثم إلى أثر تبني النظام المحاسبي المالي على الأصول المتداولة وإلى أعمال نهاية السنة للأصول المتداولة والتحليل المالي لها.

وختمنا دراستنا هذه بخاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى توصيات واقتراحات لمواضع تفتح مجال للدراسات القادمة.

الفصل 1

مدخل للمحاسبة والمعايير المحاسبة الدولية

إن الفكر المحاسبي نتاج عن عملية تراكمية عبر الزمن فهناك ممارسات وتطبيقات محاسبية لم تتغير بل أصبحت قواعد وقوانين عرفية تبنتها أجيال من المحاسبين حتى أصبحت إلزامية وهكذا تطورت حتى أصبحت هناك معايير محاسبية دولية موحدة تضبط المحاسبة عبر كل الدول ،تهدف إلى تحديد التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية ،فهي تلزم المؤسسات على إعداد القوائم المالية بما يتلاءم بمتطلبات المحيط الدولي كالشفافية والمصداقية وقابلية المقارنة للمعلومات زمنيا ومكانيا.

لهذا توجد عدة معايير محاسبية تتعلق بمعالجة هذه الاختلافات عن طريق معالجة عدة أصناف:كالمحزونات، الاستثمارات...ومعايير خاصة بعرض القوائم المالية،وأخرى خاصة بالقياس والإفصاح.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مدخل للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية و إلى كل ما يتعلق بالأصول المتداولة والمعالجة المحاسبية لها وفق المعايير المحاسبة الدولية وإلى أهم المعايير التي تعالجها من حيث كيفية الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها.

1.1. مفهوم المحاسبة والمعايير المحاسبة الدولية

إن التطور الذي عرفته المحاسبة كان نتيجة تطور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية عبر العصور المختلفة، وما أملته التغيرات في بيئة ومحيط المنشأة، باعتبارها المعني بقواعد المحاسبة وتطبيقاتها .بالإضافة إلى ذلك التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، والعلوم السلوكية .وذلك نتيجة الحاجة المستمرة والدائمة لمعلومات محاسبية ملائمة وفعالة، خدمة لمختلف الأطراف المهتمة بحياة المنشأة،للإفصاح عن الوضعية المالية للمنشأة وجاءت المعايير المحاسبة الدولية التي تبنتها الكثير من الدول في العالم لتقليل الاختلافات بين الدول وجعل التوافق بينها لإعطاء الصورة الصادقة للقوائم المالية.

1.1.1. مفهوم المحاسبة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم المحاسبة والمحاسبة الدولية وتطورهما تاريخيا خلال الفروع التالية:

1.1.1.1 مفهوم المحاسبة وتطورها تاريخيا

سوف نتناول خلال هذا الفرع التعاريف الخاصة بالمحاسبة وكيف تطورت تاريخيا.

1.1.1.1.1.مفهوم المحاسبة

هناك من يعتبر المحاسبة علما ومن يعتبرها فنا، لذلك هناك تعاريف عديدة نذكر منها:

- ☑ عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها فن التسجيل والتبويب والتلخيص بطريقة منهجية وجوهرية للمعاملات والأحداث ذات الطبيعة النقدية ،وتفسير النتائج المترتبة على ذلك. [1] (ص:20)
- ☑ المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية التي تطورت بتطور المجتمع من كافة جوانبه.[1] (ص:19)
- ☑ المحاسبة هي واحدة من التقنيات الكلية لمعالجة البيانات الناتجة عن حركة الأموال بين الأعوان الاقتصاديين في اقتصاد ما، والمعبر عنها بوحدات نقدية عن طريق التتبع والتسجيل المتسلسل لها وذلك حتى يمكن معرفة الوضعية المالية للمنشأة المعنية في تاريخ محدد، وإيجاد النتيجة عند انتهاء دورة النشاط. [2] (ص:02)
- ☑ المحاسبة هي نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتسجيل العمليات المالية على شكل أرقام التي تسمح بإعداد قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للمنشأة وحالتها المالية ونتائج المنشأة في نهاية السنة[3]. (ص:16)

☑ المحاسبة هي تقنية تشمل مجموعة من المبادئ والأسس، تستعمل لتحليل وضبط العمليات المالية، وهي وسيلة لمعرفة نتائج وأعمال المنشأة اعتمادًا على مستندات مبررة لها، وهي تهدف لجمع وتقييم وتقييد واحتساب وتنظيم الحركات المالية معبرة بوحدة النقد. [1] (ص:20)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن المحاسبة هي تقنية ونظام للمعلومات تستعمل في ضبط وتنظيم العمليات المالية والمحاسبية لإعطاء الصورة الصادقة للقوائم المالية.

1.1.1.1. 2.تطور المحاسبة تاريخيا

استخدمت المحاسبة في كثير من الدول في عصور ما قبل التاريخ ،وقد بدأت عملية مسك الدفاتر حوالي 3500قبل الميلاد، وبالتحديد عند ظهور قانون حمورابي(1800 قبل الميلاد)الذي يعتبر من أقدم القوانين التي تكلمت على قانون المحاسبة [4] (ص:05)،ويمكن الإشارة إلى بدء ظهور بعض المفاهيم المحاسبية في بداية العصر اليوناني والعصر الروماني،كما أن الرومان احتفظوا بسجلات أكثر تفصيلا في المحاسبة،وبما أنهم كانوا يكتبون الأرقام بحروف أبجدية سبب عائقا لتطوير الأنظمة المحاسبية.

ومن 1300 إلى 1500(عصر النهضة) وعند ظهور الاكتشافات الجغرافية والمبادلات التجارية وانتشار حركة ترجمة كتب العرب في مجالات مختلفة كالرياضيات... و اكتشاف العرب للصفر وسهولة الحساب بالأرقام العربية وانتقال الأرقام العربية إلى أوربا، مكنت من إحداث تطور كبير ومذهل في المحاسبة.

ففي أواخر القرون الوسطى ظهرت فكرة القيد المزدوج وبالضبط في سنة 1494ظهر كتاب لـ لوكا باكيولو (Luca Pacioli*) في الهندسة والنسب والتناسب ،جاء فيه وصف لنظام القيد المزدوج والذي خصص فيه فصلا كاملا (الفصل التاسع)حول مسك المحاسبة.[5](ص:13)

وقد ظهرت قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الأرصدة إلى الوجود في بداية القرن السابع عشر وكان الدافع الأساسي آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال.

وبظهور المنظمات المهنية والأقسام العلمية المهتمة بأمر المهنة، وظهور المدخل المعياري أدى إلى تحقيق الأهداف المحددة للمحاسبة، ولقد ركز هذا المدخل على محاولة إيجاد مفاهيم عامة لمقابلة الاحتياجات

---

*لوكا باكيولو :هو عالم رياضيات إيطالي، ظهر له أول كتاب في أدبيات المحاسبة في عام 1494 م، حيث تضمن هذا الكتاب 36 فصلا قصيرا حول كيفية مسك الدفاتر، واعتبر هذا الكتاب مرجعا علميا و تعليميا بعد ذلك.

المفترضة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، دون محاولة التصدي للمشكلات المرتبطة بالتطبيق والممارسة المحاسبية.

2.1.1.1.مفهوم المحاسبة الدولية وتطورها تاريخيا

المحاسبة تطورت حتى أصبحت دولية، وعليه سنتعرض لمفهوم المحاسبة الدولية و تطورها تاريخيا.

1.2.1.1.1. مفهوم المحاسبة الدولية [2] (ص:05)

هناك تعاريف عديدة للمحاسبة الدولية نتيجة تعدد مجالاتها وعدم تجانسها، فمنهم من يعرفها من خلال تطورها التاريخي، ومنهم من يعرفها من خلال مشاكل فروع الشركات الأجنبية التي تعاني منها،ومنهم من يعرفها من خلال الفروقات التطبيقية لها بين الدول.

ومن بين هذه التعاريف نجد :

-المحاسبة الدولية هي أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب ومشاكل المحاسبية للمعاملات المالية للشركات المتعددة الجنسيات.

-المحاسبة الدولية هي مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة و المقبولة دوليا، والتي تحكم الممارسات العملية للمهنة.

-المحاسبة الدولية هي تلك المحاسبة التي تهتم بتداخل العلاقات المحاسبية بين الدول.

من خلال هذه التعاريف يمكن الخروج بتعريف إجرائي أكثر شمولا للمحاسبة الدولية على أنها :مجموعة المعايير المحاسبية المقبولة، والتي تستعمل على نطاق دولي ولاسيما من طرف الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات.

وهذا ما يتيح مجال واسع للمحاسبة لاعتبار أنها اليوم أصبحت دولية بعدما كانت محلية،ويعطيها الصبغة العالمية، حيث أطلق عليها مصطلح" عولمة المحاسبة" .

2.2.1.1.1. التطور التاريخي للمحاسبة الدولية [6] (ص:05)

يمكن تقسيم الحقبة التاريخية التي ظهرت فيها المحاسبة الدولية إلى مرحلتين من الزمن، قبل سنة 1972 وبعدها .

قبل 1972: قبل هذه السنة كان الاهتمام منصبًا على عقد المؤتمرات والملتقيات الدولية للتقارب في وجهات النظر وإزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، وأهم هذه المؤتمرات نجد:

- مؤتمرات المعهد المحاسبة الأمريكي (AIC) الذي عقد مؤتمره الأول سنة 1949م.
- مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين والماليين (UEC)، أول مؤتمر كان سنة 1951 والذي ضم 12 جمعية محاسبية أوروبية.

- مؤتمرات الاتحاد الإقليمي لمحاسبي آسيا والمحيط الهادي (CAPA)، أول مؤتمر له كان سنة 1957.

ابتداءً من سنة 1972: وبفعل المؤتمرات الدولية السابقة أسفرت عنها مرحلة جديدة من التطور في المحاسبة الدولية، وانبثق عنها ميلاد منظمتين محاسبيتين عالميتين تعمل على تقليص الاختلافات المحاسبية بين الدول، وذلك في مدينة سيدني بأستراليا عن طريق المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة،وهما:

-لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1973

-لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) سنة 1977

لتتوالى عدة منظمات و لجان دولية بعد ذلك، منها لجنة الأمم المتحدة عبر الدول (UNE)، ولجنة الاستثمار الدولي للشركات المتعددة الجنسيات المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) سنة 1981 والتي تعمل على التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية.

بالإضافة إلى المنظمات السابقة فقد أسهمت العديد من المعاهد والجمعيات المحاسبية مهنيا وأكاديميا في تطوير المفاهيم والمبادئ والاجراءا ت المحاسبية وعلى وجه الخصوص الجمعيات والمجالس والمعاهد الآتية:

-جمعية المحاسبة الأمريكية(AAA) American Accounting Association.

-هيئة تداول الأوراق المالية(SEC) The Securities Exchange Commission

-مجلس مبادئ المحاسبة(APB) The Accounting Principles Board.

-مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) The Financiall Accounting Standards Board.

-الجمعية الوطنية للمحاسبين(NAA) The National Association of Accountants.

-مجلس معايير محاسبة التكاليف (CASB) The Cost Accounting Standards Board.

-المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين The Canadian Institute of Chartered Accountants .

-الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) The International Federation of Accountant.

-لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) The International Accounting Standards Committee

والجدير بالملاحظة أن سبب التطور الحاصل في المحاسبة الدولية هو مشكلة أزمة الكساد العالمي (1929م)، حيث اكتشفت آنذاك عمليات غش وتلاعبات في الإفصاح المحاسبي مما نتج عنه انهيار في الأسواق المالية الأمريكية ثم بعد ذلك في أسواق أنحاء العالم، وهذا ما أدى إلى التفكير في التوحيد المحاسبي.

3.1.1.1.مفهوم التوافق المحاسبي [7] (ص:104)

بالرغم من أهمية التوافق المحاسبي واتجاه العديد من الهيئات الدولية(مالية – محاسبية) للمطالبة بإرسائه،إلا أنه لم يحظى بتحديد تصوري لمفهومه، إضافة للخلط أحيانا بينه وبين مفهوم التوحيد المحاسبي.

التوافق(Harmonisation) يعبر عن حد من الفروق أو التباين مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، ويميز التوافق عن التوحيد الذي يفترض أساسا توحيد كلي للقواعد المحاسبية، ومادامت المحاسبة جزء مكمل لمحيطها الثقافي، فإن التوحيد الشامل على المستوى الدولي يعتبر أمرا مستحيلا وحتى غير نافع.

أعتبر التوافق المحاسبي بمثابة مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية بالحد من مستوى تغيراتها،على العكس من التوحيد الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد.

كما أعتبر التوافق المحاسبي على أنه مسار لا رجعة فيه خاصة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، التي يجب أن تتمكن بموجبه من رفع أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية، حتى وإن كانت المقارنة الكاملة مستحيلة، لأنه حتى وإن كانت القوائم المالية معدة بالاستناد إلى معايير دولية إلا أنها ستعكس حتما الخصوصيات الوطنية (قانونية – ثقافية).

وأعتبر التوافق المحاسبي أيضا على أنه تلك المحاولة الرامية لبوتقة عدة أنظمة محاسبية في مسار قادر على المزاوجة والتوفيق بين تطبيقات محاسبية مختلفة في هيكل منتظم.

2.1.1. المعايير المحاسبة الدولية وما جاءت به من المعايير والتفسيرات المتعلقة بمعالجة الأصول المتداولة

جاءت المعايير المحاسبة الدولية لتقلل من الاختلافات الموجودة بين مختلف الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم .

1.2.1.1.الهيئات المعنية بوضع المعايير

هناك عدة هيئات معنية بوضع المعايير المحاسبة الدولية نذكرها على النحو التالي:

- إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) إلى مجلس المعايير المحاسبة الدولية(IASB)

أنشأة لجنة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) في 1973 وقد بدأت هذه المنظمة كمبادرة من منظمات المحاسبية المهنية من تسعة بلدان [8] (بدون صفحة)، وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية وأن تدعم قبولها و التقييد بها.واعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية [9] (ص:05) ،وقد تم إصدار أول معيار محاسبي للجنة المعايير المحاسبة الدولية في جويلية1975. [10] (ص:133)

وفي أفريل 2001 IASC غيرت اسمها إلى IASB بعد تغيير هيكلها الذي يعطي لها أكثر أهمية واستقلالية، والشكل الجديد له هو مجلس المعايير المحاسبة الدولية[11](ص:10)،وهو منظمة مستقلة لوضع المعايير المحاسبة الدولية ومقرها في لندن. [12](بدون صفحة)

وأصبحت تصدر المعايير التقارير المالية الدولية من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية [13](ص:194) والهدف من ذلك هو: [14](ص:32)

- إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام تراعى عند إعداد القوائم المالية وتشجيع القبول فيها والعمل بموجبها على مستوى العالم.
- العمل بشكل عام على تطوير وتوفيق التعليمات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بغرض القوائم المالية على المستوى الدولي.

-IFRIC لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

في عام 2002 قام مجلس المعايير المحاسبة الدولية بإعادة تسمية لجنة التفسيرات القائمة SIC إلى لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRIC ،تهدف إلى تفسير وتوضح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم حول المعايير المحاسبة الدولية القائمة وحول معايير التقارير المالية الدولية. [09](ص:06)

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات السابقة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

–في عام 2002 أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في قوائمها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام 2005 وينطبق على أكثر من7000منشأة في 28 بلدا، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وايطاليا...

– ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إجبارية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط .

–البلدان العربية التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي: [15](بدون صفحة)

مصر،البحرين،الأردن،الكويت،لبنان، عمان ، قطر، الإمارات العربية المتحدة .يضاف لذلك أن بلدانا عربية أخرى تتبنى معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل السعودية ودول المغرب العربي والعراق.

2.2.1.1.التعديلات الحديثة للمعايير المحاسبة الدولية حتى 2010

نشرت IASC إلى حد الآن واحد و أربعون معيار محاسبي تحت غطاء IAS في الفترة 1973–2001 وثمانية معايير تحت غطاء IFRS من 2001 إلى غاية 2009،كما أصدرت أكثر من ثلاث و ثلاثون تفسيرا لتلك المعايير من طرف SICوIFRIC[10](ص:131) ،منها 12معيار ملغاة (مسحوبة) و8 معايير من معايير الإبلاغ المالي الدولية جميعها سارية المفعول، في الآونة الأخيرة قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء العديد من التعديلات على عدد من معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية، وذلك لأسباب تتمثل في زيادة التناغم بين متطلبات المعايير الدولية ومتطلبات معايير المحاسبة الأمريكية (GAAP) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية.

وقد جاءت التعديلات كما يلي :

–معايير محاسبية دولية تم مراجعتها وإصدارها بنفس الاسم والرقم السابقين كمعايير معدلة. مثل:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل " عرض البيانات المالية " IAS 1 .
- معيار المحاسبة الدولي رقم (23) المعدل " تكاليف الاقتراض " IAS 23.
- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) المعدل " الاندماج " IFRS 3 .
- معيار المحاسبة الدولي رقم 27 " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة " IAS 27 .
- معيار المحاسبة الدولي رقم 39 " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " IAS 39 .

بالإضافة هناك عدة معايير محاسبة دولية تم تعديلها نتيجة التعديلات التي تمت على المعايير السابقة وهي تشمل عدد كبير من المعايير الدولية للتقارير المالية.[16](بدون صفحة)

– تم إلغاء معيار المحاسبة الدولي رقم 14 " التقرير عن القطاعات " وحل محله معيار التقرير المالي "القطاعات التشغيلية" IFRS8(الإبلاغ المالي) رقم (8) والنافذ المفعول اعتبارا من2009/1/1.[17](ص:09)

–نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 12 نوفمبر 2009 معيار التقرير الدولي رقم 9 "الأدوات المالية" IFRS9اتهدف ليحل محل المعيار الدولي رقم 39 "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" بسب وجود تعقيدات بين IAS32 وIAS39 [18](بدون صفحة)،إلى جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية يهدف إلى استبدال

كافة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 في الربع الثاني من عام2011. [19] (بدون صفحة)

3.2.1.1.أثار المعايير المحاسبة الدولية على التحليل المالي

إن إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية سيحمل تغيرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في القوائم المالية ،وستسهل عملية التحليل للأسباب التالية: [20] (06)

-ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المنشأة

-هناك تحسن في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول،ففي إطار المعيار IAS36افان تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول .

-كما أن النظرة بالتفصيل التي كان يعتمد عليها التحليل المالي تصنع من جراء فكرة إمكانية تعويض بعض الأصول أو القروض المرتبطة ببعضها البعض التي تطبقها بعض المعايير IFRS.

–وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية"IAS1 أنه يمكن للمنشأة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بالقيمة السوقية.

4.2.1.1. مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

من مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نذكر ما يلي:

-الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية .فقد سمح تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للشركات الأوروبية مثلا بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة WALL STREET في نيويورك، وكذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج،نظرا لكونها تعتمد عموما معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.

-تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

-إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل قي الأسواق العربية وحتى الدولية.

-توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

-بدأت دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية تشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم إقرارها الضريبي.

-الحصول على محاسبين ذوي كفاءات عالمية يمكن استخدامهم في الشركات الدولية.

5.2.1.1. المعايير والتفسيرات المتعلقة بالأصول المتداولة

قد نجد في المعايير المحاسبة الدولية معايير مرتبطة مباشرة ببند واحد في الميزانية إضافة إلى شروحات خاصة بالمعيار، ونجد معايير ترتبط بطريقة غير مباشرة بالبند ،ومن أهم المعايير التي ترتبط بالأصول المتداولة هي:

الجدول(1-1):المعايير والتفسيرات المتعلقة بالأصول المتداولة[من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة]

رقم المعيار والتقرير المالي	موضوع المعيار	التفسير المتعلقة به
IAS 2	المخزون	SIC1: الاتساق-نماذج مختلفة لتكلفة المخزون
IAS 7	قوائم التدفقات النقدية	SIC2: الاتساق-رسملة فوائد الاقتراض
IAS 8	السياسات المحاسبية – التغيرات في التقديرات والأخطاء محاسبية	SIC18 الاتساق- الأساليب البديلة
IAS 18	الإيراد	SIC27 :تقييم جوهر العمليات في الشكل القانوني لإيجاري SIC31 :الإيراد-عمليات المبادلة المتعلقة بخدمات الإعلان
IAS 32	الأدوات المالية : العرض	SIC5: تصنيف الأدوات المالية- مخصصات الإطفاء المحتملة SIC16: أدوات الملكية في أسهم رأس المال المعاد شراءها(أسهم الخزينة) SIC17: تكاليف الملكية في عملية الشراء
IAS 39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	SIC33الاتحاد وأسلوب الملكية-حقوق التصويت المحتملة وتوزيع حقوق الملاك
IFRS7	الأدوات المالية الإفصاح	-
IFRS9	الأدوات المالية	-

إلى جانب هذه المعايير هناك معايير ترتبط بطريقة غير مباشرة بالأصول المتداولة مثل IAS1 وغيره من المعايير الأخرى.

3.1.1. مفهوم الأصول وكيفية تصنيفها وفق المعايير المحاسبة الدولية

تعتبر الأصول من قائمة المركز المالي ،وهذه الأخيرة عبارة عن كشف أو تقرير أو قائمة تتكون من جانبين، الجانب الأيمن الأصول والجانب الأيسر الخصوم، ذلك لتصوير وضع المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة ،كما يقصد بالمركز المالي للمنشأة ما لدى المنشأة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة وما على تلك الموجودات من مطالبات في لحظة نفسها سواء للغير أو للملاك.

وسوف نهتم في هذا المطلب بدراسة جانب واحد من هذه القائمة وهو جانب الأصول ،ومنه يتم تعريفها والاعتراف بها وتصنيفها كالآتي:

1.3.1.1. مفهوم الأصول

يمكن توضيح مفهوم الأصول كما يلي:

1.1.3.1.1. مفهوم الأصول

عرف الأصل على أنه مورد مراقب من طرف المنشأة ناتج عن أحداث سابقة وينتظر منه منافع اقتصادية مستقبلية متوقع من قبل المنشأة. [21] (ص:77)

وتتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل بمساهمته المحتملة بشكل مباشر أو غير مباشر في التدفقات النقدية المتوقعة أو ما يعادلها.

ويمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل ان تتدفق للمنشأة بعدة طرق،حيث يمكن للأصل: [22] (ص:140)

-أن يستخدم منفردا أو بمشاركة غيره من الأصول من اجل إنتاج السلع والخدمات المعدة للبيع من قبل المنشأة.

-أن يستبدل بغيره من الأصول

-أن يستخدم لسداد عنصر من عناصر الالتزامات.

-أن يوزع على ملاك المنشأة.

وتنقسم الأصول إلى :أصول مادية وغير مادية(غير ملموسة) ويشترط ان تكون هناك منافع اقتصادية مستقبلية،ورغم أن بعض الأصول لها شكل مادي مثل: الممتلكات والمنشآت والمعدات إلا أن الوجود المادي لا يعد شرطا جوهريا ،فبراءات الاختراع وحقوق النشر مثلا هي أصول إذا كان من المتوقع ان يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكانت المنشأة تسيطر عليها .

كما يشترط في الأصول أن تنشأ عن عمليات حدثت في الماضي ،أي قبل إثباتها في الدفاتر ،أما العمليات والأحداث المتوقعة فلا تنشئ موجودات.

مثلا إن مجرد توفر نية الشراء بضاعة، لا يكفي لاعتبارها موجودات ،ولكن تجدر الملاحظة ان هناك بعض الموجودات التي لم تنشأ نتيجة حدوث نفقة ،ورغم ذلك يعترف في الميزانية العمومية ،مثل هبات أو المنح المقدمة للمنشأة. [22] (ص:141)

ولكي يتم الاعتراف بالأصول يجب أن يتوفر فيها الشرطين التاليين: [23] (ص:08)

-إذا كان محتملا أن أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل سوف تتدفق إلى المنشأة

-إذا كان للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

2.1.3.1.1.التقييم المحاسبي للأصول

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية التقييم بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية ،وهذا يتطلب اختيار أساس معين للتقييم ،كما يمكن استخدام أسس مختلفة لتقييم في القوائم المالية ويمكن عرضها كما يلي: [22] (ص:142)

-التكلفة التاريخية :

هي المبلغ النقدي الذي دفع للحصول على الأصل أو ما يعادله بالقيمة العادلة للأصل المقابل في تاريخ الحصول عليه.

وتعد التكلفة التاريخية الأساس الأكثر استخداما لدى المنشآت عند إعداد قوائمها المالية .

-القيمة الحالية :

هي المبلغ النقدي الواجب دفعه للحصول على الأصل أو ما يعادل ذلك في الوقت الحاضر .

-القيمة القابلة للتحقق:

هي المبلغ النقدي أو ما يعادله الذي يمكن الحصول عليه إذا تم بيع الأصل .

-القيمة المنفعة:

هي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام الأصل

2.3.1.1. تصنيف الأصول

لم يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (IAS*1) طريقة أو شكل عرض مجموعة الأصول في الميزانية ،فقد يتم عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة،كما يجوز عرض الأصول غير المتداولة ثم الأصول المتداولة. [24] (ص:41)

* - IAS : International Accounting Standard(معيار محاسبي دولي)

1.2.3.1.1.الأصول غير المتداولة[1] (ص:312)

هي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بغرض استخدامها في ممارسة نشاطا أو الاحتفاظ بها،وليس لغرض المتاجر فيه،مثل الأراضي والمباني والمعدات والأدوات والأثاث...

بالإضافة إلى الأصول ذات الطبيعة غير الملموسة(معنوية) مثل:شهرة المحل وحق الاختراع والعلامات التجارية...

2.2.3.1.1.الأصول المتداولة

يتطلب المعيار الأول"عرض القوائم المالية" IAS1تصنيف الأصل على أنه متداول عندما ينطبق عليه واحد مما يلي:

–عندما تحتفظ المنشأة بالأصل لغاية بيعه أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.[25] (ص:12)

– عندما تكون الغاية الأساسية من احتفاظ المنشأة بالأصل لغايات المتاجرة به خلال فترة قصيرة أو خلال مدة اثنا عشر شهرا من تاريخ الميزانية. [26] (ص:14)

– في حالة كون الأصل عبارة عن نقدية أو شبه نقدية ولا توجد قيود على استعماله كما موضح في المعيار. [27] (ص:32)

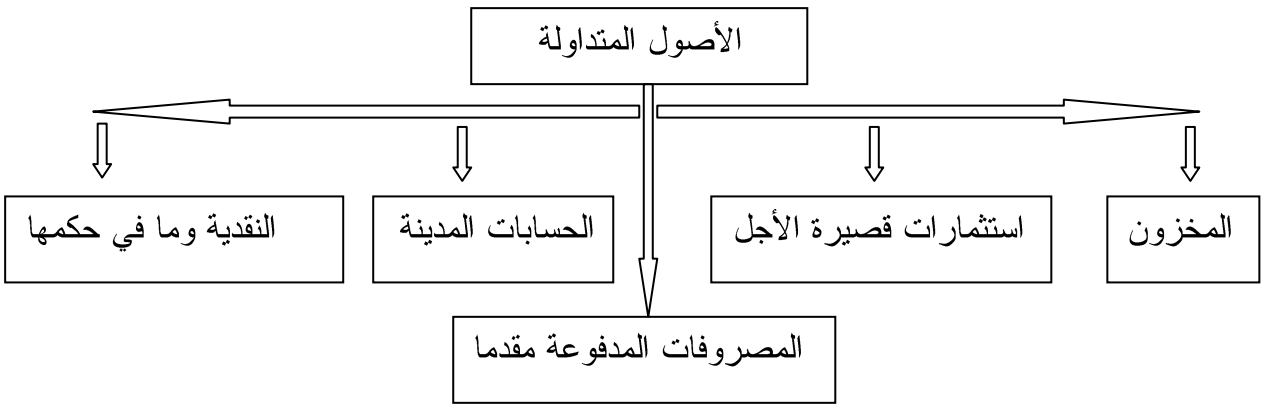
كل الأصول التي لا تنطبق عليها الشروط أعلاه فتصنف كأصول غير متداولة.

–ويعتبر المخزون والذمم المدينة ضمن الأصول المتداولة حتى إذا كان من غير المتوقع تحقيقها وتحويلها لنقد خلال اثنا عشر شهرا من تاريخ الميزانية.

–الدورة التشغيلية هي عبارة عن المدة الزمنية المقدرة لشراء المواد الخام وتحويلها إلى سلعة وبيعها وتحصيل قيمتها

ويمكن تصنيف البنود التالية كأصول متداولة وفقا للشكل التالي:

الشكل(1–1):تصنيف الأصول المتداولة(من إعداد الطالبة بالاعتماد على [28] (ص:163))



2.1. المخزونات والاستثمارات المالية القصيرة الأجل وفق المعايير المحاسبة الدولية

تعتبر المخزونات والاستثمارات قصيرة الأجل من الأصول المتداولة كما ذكرنا سابقا ،ويتم التطرق إليها في المطلبين الآتيين.

1.2.1. المخزونات

لقد خصصت لجنة المعايير المحاسبة الدولية المعيار رقم 2 للمخزون فقط وذلك للأهمية هذا العنصر في الميزانية ،وسنتناوله من خلال مايلي:

1.1.2.1.تعريف المخزون

المخزون هو أصول يتم الاحتفاظ بها لغايات بيعها في سياق النشاط العادي أو منتوجات قيد التصنيع أو تامة أو على شكل مواد ولوازم تستهلك في العملية الإنتاجية أو تقديم الخدمة.[29](ص:283)

والمخزون قد نجده في المنشآت التجارية أو الصناعية، حيث أن المنشآت التجارية عادة ما تشتري بضاعة جاهزة للبيع وتقرر عن الوحدات غير المباعة الباقية كمخزون بضاعة آخر المدة لذلك لا يظهر في قوائمها المالية سوى حساب واحد هو حساب المخزون الذي تملكه في نهاية الفترة ،أما المنشآت الصناعية فإن لديها ثلاث حسابات للمخزون كونها صناعية ،وهم مخزون للمواد الخام ومخزون للإنتاج تحت التشغيل ومخزون للإنتاج التام، حيث يطلق على السلع والمواد المخزنة التي لم تدخل في الإنتاج مخزون المواد الخام أما الوحدات التي لم تكتمل فتسمى مخزون الإنتاج قيد التصنيع في حين تسمى الوحدات غير تامة وغير مباعة في نهاية الفترة وقد أنفقت عليها جميع التكاليف بمخزون الإنتاج التام.[29]

والمبدأ الأساسي للمعيار هو تحديد قيمة المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة لتحقق أيهما أقل الذي يجب أن يعترف به مرة كأصل تحت مسمى "المخزون" ويظهر ضمن الأصول في قائمة المركز المالي، ومرة كمصروف ضمن قائمة الدخل وذلك عند إخراجه بهدف البيع أو التحويل وذلك خلال دورة استغلال المنشأة

وعليه يقصد بصافي القيمة القابلة للتحقق NRV على أنها:

القيمة القابلة للتحقق تمثل سعر البيع المقدر في إطار النشاط العادي مطروحا منة التكاليف المقدرة المتعلقة بإتمام عملية الصنع والبيع، وكذلك التكاليف الضرورية المقدرة لتحقيق عملية البيع. [30] (ص:08)

– كما تأخذ تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في الحسبان الغرض الذي تم من أجله حيازة المخزون، فعلى سبيل المثال فإن صافي القيمة القابلة للتحقق لكمية من المخزون محتجزة للوفاء بعقد بيع ثابت أو عقد خدمة يعتمد على سعر العقد ، وإذا كان عقد البيع يغطي جزءا من المخزون المحتفظ به فإن صافي القيمة القابلة للتحقق لباقي المخزون يكون على أساس الأسعار العامة للبيع،وقد تنشأ مخصصات أو مطلوبات

محتملة من عقود البيع إذا كانت تغطي جزءا من المخزون المحتفظ به أو من عقود الشراء ، مثل هذه المخصصات أو المطلوبات المحتملة تم علاجها من خلال المعيار37. [9] (ص:10)

2.1.2.1.مكونات التي تدخل في تكلفة المخزون والتي يتم استبعادها منه ويعترف بها كمصروف

هناك عدة مكونات تدخل في تكلفة المخزون وهناك مكونات يتم استبعدها من تكلفة المخزون ويعترف بها كمصروف، وهي كما يلي:

1.2.1.2.1. مكونات تكلفة المخزون

تتكون تكلفة المخزون من كل التكاليف المنفقة حتى يصبح المخزون جاهز ومعد للبيع،وتتمثل فيما يلي:

-تكاليف الاقتناء:

تشمل ثمن الشراء والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى غير المستردة ومصاريف النقل والتحميل وأية مصاريف أخرى متعلقة بحيازة الإنتاج التام ومواد أولية والخدمات ويجب طرح الحسومات التنزيلات والمرتجعات. [31] (ص:150)

-تكاليف التحويل:

تكاليف التحويل[32] (ص:67)=التكاليف المتعلقة مباشرة بوحدات الإنتاج+تكاليف غير المباشرة للإنتاج

وتتمثل في:

-التكاليف المتعلقة مباشرة بوحدات الإنتاج هي:مواد الأولية، الأجور المباشرة ،تكاليف المتغيرة مباشر بالإنتاج

-التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة اللازمة لتحويل المواد الأولية إلى بضائع جاهزة وتحمل على أساس الطاقة العادية. [9] (ص:03)

-التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة مثل الأجور والمواد غير المباشرة وتحمل على الوحدات المنتجة على أساس الاستخدام الفعلي لوسائل الإنتاج .

ويتم تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة على تكاليف التحويل على أساس الطاقة العادية لوسائل الإنتاج وتتمثل الطاقة العادية في الإنتاج المتوقع تحقيقه في المتوسط خلال عدد من الفترات أو المواسم في الظروف العادية مأخوذا في الاعتبار فقدان الطاقة الناتجة عن الصيانة المخطط لها ويمكن استخدام المستوى الفعلي للإنتاج إذا كان قريب من الطاقة العادية ولا يتم زيادة مصاريف الإنتاج المباشرة الثابتة المحملة لكل وحدة منتجة كنتيجة لانخفاض الإنتاج أو التعطل عن العمل ويعترف بمصاريف الإنتاج غير المباشرة غير المحملة كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها في فترات الإنتاج العالي فوق العادة تخفض التكلفة غير المباشرة الثابتة المحملة لكل وحدة من وحدات الإنتاج لكي لا يتم قياس المخزون بأكثر من تكلفته أما

تكاليف الإنتاج غير المباشرة المتغيرة فتحمل لكل وحدة من وحدات الإنتاج على أساس الاستخدام الفعلي لوسائل الإنتاج .

– تكاليف أخرى مثل تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين

–التكاليف يجب استبعادها من تكلفة المخزون(يعترف بها كمصروف الفترة)

إن المصروفات التي لا تدخل ضمن تكلفة المخزون تحمل كعبء الفترة المالية [33] (ص:48).وهي كالآتي:

– التكاليف التخزين ما لم تكن ضرورية قبل تقدم عملية الإنتاج. [34] (ص:469)

– تكاليف الإدارية غير المباشرة التي لا تساهم في وضع المخزون في مكانه. [9] (ص:04)

– تكاليف البيع[9]

– تكاليف الاقتراض تدخل ضمن تكلفة المخزون عندما يكون هذا المخزون أصل مؤهل حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 "تكاليف الاقتراض"[35] (ص:78)

– التلف غير طبيعي[9]

–تكلفة الفائدة عند شراء البضاعة بموجب شروط سداد المؤجلة (شراء على الأجل) [34]

❖ وفق المعيار المحاسبي الدولي 23 يقصد بالأصل المؤهل [22](ص:141): أنه ذلك الأصل الذي يتطلب وقتا زمنيا طويلا لكي يصبح جاهزا الاستخدام المقصود أو البيع.

2.2.1.2.1. تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية [36] (ص:18)

تتكون تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية بصفة أساسية من تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى للموظفين القائمين مباشرة على تقديم الخدمة بما في ذلك المشرفين والمصاريف غير المباشرة المتعلقة بتلك الخدمة.

3.2.1.2.1. تكلفة المنتوج الزراعي [37] (بدون صفحة)

يتم الاعتراف الأولي بالمخزون الناتج من أصل بيولوجي المملوك للمنشأة في تاريخ الحصاد بالقيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة للبيع في وقت الحصاد، وتعتبر هذه القيمة هي تكلفة المخزون في تاريخ تطبيق هذا المعيار وذلك وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 41 "الزراعة".

5.2.1.2.1. الاعتراف بالمخزون كمصروف

يعتبر المخزون أصل من الأصول المتداولة وقد يستفيد و يساهم بالكامل أو بصفة جزئية في مزاولة نشاط المشروع، فالبضاعة مثلا:عندما يتم شراءها لأغراض الاتجار فهي تزيد من مقدار الأصول بزيادة المخزون منها،وعندما يتم بيعها فإن المخزون منها ينقص بمقدار ما تم بيعه ،ومن ثم تتحول التكلفة ما تم بيعه من البضاعة إلى مصروفات[38](ص210،217) تتعلق بالحصول على إيرادات الفترة المحاسبية بمقدار ما يطرأ عليها من نقص نتيجة البيع أو الاستخدام .

إن تخفيض المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق،وكافة خسائر المخزون تعتبر مصاريف تخص الفترة التي حدثت خلالها التخفيض أو الخسارة ،أما بالنسبة للعكس أي تخفيض ينشأ عن زيادة في صافي القيمة القابلة للتحقق فيجب الاعتراف به كتخفيض لمبلغ المخزون المعترف به كمصروف الفترة التي حصل فيها الإلغاء. [9] (14)

3.1.2.1.أساليب وطرق قياس تكلفة المخزون والمكونات المادية لمخزون آخر مدة

هناك عدة أساليب وطرق لقياس المخزون تعددت بحسب الحاجة إليها ،وهي كما يلي :

1.3.1.2.1.أساليب قياس تكلفة المخزون

أساليب قياس المخزون هي: طريقة التكلفة الفعلية، طريقة التكلفة المعيارية، طريقة سعر التجزئة، وسنذكر كل أسلوب كالأتي:

1.1.3.1.2.1. طريقة التكلفة الفعلية:تعتبر الأساس في تقييم تكلفة الإنتاج [24](ص:69)،وتتمثل في تحديد القيمة الحقيقة لتكلفة الإنتاج ،ويجب تقييمها باستخدام إحدى أساليب التالية مثل طريقة الواردة أولا صادرة أولا(FIFO)أو طريقة المتوسطة المرجحة،وحسب التعديلات التي حدثت في IAS2 "المخزون" في ديسمبر 2003 ألغيت طريقة الواردة أخيرا صادرة أولا (LIFO) ،واستحالة تطبيقها ويرجع سبب ذلك هو تضخيم التكلفة المخزون في حالة ارتفاع الأسعار على عكس طريقة (FIFO).

2.1.3.1.2.1. طريقة التكلفة المعيارية:تستعمل لظروف عملية على أن تعطينا نتائج قريبة من أسلوب التكلفة الفعلية،تكاليف المعيارية تعتمد على الاستعمال العادي للمواد الأولية واليد العاملة[34](ص110).

3.1.3.1.2.1. طريقة سعر التجزئة: تستخدم هذه الطريقة في المنشآت التي تمارس نشاط تجارة التجزئة لقياس تكلفة المخزون الذي يتكون من بنود كثيرة العدد و سريعة التغيير وذات هامش ربح متساوي والتي لا يمكن من الناحية العملية استخدام طرق أخرى لقياس تكلفتها،وطبقا لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة المخزون عن طريقة تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة ويراعي عند تحديد هذه

النسبة بنود المخزون التي تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلي،وهذا يتم عادة استخدام هامش الربحية متوسط لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة [36](ص15).

2.3.1.2.1.طرق قياس تكلفة المخزون

تتمثل طرق قياس تكلفة المخزون فيما يلي:

1.2.3.1.2.1.طريقة التمييز العيني أو السعر المحدد :تتبع هذه الطريقة عندما تسهل عملية تحديد أسعار الوحدات الموجودة في المخازن ،وذلك بمعرفة وتحديد شراء كل وحدة من الوحدات وربطها بسعر شرائها، وبعبارة أخرى فانه يقتضي أن يتم تحديد التكلفة الفعلية لكل وحدة عند الشراء ،فإذا ما تم بيعها فان تلك التكلفة تعتبر تكلفة البضاعة المباعة، ولا تستخدم هذه الطريقة إلا إذا كان هناك فصل مادي بين عمليات الشراء المختلفة ويمكن إتباع هذه الطريقة في الحالات التي يتم فيها تداول عدد محدود من السلع عالية التكاليف والتي يسهل التمييز بينهما مثل تسويق السيارات أو الآلات أو المجوهرات أو غيرهما.[39](ص163)

2.2.3.1.2.1.الطرق الافتراضية لتحديد تكلفة المخزون: أوجب المعيار استخدام طريقة الواردة أولا صادرة أولا أو طريقة المتوسطة المرجحة لتحديد تكلفة المخزون في الحالات التي لا يمكن استخدام التمييز العيني ولم يسمح بتطبيق الطريقة الواردة أخيرا الصادرة أولا،ذلك كون لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة والتي تعتبر الاتجاه الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية. [39](ص69)

2.2.3.1.2.1. 1.طريقة الواردة أولا صادرة أولا First in First out(FIFO): تقوم على أن المنصرف من المخزون يتم تقدير تكلفته بأقدم الأسعار،حيث أن ما يرد أولا يتم صرفه أولا ،وأن المخزون آخر مدة يتم تقديره بأحدث الأسعار،أي الوارد أخيرا لا يزال هنا.

2.2.3.1.2.1. 2.طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة:تتطلب إعادة احتساب متوسط تكلفة المخزون عند كل عملية شراء جديدة ،أو على أساس دوري وفق نظام الجرد المستخدم للمنشأة ،وأن المنصرف من المخزون ومخزون آخر المدة يتم تقديرهما بذات الأسلوب وهو المتوسط المرجح. [14](ص469)

-طريقة حساب التكلفة المتوسطة المرجحة:

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع [29](ص287) أو القيمة الإجمالية(مدخلات+محزون أول مدة) [40](ص60)

عدد الوحدات المشتراة المخزنة الكميات (مدخلات+محزون أول مدة)

-حيث أن استخدام نفس الأسلوب وطريقة تحديد تكلفة المخزون لكل مجموعة من بنود المخزون تتشابه في طبيعتها ومجال استخدامها،إلا أنه يمكن استخدام طرق وأساليب مختلفة لمجموعات مخزون مختلفة،لا يجوز

استخدام طرق مختلفة من طرق تحديد تكلفة المخزون بسبب الاختلاف في الموقع الجغرافي للمخزون أو بسبب الاختلاف قوانين الضريبة من منطقة لأخرى.

3.3.1.2.1.المكونات المادية لمخزون آخر مدة

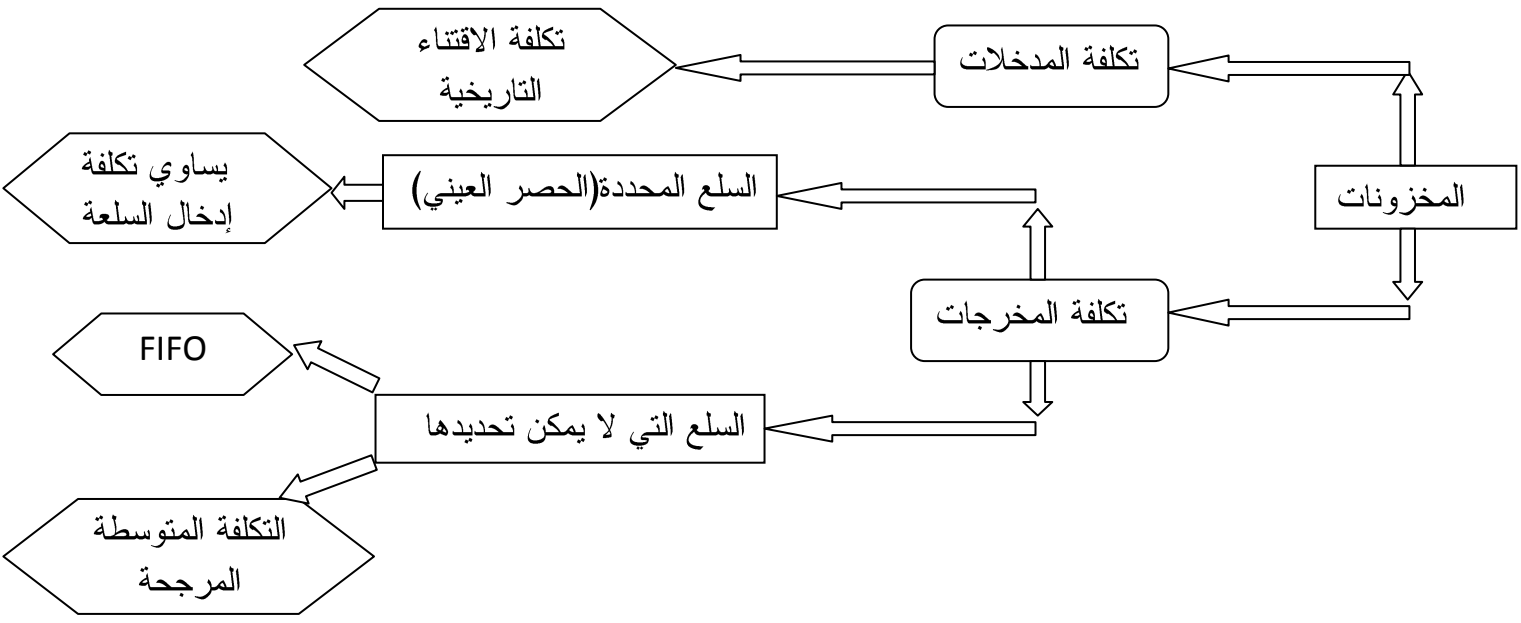
يقصد بالمخزون آخر مدة المخزون الذي لم يباع حتى نهاية الفترة المالية وتتم عملية التحقق الفعلي من عناصر المخزون بمراعاة اعتبارين هما:

التأكد من ملكية المنشأة للمخزون ما يستوجب استبعاد جميع بنود البضاعة التي تؤول ملكيتها للغير من بين عناصر المخزون المتواجدة في تاريخ الجرد ،من هذه البنود مثلا:بضاعة الأمانة التي تقوم المنشأة بدور الوكيل في تسويقها وكذلك المفردات البضاعة التي بيعت للعملاء لكن دون أن يتم تسليمها لهم.

[41](ص:126)

أما فيما يخص البضاعة في الطريق يتوقف معالجتها بالنسبة للبائع و المشتري على شروط تسليم البضاعة فإذا كانت البضاعة تسليم المشتري وهذا يعني أن البضاعة بالطريق هي ملكية البائع والتدرج ضمن المخزون البضاعة آخر مدة له ،أما إذا كانت البضاعة تسليم محالات البائع فهذا يعني أن ملكية البضاعة انتقلت إلى المشتري بمجرد استلامها من محالات البائع لذلك تدرج ضمن البضاعة بالمخازن وضمن المشتريات في دفاتر المشتري رغم عدم وجودها في مستودعاته تاريخ إعداد القوائم المالية نظرا لانتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بالبضاعة للمشتري بعد خروجها من مخازن البائع. [24](ص :73)

الشكل(1-2): حساب تكلفة المخزون [42](ص :422)



4.1.2.1.أنظمة الجرد

هناك نوعين من الجرد وهما:

1.4.1.2.1.الجرد الدوري:

هو طريقة تسمح بمحاسبة المخزون دوريا في نهاية السنة عن طريق جرد مادي، وللمنشأة التزام قانوني للقيام بعملية التحقق لوجود المخزون على الأقل مرة في السنة [5] (ص:453)، ،وأهم ما يميز هذا النظام انخفاض التكلفة التشغيلية. [43] (ص :228)

2.4.1.2.1. الجرد المستمر

الجرد المستمر هو طريقة تسمح بمعرفة في أي وقت خلال السنة من وجود الفعلي للمخزون،وتستعمل هذه الطريقة خاصة في المحاسبة التحليلية [5] ، وأهم ما يميز هذا النظام ارتفاع التكلفة التشغيلية.[43](ص:260)

5.1.2.1.الإفصاح عن المخزون [44](بدون صفحة)

- السياسات المحاسبية المأخوذ بها لقياس المخزون(أي صيغة التكلفة المستخدمة)
- القيمة الدفترية وتصنيف بشكل عام كبضاعة أو مهملات أو مواد أو إنتاج تحت التشغيل أو بضائع جاهزة وتعتمد التصنيفات على ما هو مناسب للمنشأة
- المبلغ الدفتري للمخزون مرهون كضمان التزام
- المبلغ الدفتري المسجل لأي مخزون بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع
- مبلغ المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة
- مبلغ أي تخفيض للمخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة
- مبلغ أي انعكاس لزيادة مخزون سبق انخفاضه والظروف التي أدت إلى زيادة القيمة

2.2.1.الاستثمارات المالية القصيرة الأجل

لكي تصنف للاستثمارات على أنها قصيرة الأجل يجب أن يتوفر فيها شرطان أساسيان هما:[41] (ص:104)

-أن تكون قابلة للتسويق

-أن يكون في نية المنشأة تحويلها إلى نقد في الفترة المالية التالية أو خلال الفترة التشغيلية للنشاط أيها أطول

ويعتبر المعيار رقم 39 "الأدوات المالية :الاعتراف والقياس "من أهم المعايير المحاسبة الدولية الذي أحدث تغييرا جذريا فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، حين تم إقرار مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقديم الاستثمارات المالية لأغراض المتاجرة والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

وعليه يتم تطرق إلى الاستثمارات المالية وكيفية معالجتها في الفروع التالية:

1.2.2.1.تعريف الأصل المالي

IASB لم يحدد تعريف الأصول المالية الجارية والأصول المالية الثابتة،بحيث تم تحديد الأصول المالية حسب IAS32 (الفقرة 11,2003) كما يلي:

الأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن:

-نقدية[45](ص:228)

-أداة حق ملكية لمنشأة أخرى [45]

-حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى،أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية بشروط مناسبة . [42](ص:610)

-عقد قد تم تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ويشمل: [42]

-عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدي للمنشأة لاستلام عدد من المتغيرات من أدوات ملكيتها

-عقود مشتقة يتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محدد أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة

2.2.2.1.تصنيف الأصول المالية التقييم الأولي(المبدئي) لها

يتم تصنيف الأصول المالية والتقييمها الأولي كالأتي:

1.2.2.2.1. تصنيف الأصول المالية

إن المعيار المحاسبي الدولي 39 (الفقرة39،2005) يصنف الأصول المالية إلى أربعة أصناف:

1.1.2.2.2.1.الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة :وتتضمن هذه المجموعة مجموعتين فرعيتين:

1.1.1.2.2.2.1.المحددة(المخصصة):وتتضمن أي أصول مالية يتم تحديدها عند الاعتراف المبدئي كواحدة ممن يجب قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بالربح والخسارة .

2.1.1.2.2.2.1.المقتناة للمتاجرة:وتتضمن الأصول المالية المملوكة أو المقتناة لأغراض البيع في الأجل القصير أو المقتناة للمتاجرة لتحقيق ربح في الأجل القصير [14](ص:278)، وهذا الصنف يعتبر من الأصول المتداولة. [42](ص:610)

2.1.2.2.2.2.1.الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (IAS 39،فقرة 9)

هي أصول مالية غير مشتقة [42](ص:610) ،وحسب تعريفها هي عبارة عن استثمارات طويلة الأجل ذات مدفوعات

محددة أو قابلة للتحديد ولها تاريخ استحقاق ثابت،والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. [46](ص:158)

3.1.2.2.2.1.القروض والحقوق (IAS 39،فقرة 9) [47](ص:134)

هي الأصول المالية المحددة قيمة تسديدها بشكل مسبق ومقدار ثابت،وهي غير مدرجة في سوق نشط.

4.1.2.2.2.1.الأصول المالية المعدة للبيع:وهي تلك الموجودات المالية التي هي ليست:

- القروض و الذمم المدينة
- استثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

2.2.2.2.2.1.التقييم الأولي للأصول المالية

يتم الاعتراف بالأصل المالي في الميزانية عندما تصبح المنشاة طرفا في العقد الذي يتضمن أداة مالية معينة.ويتم إثبات عمليات شراء الأصول المالية باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر.ويقصد هنا بالاعتراف الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشاة بشكل أولي (أول مرة) أصلا في الميزانية.

تاريخ التعامل: هو التاريخ الذي تلتزم المنشاة به بشراء (أو بيع) أصل مالي ، ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن بأصل سيتم استلامه ومطلوب سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية.

تاريخ التسوية: هو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشاة.

يتم تقييم الأولي للأصل المالي عند الاعتراف به بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف العملية باستثناء الأصول المالية المصنفة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة(وهي التي تختار المنشاة قياسها بالقيمة العادلة أو للمتاجرة)، فيتم تقييمها بمقدار ثمن الشراء، بالتالي تعتبر مصاريف الشراء مثل عمولة الوسيط المالي أو السمسار والضرائب وغيرها من المصاريف كمصروف إيرادي يقفل في قائمة الدخل. [48](ص:105)

أما الأصول المالية المعدة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وكذالك القروض والحقوق تسجل عند الإثبات (التقييم الأولي لها) بقيمة شراء مضاف إليها تكاليف العملية كتكاليف الشراء المباشرة والرسوم المباشرة. [48]

ويتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو جزء منه عندما تفقد المنشاة السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تتدفق عن الأصل المالي من خلال البيع أو الانقضاء أو التنازل عن هذه الحقوق .
عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي فان الفروق بين العوائد (أصل مالي مستلم مطروحا من أية التزامات قد تنشئ من عملية التخلص من الأصل) والقيمة الدفترية المسجلة يتم إدراجها في الربح أو الخسائر الفترة(قائمة الدخل)، كذلك يتم التعامل مع أي فائض أو عجز ناتج عن إعادة تقييم في فترات سابقة تم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بإدراجه أيضا في الربح والخسارة عن الفترة، وعندما يلغي الاعتراف بجزء من الأصل المالي، فان القيمة الدفترية المسجلة سوف يتم توزيعها تناسبيا وتحديد ما يخص الجزء المباع باستخدام القيمة العادلة في تاريخ البيع وترحيل المكاسب أو الخسائر الناتجة في الربح أو الخسارة عن الفترة. [49](ص:972)

3.2.2.1.إعادة قياس (التقييم البعدي) للأصول المالية

تتم إعادة قياس للأصول المالية وفق المراحل الآتية:

1.3.2.2.1. مراحل التقييم البعدي

1.1.3.2.2.1. تحديد القيمة العادلة. [48] يتم الحصول على القيمة العادلة من المصادر التالية:

ــ أسعار السوق النشط هي أفضل دليل على القيمة العادلة، وهذا إذا كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبشكل منتظم في سوق البورصة أو جهة منظمة (الجهات الحكومية).

ــ إذا كانت الأداة المالية غير متداولة في السوق المالي عند إعداد القوائم المالية. يتم اعتبار السعر الذي تم في آخر عملية قبل تاريخ إعداد القوائم المالية هو القيمة العادلة إذا لم يحصل أي تغيير مهم في الظروف الاقتصادية.

ــ أما الأصول المالية التي ليست لها قيمة عادلة في سوق نشط، يتم عندئذ تحديد القيمة العادلة من خلال وسائل التقييم كنموذج للتدفقات النقدية.

2.1.3.2.2.1. مؤشرات انخفاض قيمة الأصول المالية:

ـــ وجود صعوبات مالية كبيرة لدى الجهة المصدرة للأداة المالية.

ـــ عدم التزام الجهة المصدرة للأداة المالية ببنود العقد، مثل عدم دفع قيمة الأصل المالي أو الفوائد أو التأخر فيها.

ـــ احتمالية مرتفعة لإفلاس الجهة المصدرة للأداة المالية.

ـــ عدم وجود سوق نشط لذالك الأصل المالي.

ـــ توفر معلومات حول انخفاض مهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموعة أصول مالية منذ تاريخ أول اعتراف بتلك الأصول.

علما انه يتم تطبيق متطلبات انخفاض القيمة حسب IAS 39 على الأصول المالية التالية:

ـــ الأصول الثابتة المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

ـــ الأصول المالية المعدة للبيع

ـــ القروض و الحقوق.

3.1.3.2.2.1. الاعتراف بخسارة انخفاض الأصول المالية [24](ص: 655)

يجب الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصل المالي في قائمة الدخل، عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة،وإذا كان للخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول التي يمكن تقديرها بموثوقية.

خسارة التدني=القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة–القيمة الدفترية للأصل المالي

4.1.3.2.2.1. استعادة خسارة تدني قيمة الأصول المالية

إذ تبين في الفترة اللاحقة أن مقدار خسائر الانخفاض المتعلقة بالأصل المالي المسجل بالقيمة القابلة للإطفاء أو أداة الدين المسجلة كمتاحة للبيع قد انخفضت بسبب حدث ظهر بعد الاعتراف بالانخفاض،فإن خسائر الانخفاض تم الاعتراف بها يتم عكسها من الربح أو الخسارة ،وبالنسبة للانخفاض المتعلق بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية(مثل الأسهم) متاحة للبيع فلا يتم عكسها [14](ص:284) إلا عند البيع الاستثمار نظرا لصعوبة التفريق بين مبلغ استعاد الخسائر التدني وبين ارتفاع في القيمة العادلة للأصول المالية في أدوات حقوق الملكية. [29](ص:146)

2.3.2.2.1.إعادة القياس حسب كل صنف

تتم عملية قياس كل صنف كما يلي:

1.2.3.2.2.1.الأصول المالية بالقيمة العادلة

يتم تقييمها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ،مع الاعتراف عن الأرباح وخسائر الحيازة من خلال قائمة الدخل (الأرباح والخسائر).

2.2.3.2.2.1. الأصول المالية المعدة للبيع [34](ص:101)

تتمثل في كل السندات الثابتة التي لا تريد أن تبيعها المنشأة على المدى القصير.

يعاد تقييمها بالقيمة العادلة،وأي تغيرات في هذه القيمة بالنسبة لقيمتها عند التقييم الأولي تسجل مباشرة في رأس المال وليس في النتيجة.

IAS39 يفرق بين انخفاضات القيمة العادلة المتعلقة بالتراجع الاقتصادي للمنشأة المعينة والانخفاضات المتعلقة بانخفاض عام في السوق:

ــ التراجع الاقتصادي للمنشأة المعينة ــ المصدر للسندات ــ : يتمثل في انخفاض القيمة الذي حسب IAS39 يسجل في التكاليف.

ــ انخفاض عام في السوق مؤثر على سندات المصدر: يتمثل في انخفاض القيمة العادلة للأصل المالي الذي حسب IAS39 يسجل مباشرة في رأس المال.

هذه التفرقة تكون سهلة نسبيا عندما يتعلق الأمر بالسندات،ولكنها تعصب كثيرا في حالة أدوات راس المال (الأسهم مثلا).

3.2.3.2.2.1.الأصول المحتفظ بها حتى الاستحقاق

يتم إعادة قياسها عند إعداد القوائم المالية أو في تاريخ لاحق للاعتراف المبدئي بالتكلفة المطفأة (المهتلكة) باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. [46](ص:159)

علما أن التكلفة المهتلكة: هي التكلفة التاريخية بعد تخفيضها بفقدان القيمة المحتمل المحدد عن طريق فحص فقدان القيمة. [50](ص:40)

4.2.3.2.2.1.القروض و الذمم المدينة

يتم إعادة تقييمها عند إعداد القوائم المالية أو في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بالتكلفة المهتلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. [51](ص:296)

بحيث يقصد بمعدل الفائدة الفعلي:

– أنه معدل الذي يسمح بمساواة التدفقات المستقبلية للأصول بالمبلغ المدفوع في البداية. [46](ص:159)

الجدول(1-2): ملخص يبين طريقة التقييم والاعتراف حسب كل صنف للاستثمارات المالية[من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة]

الصنف	طريقة التقييم	الاعتراف
أصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	القيمة العادلة	جدول حسابات النتائج
الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المهلكة	جدول حسابات النتائج
الأصول المالية المعدة للبيع	القيمة العادلة	حقوق الملكية
القروض والحقوق	التكلفة المهلكة	جدول حسابات النتائج

4.2.2.1.إعادة تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية

قد تقوم المنشأة بإعادة تصنيف استثماراتها قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل أو من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، ففي الحالة الأولى فإن المعالجة المحاسبية تتطلب ضرورة تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل لذا تثبت الاستثمارات قصيرة الأجل عند إعادة تصنيفها إلى استثمارات طويلة الأجل بقيمتها السوقية أو التكلفة أيهما اقل ويعتبر الفرق الدفتري أو مخصصات الهبوط ــ إذا كانت موجودة ــ خسائر محققة ويؤخذ بالحسبان كأحد عناصر حساب الأرباح والخسائر [52](ص:197)،أما الحالة الثانية تتطلب ضرورة إثبات استثمارات قصيرة الأجل عند إعادة التصنيف وفق قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل،لذا ستظهر النتيجة إعادة التصنيف خسائر المحققة،أما إذا كانت التكلفة أقل من سعر السوق فلا يؤخذ الفرق بعين الاعتبار ولأن الأرباح غير المحققة لا يجوز إظهارها طبقا لمبدأ الحيطة والحذر. [52](ص:197)

5.2.2.1.الإفصاح عن استثمارات قصيرة الأجل

حسب IAS 39 يتم الإفصاح كما يلي(بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بواسطة IAS32):

-السياسة والطرق المحاسبية المتبعة . [52](ص:1003)

-القيمة العادلة للأصول المالية طويلة الأجل

-الأرباح والخسائر من إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي يتم الاعتراف عنها في حقوق الملكية.

-إعادة تصنيف أي أصل مالي بالتكلفة المستهلكة وليس بالقيمة العادلة.

-الأرباح والخسائر عن القيمة السوقية للأصل. [48](ص:110)

-الأرباح والخسائر عن إعادة تصنيف الأصل المالي.

1.3.الذمم المدنية وأوراق القبض و النقدية وفق المعايير المحاسبة الدولية

تتميز الذمم المدينة وأوراق القبض والنقدية بشكل عام بمعدل دورانها المرتفع نسبيا وبالتالي تنخفض طول الفترة الزمنية لتسيلها أو تحويلها إلى نقد، لذا مقارنة للأصول الأخرى التي تمتلكها المنشأة تتمتع الأصول المتداولة بسيولة عالية نسبيا.

1.3.1. الذمم المدنية وأوراق القبض

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى الذمم المدينة وأوراق القبض باعتبارها من أحد عناصر الأصول المتداولة.

1.1.3.1.الذمم المدنية

من خلال هذا الفرع نتطرق إلى الذمم المدينة وكل ما يتعلق بها من تعريف وتقييم و...

1.1.1.3.1.تعريف المدينون

المدينون أو العملاء أو الزبائن هي حسابات تستخدمها المنشآت لدلالة على حقوقها لدى الغير والتي نتجت من عملية البيع الآجل.[53](ص:88)

2.1.1.3.1.تقييم بند المدينين

تعتبر عملية تقييم هذا الأصل من المشاكل المحاسبية الرئيسية التي يواجهها المحاسب عند إعداد القوائم المالية الختامية ،وذلك لأي خطأ في تقييم المدنين سيترك تأثير مزدوجا ينعكس على كل من صافي الربح في قائمة الدخل وكذلك على قيمة الأصول في الميزانية العمومية ،وعليه تظهر الذمم المدينة في الميزانية بصافي قيمتها القابلة للتحقق [54](ص:74)ويقصد بها المبلغ النقدي الصحيح الذي يتوقع تحصيله فعلا من هذه الديون[54](ص:73)،والمبدأ الأساسي الذي يجدر التذكير به في هذا المجال هو ضرورة التفرقة بين القيمة الاسمية لهذا الأصل وقيمته القابلة للتحقق ،فالقيمة الاسمية للمدينين تتمثل عادة في الرصيد الذي يظهر به في ميزان المراجعة قبل التسوية ،أما القيمة القابلة للتحقق أو القيمة العادلة فتتمثل في المبلغ الفعلي الذي يتوقع تحقيقه من هذا الأصل فيما لو تم تسييله بتاريخ الميزانية ،ذلك يعني أنه للوصول إلى الديون القابلة للتحقق ،يجب تسوية أو تعديل الرصيد الدفتري لينخفض بالقيمة الإجمالية للأرصدة التي لا يتوقع تحصيلها من العملاء سواء في الحاضر أو في المستقبل وذلك للوصول إلى المبلغ النقدي الصحيح الذي يتوقع تحصيله فعلا من هذه الديون. [41](ص:82)

3.1.1.3.1.أنواع الديون

بناء لما تقدم يتطلب تحديد القيمة القابلة للتحقق أو القيمة العادلة التي سيظهر بها أصل المدينين بالميزانية، وعلى المحاسب أن يقوم بتصنيف ديون المنشأة إلى ثلاثة أنواع:

-ديون معدومة:هي الديون التي تأكد عدم تحصيلها فعلا ذلك لأسباب خارجية عن إرادة المنشأة كإفلاس أحد العملاء أو موته أو لأي سبب أخر،حيث يتم إنزال هذه ديون معدومة من أرصدة المدينين.

-الديون المشكوك في تحصيلها:وهي الديون التي من المحتمل عدم تحصيلها حيث تقوم المنشأة بأخذ الحيطة والحذر من الخسائر الناجمة عن عدم سداد الديون و ذلك بتكوين مخصص لديون المشكوك في تحصيلها،حيث سوف ينعكس ذلك عن الإيرادات المحققة في قائمة الدخل. [55](ص:59)

-الديون الجيدة: وهي الديون القابلة للتحصيل وتتمثل عادة بصافي رصيد المدينين وفي نهاية الفترة المحاسبية الذي يتحدد بعد خصم الديون المعدومة والديون المشكوك فيها،أي الديون الجيدة تظهر بالقيمة القابلة للتحقق أو القيمة العادلة لأصل المدينين بالميزانية. [39](ص:109)

4.1.1.3.1. المعالجة المحاسبية لبند المدينين

تتمثل المشكلة الرئيسية في محاسبة بند المدينين بمعالجة بند الديون المعدومة و الديون المشكوك في تحصيلها وذلك كخطوة أساسية لتحديد صافي القيمة القابلة للتحقق،وهناك طريقتان لمعالجتهما:

1.4.1.1.3.1.الطريقة المباشرة(الطريقة الديون المعدومة): وبموجب هذه الطريقة لا يثبت أية قيود فيما يتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها ،وعلية يتم تأجيل إثبات ذلك حتى يثبت عدم إمكانية تحصيل الدين وبالتالي اعتباره دينا معدوما.

ومن سلبيات استخدام هذه الطريقة ما يلي: [56](ص:206)

- عدم مراعاة مبدأ المقابلة حيث نشوء الدين ،وبالتالي الاعتراف بالإيراد قد يتم في فترة مالية معينة في حين يتم إعدام الدين في الفترة مالية لاحقة وبالتالي تحمل الفترة التالية بمصروف لا يخصها وإنما يخص فترة السابقة.
- يظهر رصيد ذمم المدينة في قائمة المركز المالي بقيمة أعلى من القيمة الفعلية القابلة للتحقق(للتحصيل) وذلك لاشتمال الرصيد على ديون قد لا يتم تحصيلها.
- تعطي مجالا لبعض المنشآت بالتلاعب بقوائمها المالية عن طريق اختبار الفترة المالية التي سيعدم بها الدين.

ولذا لا ينصح باستعمال هذه الطريقة خصوصا للمنشآت التي ترتفع فيها القيمة الإجمالية لأصل المدينين وفي الوقت نفسه تطول فيها فترة الائتمان. [41](ص:84)

2.4.1.1.3.1.الطريقة غير المباشرة(طريقة ديون المشكوك في تحصيلها):

بموجب هذه الطريقة يتم في نهاية كل فترة مالية تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وتحمل قيمتها كمصروف لتلك الفترة ،ويظهر حساب مصروف الديون المشكوك في تحصيلها ضمن مصاريف الإدارية والعمومية في قائمة الدخل، أما حساب المخصص الديون المشكوك في تحصيلها فيعتبر حساب مقابل يظهر بقائمة المركز المالي مطروحا من رصيد الذمم المدينة، وعليه فان إثبات قيد الديون المشكوك في تحصيلها لا يخفض مباشرة حساب أي عميل محدد وإنما هو عبارة عن احتجاز مبلغ لمقابلة احتمالية عدم تحصيل دين أي عميل من العملاء في المستقبل.وعند إعدام دين أي زبون في الفترة المالية التالية فإن قيمة هذا المصروف يتم تحميلها لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها. [56](ص:207)

وتتم معالجة مخصص الديون المشكوك فيها على أساس تراكمي. [53](ص:110)

– وفي نهاية هذه الفترة يعاد تقدير قيمة المخصص المطلوب تكوينه لمواجهة الخسارة المحتملة من الديون المشكوك فيها خلال الفترة التالية،ثم يتم تسوية قيمة المخصص وذلك عن طريق المقارنة صافي رصيده القائم في نهاية الفترة المحاسبية برصيده المطلوب تكوينه في الفترة التالية، وهنا توجد ثلاث احتمالات: [41](ص:84)

–الاحتمال الأول:أن يكون صافي الرصيد القائم للمخصص في نهاية الفترة المحاسبية أقل من الرصيد المطلوب ويطلق على هذه الحالة حالة عجز المخصص ، وهنا تتم التسوية بجعل حساب مصروف الديون المعدومة مدينا وذلك بجعل حساب مخصص الديون المشكوك فيها دائنا.

ويقفل الحساب مصروف الديون المعدومة في نهاية الفترة المحاسبية بقيمة العجز بحساب أرباح وخسائر .

–الاحتمال الثاني: أن يكون صافي الرصيد القائم للمخصص أكبر من الرصيد المطلوب، ويطلق على هذه الحالة حالة فائض المخصص، وهنا تتم التسوية بجعل حساب مخصص الديون المشكوك فيها مدينا وذلك بجعل حساب أرباح و خسائر دائنا.

–الاحتمال الثالث:وهو نادرا ما يحدث،فيظهر عندما يتساوى صافي الرصيد القائم،بالرصيد المطلوب للمخصص،وفي هذه الحالة لا يحتاج المخصص لأية تسوية.

1.2.4.1.1.3.1.طرق تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها

يتم إتباع إحدى الطريقتين التاليتين لتحديد قيمة الديون المشكوك في تحصيلها،وهما:

–كنسبة من المبيعات الآجلة(مدخل قائمة الدخل)

–كنسبة من رصيد المدينين (مدخل قائمة المركز المالي)

1.1.2.4.1.1.3.1.كنسبة من المبيعات الآجلة(مدخل قائمة الدخل)

بناء على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات [55](ص:70)يتم تقدير نسبة من المبيعات الآجلة كديون يتوقع عدم تحصيلها، حيث يتم مقابلة هذه الديون(المصروفات) بإيرادات الفترة لقياس دخل الفترة بدقة[54](ص:79)،دون الأخذ بعين الاعتبار أي رصيد سابق لهذا المخصص،هذا يعني انه بموجب مدخل قائمة الدخل لا تحدث أي تسوية لرصيد مخصص الديون المشكوك فيها عند نهاية الفترة المحاسبية.
مثال:

تتمثل قيمة الرصيد المخصص السابق بـــ400 دينار ،ونسبة المخصص المطلوب تكوينه في نهاية الفترة الجارية هو1% من قيمة المبيعات البالغة 100000دينار،في هذه الحالة يهمل المخصص السابق(400دينار)،ويتم إثبات مصروف الديون المشكوك فيها، وتظهر قيمة المخصص بـــ 1000دينار مطروحا من رصيد الذمم المدينة في الميزانية، ويظهر مخصص الديون المشكوك فيها في قائمة الدخل.

2.1.2.4.1.1.3.1.كنسبة من رصيد المدينين (مدخل قائمة المركز المالي) [55](ص:73)

ترتكز طريقة تقديرها كنسبة من رصيد المدينين على قائمة المركز المالي حيث يتم ضرب نسبة الديون المشكوك في تحصيلها بأرصدة المدينين المتوقع تحصيلها فعلا لاستخراج مبلغ الديون المشكوك فيها.

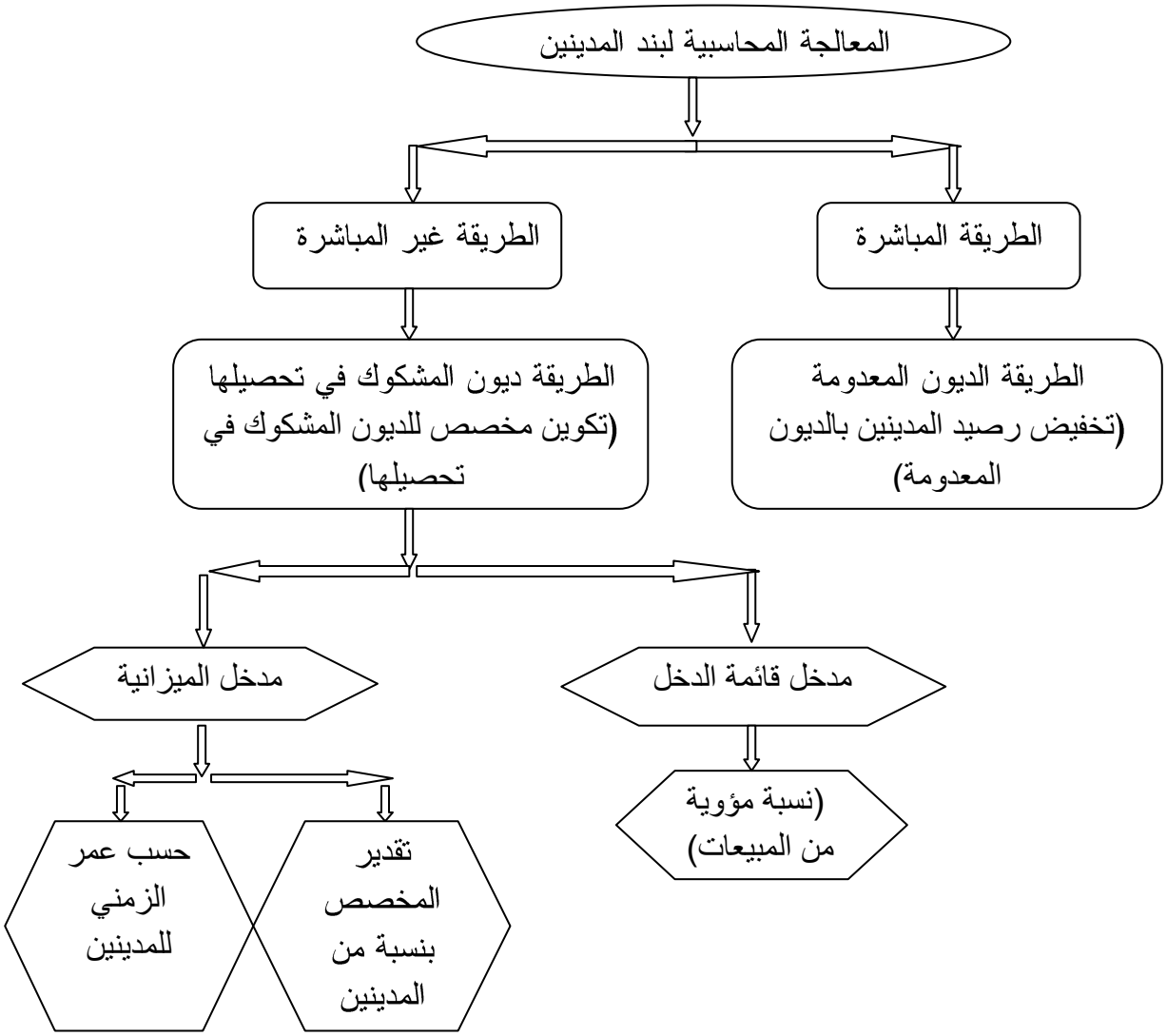
1.2.1.2.4.1.1.3.1.كيفية تقدير نسبة من رصيد المدينين

-حسب خبرة المحاسب: [52](ص:163)
تعتمد هذه الطريقة على تقدير نسبة مؤوية من لرصيد حساب المدينون معتمدين في ذلك على الخبرة السابقة لحسابات المنشأة دون أي دراسة أو تصنيف تفصيلي لحسابات العملاء وتتبع هذه الطريقة في المنشآت التي مضى على تكوينها مدة طويلة وهذه الطريقة لا تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل إلا أنها غير دقيقة خاصة عند تحديد نسبة الديون المشكوك فيها.
-حسب طريقة العمر الزمني للديون[42](ص:451)
حسب هذه طريقة يعد جدول بأعمار الديون التي على العملاء لتحديد قيمة المخصص حيث أن الديون التي تكون قديمة تعتبر ديون مشكوك فيها بنسبة أكبر من الديون التي نشأة حديثا وهذا يتم عن طريق تحليل كل عميل على حدا حسب الجدول العمر الزمني للديون.

2.2.4.1.1.3.1.الديون المعدومة المستردة(المحصلة):

في الحالات التي يتحقق فيها ديون معدومة على المنشأة قد يكون بالإمكان استرداد الدين المعدوم كاملا أو جزءا منه كما ذكرنا سابقا ،وكما في حالة العميل الذي غادر عنوانه وأصبح مجهول العنوان واعتبر دينه معدوما ،فإذا ما عاد وظهر وأبدى استعداده لتسديد الدين الذي بذمته أو جزء منه ،وفي حالة العميل المتوفى واعتبر دينه معدوما بالكامل،فإذا ما اتضح للمشروع لاحقا ان للعميل تركة يمكن استرداد جزء من الدين من الورثة ،فانه في مثل هذه الحالات يتوجب على المنشأة إثبات عملية تحصيل واستعادة قيمة الدين المعدوم [57](ص:182).ويتم معالجة الديون المعدومة المستردة عن طريق إثبات:
-إعادة إثبات مديونية العميل بالقيد العكسي(عكس قيد إعدام الدين)
-ثم يتم تحصيل قيمة الدين

الشكل(1–3):مخطط يبين طريقة معالجة الديون المشكوك فيها[من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة]



كلتا الطريقتين مقبولتان عموما في المحاسبة GAAP* واختيار بينهما هو قرار إداري يعتمد على ما تود الإدارة تأكيده، بمعنى آخر إذا كانت المنشأة ترغب بإظهار العلاقة بين الإيرادات والمصروفات وتؤكد النقدية القابلة للتحقق لرصيد المدينين، أي العلاقة بين حسابات الميزانية فإنها تختار الطريقة الثانية[53](ص:96)

* -GAAP : Generally Accepted Accounting Principales المبادئ المحاسبة المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما

2.1.3.1.أوراق القبض

تعتبر أوراق القبض من أحد عناصر الأصول المتداولة، في حين هناك أوراق القبض التي تستحق السداد خلال مدة تزيد عن سنة مالية واحدة أو دورة الاستغلال أيهما أكثر ضمن الأصول الثابتة.

1.2.1.3.1.تعريفها

تعتبر ورقة القبض إحدى أدوات إثبات البيع الآجل في المعاملات التجارية حيث تحافظ على حقوق المنشأة لدى الغير التي سوف تتحول إلى نقدية في تاريخ لاحق، وهي ورقة تجارية التي تأخذها المنشأة من الغير نتيجة هذا التعامل التجاري معه. [53]

2.2.1.3.1.أنواعها و الشكل القانوني لها

أوراق القبض هي أدوات نقدية قابلة للتداول [42](ص:665)،ويقصد بالتداول انتقال هذه الأوراق للغير بالطرق التجارية أي بالتظهير،وهناك نوعان لهذه الأوراق هي:

1.2.2.1.3.1.الكمبيالة(سند سحب أو سفتجة) [58](ص:134)

وهو محرر مكتوب من طرف شخص معين هو الساحب"البائع" إلى الشخص الثاني هو المسحوب عليه"المشتري" بأنه يدفع لأمر الشخص الثالث وهو "المستفيد" حامل السند مبلغا معينا من المال في وقت محدد و مكان محدد.وهكذا نجد في الكمبيالة ثلاث أطراف هم: [59](ص:314)

-الساحب:وهو الشخص الذي يحرر الكمبيالة والذي يتعهد بتأمين مبلغ معين في زمان ومكان معين إلى المستفيد.

-المسحوب عليه:وهو الشخص الموجه إليه الكمبيالة ليقوم بسداد قيمتها إلى الشخص المستفيد.

-المستفيد:وهو الشخص الذي تم تحرير الكمبيالة لمصلحته وهو حامل الكمبيالة أو لأمره أو لشخص معين آخر.

الشكل (1-4):شكل القانوني للكمبيالة[53](ص:119)

مكان وتاريخ تحديد السند **مبلغ السند رقما**
إلى السيد **المسحوب عليه**
ادفعوا بموجب سند السحب هذا للأمر السيد **المستفيد في مكان** مبلغا قدره **قيمة السند كتابة** في تاريخ **بعد مرور مدة من تاريخ أعلاه**
توقيع الساحب
توقيع المسحوب عليه

2.2.2.1.3.1.سند الإذني (سند الأمر) [58](ص:134)

وهو محرر مكتوب من طرف شخص معين" المشتري" يتضمن تعهدا بدفع مبلغ لأمر الشخص الثاني هو المستفيد وبتاريخ محدد.

الشكل(1-5): الشكل القانوني للسند الإذني [53](ص:118)

مكان وتاريخ تحديد السند **مبلغ السند رقما** إلى **متعهد الدفع** أتعهد بموجب سند لأمر هذا أن أدفع للسيد **المستفيد** في مكان مبلغا و قدره ...بتاريخ **توقيع محرر السند**

3.2.1.3.1.المعالجة المحاسبية لورقة القبض

هناك العديد من العمليات المالية التي يترتب عنها استخدام ورقة القبض في المعاملات التجارية من ناحية استلامها و التصرف بها، وأيضا تختلف بعض معالجات هذه العماليات فيما لو كانت هذه الأوراق محملة بفوائد على القيمة الاسمية، ويمكن لحامل ورقة القبض التصرف فيها بأي من الطرق الثلاث:

1.3.2.1.3.1.نشوء ورقة القبض [39](ص:328)

-نتيجة لعملية بيع بضاعة أو تقديم خدمة على الحساب واستلام مبلغا بأوراق القبض.

-نتيجة لسداد دين سابق

ويفتح الحساب باسم ورقة القبض مدينا وتجعل المبيعات دائنا.

2.3.2.1.3.1.أن يحتفظ بها لحين تاريخ استحقاقها

عند استلام ورقة القبض من المنشأة وفي تاريخ استحقاق الكمبيالة يتقدم الدائن بطلب إلى المدين بدفع قيمتها وعند التسديد يجعل النقدية مدينة وأوراق القبض دائنة[95](ص:328)،فان هناك عدة احتمالات لمصير هذه الورقة،منها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق وتحصيلها من قبل المنشأة:

1.2.3.2.1.3.1.إثبات تحصيل كمبيالة مع فوائدها [53](ص:121)

إذا كان هناك فوائد على القيمة الاسمية فإن القيمة في تاريخ ستكون القيمة الاسمية مضافا إليها الفائدة المحسوبة على أساس المدة الزمنية و المعدل المتفق عليه.

وعليه فإن القيمة عند الاستحقاق=القيمة الاسمية +الفوائد

الفوائد=القيمة الاسمية للكمبيالة × معدل الفائدة × المدة الزمنية من التاريخ إعطاء الورقة حتى تاريخ استحقاقها

2.2.3.2.1.3.1.رفض ورقة القبض [53](ص:132)

بالإجراءات القانونية المترتبة على ذلك،بدأ من توجيه إنذار بعدم الدفع للشخص الذي رفض السداد،ثم بعد ذلك تجرى التسويات اللازمة معه،إذا تم التوصل إلى الاتفاق أو المتابعة بالإجراءات القانونية إذا لم يستحب للإنذار.

3.3.2.1.3.1.تظهير ورقة القبض [56](ص:280)

تتميز الكمبيالات بإمكانية تظهيرها للغير مقابل شراء بضاعة أو الحصول على الخدمات أو سداد لبعض الديون المستحقة على المشروع وعند التظهير تنتقل ملكية الكمبيالة المظهرة لصالح الجهة التي تم لها التظهير وبالتالي يقوم المسحوب عليه بتسديد قيمة الكمبيالة بتاريخ الاستحقاق إلى الجهة التي تم لها التظهير.

4.3.2.1.3.1.خصم الكمبيالة لدى البنك

قد يلجأ حامل ورقة القبض إلى تسييلها بقصد الحصول منها على نقد قبل حلول أجلها ،فيقوم بخصمها لدى البنوك ليحصل على قيمتها الحالية،وتتمثل في:

القيمة الحالية=القيمة الاسمية للورقة–مصاريف الخصم [41](ص:99)

مبلغ الخصم= القيمة الاسمية للورقة× معدل الخصم السائد×مدة الخصم [52](ص:131)

5.3.2.1.3.1.استخدام ورقة القبض كضمان للحصول على قرض

تقوم بعض البنوك بتقديم قروض إلى عملائها بضمان أوراق القبض بدلا من خصمها،وعندما يحتاج حامل ورقة القبض إلى سيولة نقدية فانه يقوم بالاستفادة من هذه التسهيلات التي يقدمها البنك ويحصل على القرض المطلوب وخاصة إذا ما كانت قيمة ورقة القبض كبيرة نسبيا، ويتم عادة تفويض البنك بتحصيل قيمة الورقة بتاريخ استحقاقها وخصم قيمة القرض منه وإضافة الباقي لحساب المنشأة لديه [39](ص:101).

4.2.1.3.1.:تقييم أوراق القبض في نهاية السنة

تنص المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على وجوب إظهار المجودات بقيمتها الحقيقية(الفعلية) لكي تكون الميزانية مرآة صادقة تعكس الوضع المالي للمنشأة لهذا وجب إظهار أوراق القبض بقيمتها الفعلية (السوقية،العادلة)أو قيمتها الحالية وليس القيمة الظاهرة بالدفاتر أو القيمة الاسمية أي يجب أن تظهر بالسعر الذي تحققه فيما لو خصمت في تاريخ الميزانية لمعرفة قيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية وذلك طبقا لمبدأ الاستحقاق.

وعند جرد الأوراق القبض يمكن أن يواجه المحاسب أحد الاحتمالات التالية:

1.4.2.1.3.1.القيمة الاسمية تتساوى مع القيمة الحالية

أي أن تاريخ الاستحقاق هو تاريخ الجرد وفي هذه الحالة تكون القيمة الاسمية تتساوى مع القيمة الحالية وهنا لا يوجد داعي لإجراء تسويات جردية، فتظهر الأوراق التجارية في الميزانية بقيمتها الحالية.

2.4.2.1.3.1.القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحالية

وفي هذه الحالة الفرق بينهما يمثل خسارة التي تتحملها المنشأة فيما لو قامت بخصم أوراق القبض في تاريخ الجرد، ومجموع هذه الخسائر المتوقعة يجرى تكوين مخصص لها يسمى مخصص خصم الأوراق القبض [52](ص:131)، وتحمل قيمة هذا المخصص بقائمة الدخل ويظهر ضمن بند المصاريف أما المخصص يظهر بالميزانية مطروحا من أوراق القبض. [56](ص:289)

بالإضافة إلى ما تقدم في نهاية الفترة المالية يجب أن يراعى إيراد الفائدة مستحقة القبض بالنسبة للأوراق المحملة بالفوائد أي أن يتم تحديد إيراد الفائدة المكتسبة ولكن غير بعد عن الفترة المالية الحالية وإثباته كإيراد مستحق القبض في الفترة الثانية والإفصاح عنه في الميزانية العمومية.

2.3.1.النقدية

النقدية هي أحد حسابات الأصول المتداولة لدى الوحدات الاقتصادية وهي الأصل الوحيد القابل للتحويل إلى أي أصل أخر فورا وتعتبر الأصل الأكثر سيولة،وتنتج النقدية من مصادر مختلفة أهمها:المبيعات النقدية، تحصيلات الذمم من العملاء، استلام فوائد، إيرادات مختلفة كإيرادات الأوراق المالية، والمبالغ المحصلة من بيع الأصول الثابتة.

1.2.3.1. تعريف النقدية والنقدية المكافئة

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم سبعة(IAS7) عرف النقدية وشبه النقدية كما يلي:

1.1.2.3.1. النقدية: وتشمل النقدية النقود المعدنية والورقية والشيكات والحوالات البريدية سواء المودعة في خزينة المنشأة أم في الحساب الجاري بأحد البنوك ،وتظهر النقدية في الميزانية كعنصر ضمن عناصر أصول المتداولة باعتبارها أكثر عناصر سيولة ومع أن النقدية سائلة بطبيعتها ،ويفترض أنها متاحة لتمويل العمليات الجارية، فهي قد تفقد هذه الخاصية إذا فرضت الإدارة قيودا على استخدامها خلال السنة المالية أو دورة الاستغلال أيهم أطول . [60](ص:439)

2.1.2.3.1. شبه نقدية (نقدية مكافئة) [61](ص:28): ولها تاريخ استحقاق لفترة ثلاث أشهر أو اقل ،هي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة وجاهز للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد وتخضع لمخاطر هامة

من حيث تغير في القيمة، والتي يحتفظ بها من اجل الوفاء بالتزام النقدية على المدى القصير وليس للاستثمار أو لإغراض أخرى.

2.2.3.1.تقييم النقدية

لا يوجد أي اختلاف بين المحاسبين حول قياس بنود النقدية (حساب جاري في البنك، نقدية في الصندوق...) فهو يتم بوحدة القياس النقدي الوطني، الدينار مثلا، لذلك فان قياس البنود النقدية هي قياس موضوعي ،وتقتصر المشكلة المحاسبية لقياس البند النقدية في أخر الفترة لعرضها في الميزانية على المطابقة بين الأرصدة الناتجة عن التسجيل المحاسبي والجرد الفعلي أي تحديد مقدار العجز أو الفائض في تلك البنود النقدية والبحث عن أسباب هذه الفرو قات ثم إجراء التسويات الجر دية اللازمة للمطابقة. [53](ص:55)

أما مشكلة القياس أو التقييم فهي بالنسبة لبند النقدية بسيطة جدا وليست معقدة كما هو الحال في بقية الأصول المتداولة الأخرى، والأصول الثابتة ذلك باعتبار أن قياس وتقييم هذا البنك لا يخضع لاجتهاد الشخصي كما هو الحال في بقية البنود الأخرى. [41](ص:72)

3.2.3.1. النقدية في الصندوق

تقوم الإدارة كل فترة بعملية جرد الصندوق وذلك لتحديد رصيد النقدية الذي سيظهر في كشف الميزانية عن طريق مطابقة رصيد حساب الصندوق في السجلات مع ما هو موجود فعلا في الخزينة، وأحيانا قد تلجأ المنشأة لأسلوب الجرد المفاجئ وذلك بدون إشعار مسبق لأمين الصندوق لحد من التلاعب والاختلاس الذي يمكن أن يقوم به أمين الصندوق كون الجرد يعتبر إحدى وسائل الرقابة الداخلية، وعملية الجرد الدوري تتم من طرف لجنة مشكلة لهذا الغرض حيث يتم حصر النقدية الموجودة فعلا في الصندوق سواء كانت قطاعا أم شيكات مودعة في الصندوق ولم يتم إرسالها إلى البنك للتحصيل وبعدها يتم حصر الفعلي ومقارنته مع الرصيد النقدي لحساب الصندوق[52](ص:137)،وينتج عن جرد النقدية أحد الاحتمالات التالية:[62](ص:213)

-رصيد الدفتري يتساوى مع النقدية الموجودة فعلا

-رصيد الدفتري أكبر من النقدية الموجودة فعلا

-رصيد الدفتري أقل من النقدية الموجودة فعلا

وتتم المعالجة المحاسبية للحالات السابقة كما يلي:

1.3.2.3.1. تساوى رصيد الدفتري مع النقدية الموجودة فعلا: في هذه الحالة يدل الجرد على صحة العمليات المتعلقة بالصندوق،وليس هناك أي تسويات أو معالجات محاسبية في هذه الحالة.

2.3.2.3.1. رصيد الدفتري أكبر من النقدية الموجودة فعلا: ويعني ذلك وجود عجز في النقدية الموجودة في الصندوق ويرجع ذلك العجز للأسباب التالية:

–تحصيل أمين الصندوق لمبالغ أقل مما هو مدون في الاتصالات لإسلام النقدية

–دفع الأمين الصندوق للمبالغ أكثر مما هو مدون في مستندات الصرف

–اختلاس الصندوق أو النقدية

–وتتم المعالجة المحاسبية للعجز بالطرق التالية:

1.2.3.2.3.1.تتحمل المنشأة للعجز

وفي هذه الحالة تتحمل المنشأة قيمة العجز إذا كان في الحدود المسموح به لامين الصندوق وفي هذه الحالة يفتح حساب لعجز الصندوق أو النقدية ويجعل هذا الحساب مدينا، وحساب الصندوق دائنا، ويحمل حساب الأرباح وخسائر بقيمة العجز في النقدية وذلك بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب عجز النقدية دائنا.

2.2.3.2.3.1.تحمل أمين الصندوق للعجز

فهذه الحالة يتحمل أمين الصندوق قيمة العجز في النقدية وذلك إذا أثبتت مسؤوليته عن هذا العجز وذلك بجعل حساب أمين مدينا وحساب الصندوق دائنا.

ووفقا لهذه الطريقة يقفل حساب أمين الصندوق عند تسديده لمبلغ نقدا أو خصما من راتبه ولا يحمل حساب الأرباح والخسائر في هذه الحالة.

3.2.3.2.3.1.رصيد الدفتري أقل من النقدية الموجودة فعلا(أي هناك فائض) [52](ص:139)

إذا تبين من الجرد بأن هناك زيادة في النقدية الموجودة في الخزينة عن الرصيد في سجلات المنشأة فتعالج محاسبيا كما يلي:

إذا اعتبرت الزيادة إيراد للمشروع: ففي هذه الحالة يفتح حساب لفائض الصندوق ويجعل هذا الحساب دائنا بقيمة الزيادة في النقدية وحساب الصندوق مدينا، ويعتبر هذا الفائض إيراد للمنشأة،ويرحل إلى حساب الأرباح والخسائر.

–**لم يعرف سبب الزيادة:** في هذه الحالة يفتح حساب خاص (معلق)بمقدار الزيادة

4.2.3.1.النقدية بالبنك

تقوم البنوك عادة في نهاية كل شهر بإرسال كشف للمنشأة توضح فيه حركة حسابها الجاري خلال شهر،وكذلك رصيد هذا الحساب في نهاية الشهر حسب سجلات البنك،فتقوم المنشأة من جانبها بعملية مطابقة حساب البنك المفتوح بدفاترها مع حسابها لدى البنك،وقد تنتهي عملية المقارنة إلى وجود اختلاف بين رصيد البنك في الدفاتر عن الرصيد الظاهر في كشف الحساب المرسل منه ويرجع ذلك إلى:
[58](ص:131)

-هناك عمليات تكون قد سجلت في الدفاتر لكنها لم ترد ضمن الكشف ومن الأمثلة عليها:شيكات صادرة للموردين

-هناك عمليات تكون قد أثبتت في الكشف لكنها لم تظهر في الدفاتر، ومن الأمثلة عليها:تحصيلات من الزبائن.

-كيفية إعداد مذكرة التسوية.[62](ص:260)

عادة تتم التسوية بين رصيد النقدية بالبنك من واقع دفاتر المنشأة والرصيد من واقع كشف حساب البنك في إعداد مذكرة تسوية ويتم على أساس إتباع خطوات التالية:

-إضافة المبالغ المودعة كما تظهر في يومية المقبوضات والتي لا تظهر في كشف حساب البنك إلى الرصيد من واقع كشف الحساب

-يضاف إلى رصيد النقدية كما يظهر من واقع الدفاتر أي مبالغ يكون البنك قد أضافها إلى حساب المنشأة ولم يتم تسجيلها في دفاتر بعد مثال ذلك قيمة أوراق القبض التي ترسلها المنشأة للبنك للتحصيل.

-تطرح قيمة الشيكات التي أصدرتها المنشأة ولم يتقدم المستفيدين بها بعد للبنك لصرف قيمتها كما يظهر من يومية المدفوعات من الرصيد الذي يظهر من واقع كشف الحساب.

-يطرح من رصيد النقدية كما يظهر من واقع الدفاتر أي مصروفات أو عمولات تظهر في كشف الحساب ولم يسبق للمنشأة تسجيلها.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نلاحظ ان المعايير المحاسبية الدولية قامت بتقليص الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية عن طريق تحديد مفاهيم أساسية لكل بند من بنود الميزانية كما بينت طريقة عرض الميزانية وكيفية الفصل بين الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة ،كما قامت بمعالجة الأصول المتداولة وذلك باعتماد في التقييم على القيمة العادلة والقيمة الحالية والتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل بالنسبة للمخزون، والقيمة القابلة للتحقق للمدينين إضافة إلى كيفية الاعتراف والإفصاح عنها ،ورغم كل هذا فان هذه المعايير لا تخلو من بعض النقائص في عمليتي القياس والاعتراف ، كتقدير مخزون أخر مدة حيث إن هناك أكثر من طريقة لتقدير المحزون أخر مدة وتعتبر جميعها مقبولة قبولا عاما، ويمكن بتطبيق هذه الأساليب الوصول إلى أرقام مختلفة لتكلفة مخزون أخر مدة أو تكلفة البضاعة المباعة إلا إذا تم افتراض ثبات أسعار البضاعة وهو افتراض نادر الحدوث.

وبالإضافة إلى تقدير المدينين وما يتعلق بها من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، فهناك عدة أساليب وعدة طرق لتقديرها وكل هذه البدائل تقود إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى بالرغم من إن محور التقدير في النهاية هو القيمة القابلة للتحقق من رصيد المدينين.

ولم يتمكن القائمين على وضع معايير التقارير المالية الدولية IFRS من التخلص من هذه النقائض ولكن هناك جهود كثيرة لتقليلها ،وبرغم من ذلك تبنت الكثير من الدول في العالم بتبني جزئي وكلي للمعايير المحاسبية الدولية، منها الجزائر التي قامت بتبني هذا النظام في سنة 2010 في شكل نظام محاسبي مالي SCF،إذن كيف قام النظام المحاسبي المالي بمعالجة الأصول المتداولة ؟

الفصل2

المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي

اهتمت الكثير من المنظمات والهيئات بموضوع التوافق المحاسبي الدولي وذلك عن طريق التبني الكلي أو الجزئي للمعايير المحاسبية الدولية وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية تماشيا مع أعمال التوافق المحاسبي وذلك من خلال قيام بإصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ 1975 الذي الغي العمل به بموجب إصدار القانون رقم 07-11 بتاريخ 2007/11/25 والمتضمن النظام المالي والذي دخل حيز التنفيذ منذ 01-01-2010، وجاء هذا النظام لسد ثغرات المخطط المحاسبي الوطني وإعطاء مفهوم جديد للمحاسبة الذي يسمح لنا بعرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية والممتلكات المنشآت ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية ،عكس المخطط السابق للمحاسبة الذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية والاقتصاد المخطط.

مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى عنصر مهم من عناصر الميزانية وهو الأصول المتداولة وكيفية معالجتها محاسبيا حسب هذا النظام من حيث شروط الاعتراف بها تقييمها و ...الخ حسب كل صنف من أصول المتداولة .

1.2.نظام المحاسبي المالي(SCF*)

قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي لتحقيق توافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي في ظل العولمة، وذلك عن طريق إصلاح مخططها السابق وفق عدة مراحل.

1.1.2.نشأة النظام المحاسبي المالي الجديد ومفهومه

نشأ النظام المحاسبي المالي لسد ثغرات المخطط المحاسبي الوطني ،إذن ما هي مراحل نشأته وما هو مفهومه.

1.1.1.2. نشأة النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد مر التشريع المحاسبي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل وانتهى بتبني النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المراحل إلى:

1.1.1.1.2.الفترة من 1962 إلى 1975 [63](124)

خلال هذه المرحلة تم الاعتماد على المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وذلك نظرا للفراغ الحاصل في الجوانب المختلفة للحياة العامة غداة الاستقلال، فأصدرت الحكومة الجزائرية القانون الأساسي رقم 157/62 الصادرة في 1962/12/31، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية، وذلك لإعطاء الوقت الكافي للبدء في إصدار التشريعات الوطنية، فاستمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام لسنة 1957(PCG) إلى غاية نهاية 1975، وكان هذا النظام كافيا لاستجابة متطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب.

2.1.1.1.2. الفترة من 1975 إلى 2007 [63](125)

شهدت هذه الفترة عدة تحولات مست كل جوانب الحياة العامة وخاصة منها الاقتصادية،وبما أن المحاسبة أداة لترجمة العديد من هذه الجوانب فكان لزاما عليها مسايرة ذلك، فتم إصدار القانون المحاسبي والمتمثل في الأمر رقم 75-35 الصادر في 29 افريل1975 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني (PCN)،حيث بدأ العمل به ابتداء من 01جانفي1976 .

وكان الهدف من إصدار هذا القانون هو الابتعاد عن التنظيم الفرنسي لكل مجالات الحياة ومنها الاقتصاد والمحاسبة وذلك لاعتبارات سياسية من جهة ،وضرورة تأقلم ومسايرة أدوات التسجيل والقياس والإفصاح

* -Système Comptable Financier (SCF)

المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية من جهة أخرى .

ولقد اعتمد في تصميم هذا المخطط على النموذج المبسط ،أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمنشآت التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك ، شركات التأمين والمستثمرات الفلاحية .

ولقد استمر العمل بهذا القانون (الأمر 75-35) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، أين بدأت الإصلاحات الجديدة ابتداء من 1988 حيث بدأ التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق ،وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديد، مما أدى إلى ظهور نقائص كثيرة عليه، لهذا جاءت تحديثات على المخطط المحاسبي الوطني لسد هذه النقائص ،ويمكن تحديد مراحل تحديثه في النقاط التالية: [7](ص:172) بحيث أوكلت المهمة لمجموعة خبراء فرنسيين تابعين لـ :

-المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)

-مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين(CSOEC)

-الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC).

شكل المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة (Comité de pilotage)،تضطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء،وتم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:

-المرحلة الأولى : تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني(PCN)

-المرحلة الثانية : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد

-المرحلة الثالثة : التكوين (Formation) للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية

-المرحلة الرابعة : المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى، المتمثل في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فلقد تضمن أساسا:

-نقائص المخطط المحاسبي الوطني

-أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدوليين

-مجموعة من التوصيات

-ثلاثة خيارات للإصلاح، تمثلت في: [7](ص:173)

-**الخيار الأول :** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

-**الخيار الثاني :** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية.

-**الخيار الثالث :** يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني، بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها لجنة المعايير المحاسبية الدولية(IASC).

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت بالتالي إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

وبغرض تقييم التقرير، تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، اللذين تباينت آرائهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين: [7]

-اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات فإنه من المفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية،لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي .

-أما الفريق الثاني فلقد طلب تأكيد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين، والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنيا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغربية.

3.1.1.1.2. مرحلة من 2008 إلى 2010

وفي سنة2007 تم إصدار القانون رقم07-11 بتاريخ2007/11/25 الذي يتضمن إلغاء العمل بPCN ويهدف هذا القانون الذي يدعى في نص المحاسبة المالية إلى تحديد SCF وكذا شروط وكيفية تطبيقه والذي أصبح ساري التنفيذ في سنة2010 .

2.1.1.2. مفهوم نظام المحاسبة المالية

لقد تم تعريف نظام المحاسبة المالية وفق المادة 3 من قانون 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 كما يلي:

1.2.1.1.2.تعريف نظام المحاسبة المالية

المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المنشأة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالي. [64](المادة 3 من قانون 07-11)

2.2.1.1.2.أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي . [65](ص:295)

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي السابق (المخطط الوطني للمحاسبة) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه في 29 أفريل 1975وخلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد بعض الثغرات والنقائص مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية...الخ)كما اتضح من خلال التجربة أن النظام المحاسبي السابق لا يمكننا من مواكبة الأدوات الاقتصادية والمالية التي انبثقت عن العولمة المالية والاقتصادية ولا يعرض قوائم مالية تتوافق مع المقاييس العالمية تسمح لمختلف المستعملين لاسيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات.

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى هذا النظام الجديد في ما يلي:

– يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
– التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمنشآت الاقتصادية الجزائرية.
– يتعلق بالإعلان أكثر وضوحًا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد وتسهيل مراجعة الحسابات.

– يتعلق بمنشآت الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
– تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام السابق الذي يتلاءم مع النظام الاقتصادي المشترك لا اقتصاد السوق.

-محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

2.1.2 مجال وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وأهم فروضه ومبادئه

لقد تعددت مجالات وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي كما تعددت فروضه ومبادئه ،وذلك كما يلي:

1.2.1.2. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

ألزم القانون 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 المنشآت التالية بمسك محاسبة المالية: [64](المادة 4 من قانون 07-11)

-المنشآت الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

-التعاونيات.

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

-كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

- تخضع المنشآت الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة . [64](المادة 5 من قانون 07-11)

2.2.1.2. أهداف النظام المحاسبي المالي [65](ص:292)

من أهداف النظام المحاسبي المالي نجد:

-ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية للدولية.

-الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة.

-تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.

-محاولة جعل القوائم المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المنشآت الأجنبية.

-تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.

-تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية.

-إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المنشأة.

-التمكين من القابلية للمقارنة للمنشأة نفسها عبر الزمن وبين المنشآت على المستويين الوطني والدولي.

-المساعدة على نمو ومردودية المنشآت من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

-تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.

-المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

-نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

-المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المنشآت على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.

-يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المنشأة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.

-تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

-يتوافق النظام المحاسبي الجديد مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

ومن رغم كل هذه الأهداف التي يمكن تحقيقها بتطبيق هذا النظام في الجزائر إلا أن هناك عدة معوقات خاصة بتطبيقه وتحقيق أهداف تبني المعايير المحاسبة الدولية ،ومن العوائق الخاصة بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية هي كما يلي [66](ص:17):

-المعيار الدولي رقم 02 " المخزونات": لا توجد أسواق واضحة للسلع والمواد لمقارنة أسعارها عند نهاية السنة مع سعر التكلفة.

-المعيار الدولي رقم 08 " التغيرات في السياسات المحاسبية": انعدام أسواق مالية تسمح للمنشأة بتغيير سياساتها المحاسبية قصد تحقيق أهداف خاصة،مع تقييم نتائج ذلك.

- المعيار الدولي رقم09 " تكاليف البحث والتطوير" : ضعف هذا البند في المنشآت الجزائرية

- المعيار الدولي رقم 11 " عقود الإنشاء": إن العقود التي تنجزها المنشآت هي عقود لفائدة الدولة،ومبلغها معروف ولا تحقق فيها أية خسائر ،وهذا المعيار لا يجد تطبيقه إلا في حالات نادرة .

- المعيار الدولي رقم 15" أثر تغير الأسعار" عدم وجود هيئة مستقلة تحدد التغير السنوي في الأسعار(هل معدل التضخم المعلن عنه من طرف الجهة الحكومية،أم الواقعي والفعلي؟) .

- المعيار الدولي رقم 17" عقود الإيجار": رغم أهمية المعيار ،إلا أنه في الواقع الجزائري،المشكلة الأساسية في وجود سعرين للإيجار :السعر الحقيقي،والسعر المصرح به.

- المعيار الدولي رقم 21 " آثار تغيرات أسعار الصرف ":رغم أهمية هذا المعيار،وإمكانية المنشأة في استعمال تغيرات سعر صرف العملات كوسيلة لتنويع العملات المتعامل بها،إلا أنه بالنسبة للمنشآت الجزائرية ليس لها اختيار العملة،إنما البنك الذي تتعامل معه هو الذي يحدد لها العملة،وغالبا لا تخرج عن عملة واحدة هي الأورو،وإن تنوعت فلا تتعدى عملتين :الأورو والدولار.

- المعيار الدولي رقم24" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ":يختص هذا المعيار أساسا بمحاسبة آثار العلاقات التحكمية والسيطرة في الشركات،لكن في الوضعية الجزائرية أن هذه السيطرة ليست على أساس شراء أسهم أو الدخول في رأس المال ،إنما باستثناء قطاع المحروقات إلى حد ما،فإن هذه العلاقة ليست مالية إنما قرارات إدارية مثل ما حدث عند إنشاء الشركات القابضة وعند إنشاء شركات تسيير مساهمات الدولة.

- المعيار الدولي رقم36 " انخفاض قيمة الموجودات ": ينطلق هذا المعيار من مقارنة أسعار الموجودات وأسعارها في الأسواق المعنية،وعندما تغيب هذه الأسواق فلا توجد إمكانية إجراء المقارنة ولا تطبيق المعيار.

3.2.1.2. فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي

للمحاسبة فروض ومبادئ التي أكد المشرع الجزائري بوجوب الالتزام بها، وهي على النحو التالي:

1.3.2.1.2.الفروض المحاسبية

هي مجموعة من المسلمات مستخلصة من البيئة المحيطة بالمنشأة ،بجوانبها المختلفة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ،وهي الأساس الذي تشتق منه المبادئ المحاسبية ويساعد على تفسيرها وتطويرها.وتبنى المحاسبة على أربعة فروض أساسية:

–فرض الوحدة المحاسبية [67](ص:28)

الوحدة المحاسبية هي الإطار الاقتصادي لتجمع المعلومات المحاسبية، وهي أي وحدة اقتصادية تسيطر على موارد معينة وتمارس أنشطة اقتصادية.

–فرض الاستمرارية

يعني هذا الفرض أن المنشأة مستمرة في أعمالها إلى مالا نهاية (لمدة غير محددة)،وبشكل مستقل عن حياة مالكيها ،إلا أن هذا الفرض يسقط عندما لا يتفق مع ظروف الواقع العملي كحالة طلب من المحاسب إعداد قوائم مالية لوحدة على وشك التصفية عندها تتغير كيفية وقواعد قياس وتقييم الأصول الثابتة خاصة والالتزامات وكذا التسويات الجردية . [67](ص:29)

– فرض القياس النقدي

تستخدم النقود كوحدة قياس أساسية للأحداث المالية وعند إعداد القوائم المالية، مثلها في ذلك الكيلومتر لقياس المسافة والكيلوغرام لقياس الوزن ،غير أن لهذه الأخيرة وحدات قياس ثابتة للمسافة والوزن ،بينما وحدة النقد لا تعتبر ثابتة لقياس القيمة في ظل التضخم حيث تنخفض القوة الشرائية لوحدات النقد، فالمحاسب يقوم بتجميع قيم نقدية لعمليات مالية تمت في فترات مختلفة على مدى حياة المنشأة (التكلفة التاريخية) وهذا ما اعتبره العديد من النقاد غير منطقي ،لذلك تم التفكير في كيفية تعديل المعلومات المحاسبية حتى تعكس اثر التضخم . [67](ص:29)

–فرض الفترة الزمنية

ويقصد بها أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشرة شهرا تمثل السنة المالية ، وتبدأ من 01جانفي وتنتهي في 31سبتمبر بينما يمكن لبعض المنشآت الاقتصادية أن يرخص لها بأن تبدأ دورتها من شهر آخر غير 01جانفي إذا كانت دورة الإستغلال عندها تبدأ بخلاف السنة المدنية المعروفة ويكون هذا النظام لدى بعض القطاعات كالقطاع الزراعي مثلا. [68](ص:05)

-فرض المحاسبة على أساس الاستحقاق [67](ص:30)

يقصد بالمحاسبة على أساس الاستحقاق أو الالتزام ان العامل المولد لتسجيل العمليات هو حدوث العمليات ونشأة الالتزام بين الطرفين ،ولا ننتظر حتى حدوث التدفقات النقدية الموافقة لها لنقوم بعملية التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

على هذا تسجل مثلا عملية البيع عند حدوثها ولا يهم ان كان الدفع نقدا أو لأجل .

2.3.2.1.2.المبادئ المحاسبية

المبدأ المحاسبي هو عبارة عن قاعدة أو قانون عام يجب الالتزام به في التطبيق العملي ،والمبادئ هي مشتقة من الفروض السابقة الذكر ،ويمكن ذكر أهمها: [67](ص:31)

-مبدأ الموضوعية :

يستمد هذا المبدأ جذوره من خواص المعلومة المحاسبية المتمثلة في:

إمكانية الاعتماد عليها ، قابليتها للمقارنة، وملائمتها لاتخاذ القرار، الهدف من هذا المبدأ أن كل عملية يجب أن تسجل استنادا إلى دليل (وثيقة أو مستند) موضوعي يؤيد وقوع هذه العملية ،مما يمكن من مراجعة وتدقيق العمليات المالية ،ويبعد عن البيانات المحاسبية عوامل الذاتية والتحيز وبذلك يمكن الوصول لنفس النتائج مهما تغير الشخص القائم بالتسجيل أو التدقيق أو المراجعة.

إلا أن هذا المبدأ لا ينفي وجود التقدير والحكم الشخصي في بعض الحالات كتحديد فترة إهتلاك أصل ما (عمره الإنتاجي) ،اختيار طريقة الإهتلاك، احتمال عدم تحصيل الحقوق، سعر السوق المحتمل وغيرها...

-مبدأ التكلفة التاريخية:

هو مبدأ مشتق من مبدأ الموضوعية، ومن فرض وحدة القياس النقدية السابق ذكرها، وبناءا عليه تقاس التضحيات الاقتصادية التي تنفقها المنشأة على أساس فعلي كما مثبت بالمستندات الدالة على ذلك مع تجاهل كامل للتقلبات التي تطرأ على الأسعار بمرور الزمن ،ولهذا كل الأصول في الميزانية تظهر بتكلفتها بتاريخ شرائها: التكلفة التاريخية وهي القيمة السوقية العادلة في تاريخ الشراء.

ورغم الانتقادات العديدة الموجهة لهذا المبدأ لعدم مراعاته لأثر التقلبات للأسعار، أو تغير القوة الشرائية للنقود في الأصول والالتزامات ، إلا أن ميزة وجود الدليل الموضوعي للقيم المسجلة أوجد لهذا المبدأ الكثير من المدافعين .

-مبدأ ثبات الطرق:

يسمى أيضا مبدأ الاتساق،ويعني أن المنشأة عليها استخدام نفس الطرق المحاسبية لقياس وتقديم المعلومات وعدم تغير الطرق من فترة لأخرى يسمح لمستخدمي المعلومات المحاسبية بالمقارنة الزمنية وتفسير كل أسباب التغيرات في المركز المالي والنتائج.

-مبدأ الحيطة والحذر:

في ظل ظروف عدم التأكد ،ينبغي ان تعتمد تقديرات المحاسبين على المنطق السليم وان يختاروا الأساليب المحاسبية التي لا تبالغ في قيمة ربح الفترة المحاسبية وذلك:

-بعدم التقييم الناقص لعناصر الخصوم وعناصر المصاريف

-بعدم التقييم الزائد لعناصر الأصول والإيرادات

-لهذا،تحمل الدورة بكل التكاليف الفعلية والمحتمل وقوعها،إما الإيرادات فتسجل إذا تحققت فعلا، إما ما يحتمل تحقيقه فلا يسجل حتى يحقق .

-مبدأ الأهمية النسبية:

يكون عنصر ما ذا أهمية نسبية إذا كانت معرفته من طرف مستخدمي القوائم المالية تؤثر في قراراتهم المتخذة ،وأهمية عنصر معين هي مسألة نسبية ،فما يكون مهما بالنسبة لوحدة محاسبية معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لوحدة أخرى ،فأهمية عنصر ما لا تقدر بقيمته أو مقداره ولكن أيضا بطبيعته.

-مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف :

إن كل نفقة تصرف من أجل تحقيق قدر معين من الإيرادات ،لذلك فإن كل الإيرادات المحققة ترتبط بعلاقة سببية مع تكلفة الحصول عليها، بغض النظر عما دع فعلا من النفقات لأن ما دفع فعلا قد يكون تسديدا لأعباء وقعت في فترة سابقة ،أو تتعلق بأعباء ستقع في الدورة المحاسبية المقبلة .

-مبدأ عدم المقاصة :

حتى تكون القوائم المالية صادقة وواضحة يجب أن تسجل كل العمليات التي تمت بصورة مستقلة دون مقاصتها مع بعضها البعض سواء بعنصر من الأصول مع عنصر من الخصوم أو تكاليف بإيرادات إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا كما هو الشأن بالنسب للرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات. [68](ص:07)

3.1.2. مفهوم الأصول وتصنيفها وقواعد تقييمها وفق النظام المحاسبي المالي

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول وبين كيفية تصنيفها والاعتراف بها وقواعد تقييمها كما يلي:

1.3.1.2.تعريف الأصول

الأصل هو عبارة عن موارد مراقبة من طرف المنشأة بسبب أحداث وقعت وترتقب منها منافع اقتصادية مستقبلية

إلا أن للاعتراف بالأصول وفق النظام المحاسبي المالي يجب أن يتوفر فيها الشروط الآتية:[69](ص:06)

-من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمنشأة .

- للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة .

2.3.1.2.تعريف الأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي وكيفية تصنيفها

لقد تم تصنيف عناصر الأصول الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي إلى صنفين أصول غير متداولة وأصول متداولة ،وحسب موضوع الدراسة تعرف الأصول المتداولة كما يلي:

1.2.3.1.2.الأصول المتداولة(الأصول الجارية) [69](ص:81)

يعتبر الأصل على أنه متداول إذا ارتقبت المنشأة إمكانية إنجازه أو بيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية،أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات، أو لمدة قصيرة ترتقب المنشأة إنجازها في مدة الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود.

2.2.3.1.2.تصنيف الأصول المتداولة (الأصول الجارية)

تصنف الأصول الجارية وفق SCF إلى:

- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
- ذمم المدينة واستخدامات مماثلة
- المتاحات وما يماثلها

3.3.1.2.قواعد تقييم الأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي

طريقة التقييم للعناصر المسجلة في المحاسبة ترتكز على القواعد العامة لمبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه يمكن إجراء لبعض العناصر مراجعة لهذه الطريقة بالارتكاز على القواعد التالية: [69](ص:06)

-القيمة العادلة أو القيمة الحقيقية أو القيمة الحالية(JUSTE VALEUR).

-القيمة القابلة للتحقيق أو التحصيل RECOUVRABLE (قيمة الإنجاز) أو قيمة البيع والشراء(VALEUR VENALE).

-القيمة المحينة أو قيمة المنفعة(VALEUR D'UTILITE).

حيث تتمثل:

–التكلفة التاريخية: حسب هذا المبدأ تسجل قيمة الأصول في وقت الحيازة محاسبيا بالمبلغ المالي أو ما يعادله من أجل الحصول على الأصل أو الاستثمار المعني.

التكلفة التاريخية لا تأخذ في الحسبان تأثيرات تغيرات الأسعار من جهة وتطور القدرة الشرائية للنقود من جهة أخرى، وفي كل عملية إقفال للحسابات، فإن كل منشأة يجب أن تقدر إذا كان يوجد مؤشر يبين بأن أصل معين يمكن أن تنقص قيمته، وفي حالة وجود هذا المؤشر يجب تقدير القيمة التحصيلية للأصل،حيث أن:

الخسارة أو النقص في القيمة= ([70](ص:124) القيمة المحاسبية الصافية– القيمة الحالية أو قيمة البيع والشراء .

–القيمة التحصيلية(VALEUR RECOUVRABLE) **أو قيمة البيع والشراء:** [3](ص:306) القيمة التحصيلية هي اكبر قيمة بين سعر البيع الصافي وقيمة المنفعة، حيث أن:

–سعر البيع (VALEUR VENALE) [3]:هو المبلغ الذي من الممكن قبضه من بيع الأصل عند التعامل في إطار شروط المنافسة العادية بين أطراف لديهم ما يكفي من المعلومات والرضا، متناقصا بتكاليف الخروج.

–القيمة العادلة: وتعني المبلغ الواجب دفعه الآن مقابل نفس الأصل، وتعمل ضمن شروط سوق نشط والسوق النشط هو السوق الذي تتوفر فيه الشروط الآتية : [69](ص:87)

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق .
- يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وبائعين متفقون .
- تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور .

-قيمة المنفعة[65](ص:304):وهي القيمة الحالية (ACTUALISEE) للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمنتظرة من الاستعمال المتواصل للأصل وخروجه في نهاية مدة المنفعة.

وعندما تكون القيمة التحصيلية للأصل أقل من القيمة المحاسبية الصافية من الاهتلاكات، يشكل خسارة في القيمة، والخسارة في القيمة للأصل يتم إثباتها بالانخفاض في الأصل عن طريق تسجيلها محاسبيا ضمن الأصول.

الخسارة في القيمة المحققة على الأصل خلال دورات سابقة يتم إرجاعها في الإيرادات في حساب النتائج عندما تصبح القيمة التحصيلية لهذا الأصل اكبر من القيمة المحاسبية .بعد التسجيل الأولي كأصل فان الأصول المادية يجب أن تسجل بتكلفتها مخفضا منها الاهتلاكات المتراكمة والخسائر في القيمة.

2.2. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ وفق النظام المالي المحاسبي

تعتبر المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ من عناصر الأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي ،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ وكيفية معالجتها محاسبيا.

1.2.2.مفهوم المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

لقد عالج النظام المحاسبي المالي المخزونات بنفس الطريقة التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 "المخزون" .

1.1.2.2.تعريف المخزون والعناصر المكونة له حسب النظام المالي المحاسبي

يمكن تعريف المخزون على أنه أصل متداول محتفظ به من أجل: [4](ص:116)

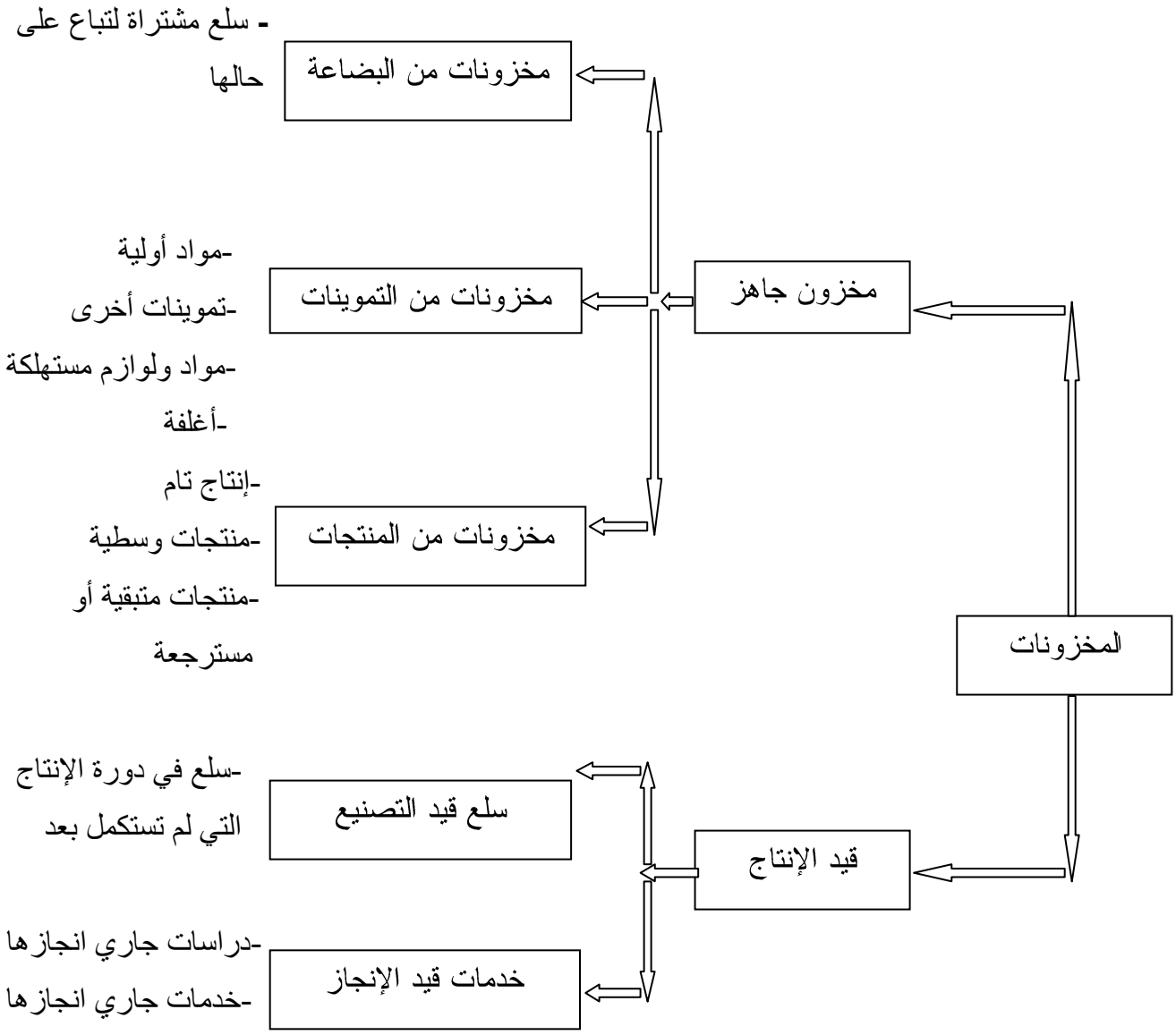
-بيعه في الظروف العادية للنشاط .

-جاري إنتاجه من أجل أن يباع لاحقا .

-موجه الاستهلاك من أجل سيرورة الإنتاج أو أداع الخدمات في صورة مواد أولية .

– ويتكون المخزون من عدة عناصر نوضحها في الشكل التالي:

الشكل (2-1): العناصر المكونة للمخزون [3](ص:274)



2.1.2.2.تكلفة المخزون وكيفية قياسها

وفق النظام المحاسبي المالي (123-2) تحدد تكلفة المخزون كما يلي:

1.2.1.2.2. تكلفة المخزون *

تقيم المخزونات عند دخول ها إلى المنشأة بالتكلفة ،وتشمل جميع التكاليف المحملة لجعل المخزون جاهز الاستخدام

والمتمثلة في : [71](ص:106)

- تكاليف الشراء(المشتريات، المواد القابلة للاستهلاك، المصاريف المرتبطة بالمشتريات ...) مطروحا منها كل التخفيضات والرسوم المسترجعة.

- تكاليف التحويل(مصاريف المستخدمين والأعباء الأخرى المتغيرة والثابتة باستثناء الأعباء التي يتم تحميلها لأي استعمال غير أمثل لقدرة الإنتاج في المنشأة).

- المصاريف العامة، المصاريف المالية (وفقا للإجراءات الواردة في 126-3 في الجريدة الرسمية الصادرة في 25 مارس2009)، المصاريف الإدارية التي تحمل مباشرة إلى المخزون .

تحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية أو على أساس التكاليف المحددة والتي يتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية.

وعملا بمبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تقيم بأقل قيمة بين تكلفتها وصافي القيمة القابلة للتحصيل وهي سعر البيع بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق(البيع) .

تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في جدول حساب النتائج عندما تكون تكلفة مخزون ما أكبر من صافي القيمة القابلة للتحصيل هذا المخزون، وتحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة، وفي حالة المخزونات المتعاوضة فئة بفئة . [69](ص:13)

2.2.1.2.2. قياس المخزون *

وفق نظام المحاسبي المالي يتم تقييم المخزونات عند خروجها من اخملزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (FIFO) وإما متوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة(CMP)

*- هي نفس تكلفة المخزون التي تناولها IAS2 ،أنظر ص 20، 21

*- هو نفس القياس الذي جاء به IAS2، أنظر ص24،25

3.1.2.2.تصنيف المخزونات

هناك مٍعيارين لتصنيف المخزونات في إطار مدونة حسابات اخملزون:

- الترتيب الزمني لدورة الإنتاج (التموينات ،أثناء الإنتاج ،الإنتاج اخملزن، البضائع التي أعيد بيعها على حالتها) .
- طبيعة الأصل اخملزن الذي يكون موضوع تقسيم ضمن كل منشأة حسب احتياجاته الداخلية للتسيير.

وعليه وفق نظام المحاسبي المالي توجد المخزونات في صنف الثالث من مدونة حسابات،و على مستوى المحاسبي يجب أن نأخذ بمبدأ الفصل بين:

- حـ/ 30 :مخزونات البضائع

هي البضائع المشتراة ليعاد بيعها على حالها

- حـ/ 31 :المواد واللوازم

التي سيتم تحويلها لتدخل في تركيب المنتجات التامة

- حـ /32 :التموينات الأخرى[68](ص:84)

قد تحتاج المنشأة في دورتها الاستغلالية إلى شراء بعض التموينات الضرورية لسير العملية الاستغلالية ولا تعتبر مواد أولية ولوازم، أي لا تدخل مباشرة في عملية الإنتاج كوصولات البنزين وزيوت التشحيم ومواد الصيانة إلى غير ذلك، وعادة تكون تحت الحسابات التالية:

- حـ/321 :المواد المستهلكة

وهي المواد التي تستهلك مباشرة بعد استعمالها دون ان تكون مواد أولية كمواد التنظيف المطهرة وزيوت التشحيم الموجهة اعتاد نقل المنشأة...الخ

- حـ/322: لوازم مستهلكة

هي لوازم موجهة مباشرة للاستهلاك خلال الدورة الاستغلالية للمنشأة كأدوات المطاعم التي تستعملها شركات الطيران (الكؤوس،الملاعق،المناشف...الخ).

- حـ/326:أغلفة

هناك أغلفة غير قابلة للاسترجاع تستهلك مباشرة بعد استعمالها كأكياس البلاستيك وأوراق التغليف الخاصة بالسلع وعلب الورق المقوى المستعملة في تعليب السلع...الخ.

- حـ /33:سلع قيد الإنتاج[68](ص:87)

في المنشآت الإنتاجية التي تعمل بنظام السلسلة أي عبور عملية الإنتاج أو الأشغال بمراحل حتى تصبح تامة الصنع ولكن نظرا لمبدأي استمرارية النشاط واستقلالية الدورات المالية يفرضان على أي منشأة أن تفرق بين إنتاج ومردود الدورة المالية عن غيرها مع نية المنشأة في مواصلة دوره الاستغلالي مستقبلا ونظرا لان هنالك سلع لم يتم استكمال صنعها فهي تتمتع بقيمة زائدة أضافتها عملية الإنتاج التي مرت بها حتى اللحظة التي هي عليها من التصنيع أو عدم الجاهزية التامة فقد أعطى الفكر الاقتصادي المحاسبي إمكانية قياس القيمة الزائدة التي حظي بها المنتوج الذي لا زال قيد الإنتاج وهذا عادة يكون بحساب التكاليف المتراكمة التي صرفت على المنتوج غير تام حتى أصبح على هذه الصورة من التمام الجزئي ،ويمكن ان نسرد الحسابات التي ذكرها المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي بخصوص هذا الشأن كما يلي:

- حـ/331:منتجات قيد الإنتاج

هي السلع التي ما تزال في حالة الإنتاج ولم تتم بعد.

- حـ/335:أشغال قيد الإنتاج

هي الأشغال التي ما تزال قيد الإنتاج ولم تتم بعد.

- حـ/34: خدمات قيد الإنجاز[68](ص:88)

فكما هو الحال بالنسبة للإنتاج قيد الانجاز هنالك أنواع عديدة من الخدمات التي لم تستكمل و خاصة في المنشآت الخدمية التي تؤدي خدمات للناس مقابل أتعاب وعادة ما يكون هذا النوع من النشاط عند مكاتب الدراسات التي تقوم بالتهيئة العمرانية ومكاتب الدراسات المعمارية ومكاتب الإعلام الآلي التي تنتج برامج معلوماتية...الخ،وقد قسم هذا النوع من الخدمات إلى نوعين هما:

- حـ/341:دراسات قيد الإنتاج

ويقصد بها تلك الدراسات التي صرفت عليها نفقات ولم تكتمل في نهاية الدورة المحاسبية للمنشأة فتقيم الأعمال التي تمت بصفة جزئية في الدراسة كنهاية المخططات دون إنهاء التقارير المرفقة مثلا فتسجل تكاليف المخططات حسب درجة استكمالها

- حـ/345 :تأدية خدمات قيد الانجاز

نفس الشيء بالنسبة للدراسات كخدمات فإن هناك أنواع أخرى من الخدمات تتم في شكل تأدية تكن هي الأخرى قيد الانجاز في نهاية الدورة المحاسبية ومن ذلك نقل البضائع للغير وخاصة إذا كان نقلها كبير جدا ولا تتم خلال دورة محاسبية واحدة ولا يمكن فوترة جزء من الخدمة فيضطر تخزينها لحساب القيمة المضافة نتيجة ممارسة نشاطه خلال السنة المنصرمة.

- حـ/35:المنتجات تامة الصنع

أي منشأة إنتاجية أو تحويلية يوجه إنتاجها للبيع لكن إذا تم إنتاج السلع ولم تباع فيتم تخزينها في مخازن المنشأة المنتجة على أنها منتجات تامة الصنع وليست بضائع لأنها مقيمة بقيمة تكلفتها دون أي هامش ربحي متوقع أو خسارة إلا إذا تطلب الأمر ذلك في حالة خسارة القيم كما سنرى لاحقا وقد قسم المشرع الجزائري مخزونات المنتجات إلى ثلاثة أنواع هم كالتالي :

- حـ/351:منها منتجات وسطية

هي منتجات التي وصلت مرحلة الإتمام لكن ليس بشكل نهائي والتي تكون موجهة للدخول في مرحلة جديدة لدورة الإنتاج . [72](ص:84)

كمثال ذلك إنتاج الطوب الإسمنتي الذي يعتبر إنتاج تام بالنسبة لمنشأة صناعة الطوب ونصف مصنع لمنشأة البناء لكن أحيانا كثيرة هناك منشآت تنتج هذا النوع لنفسها وفي هذه الحالة يعامل معاملة المنتوج الوسيطي خاصة في نهاية الدورة المحاسبية عند عملية الجرد الفعلي للمخزونات ويسجل محاسبيا بسعر التكلفة . [68](ص:89)

- حـ/355:منتجات تامة

وهي المنتجات التي وصلت مرحلة الإتمام بصفة نهائية في دورة الإنتاج،والتي تقوم المنشأة بصنعها لتوجيهها لعملية البيع [72]، ويسجل ضمن مخزوناتها ولكن بسعر التكلفة احتراما لمبدأ الحيطة و الحذر وقاعدة الاعتراف بالإيراد اللذين يفرضان على المنشأة تقييم ما تم إنتاجه خلال دورة محاسبية معينة [68](ص:90) .

- حـ/358:منتجات متبقية(فضلات) أو مواد مسترجعة

في العديد من المنشآت الإنتاجية إضافة إلى إنتاج المنشأة العادي كالمنتجات التامة هناك فضلات ومهملات يمكن بيعها للغير لاستخدامها على نحو مختلف كمخلفات القماش التي تباع للغير لحشوها في وسادات النوم مثلا وتقيم هذه الفضلات بسعر تكلفتها عند تخزينها في نهاية الدورة المحاسبية على اعتبارها أنها في شكلها النهائي الموجه للبيع والذي لا يمكن إضافة أي شيء عليه.

- حـ/36 :المخزونات المتأتية من التثبيتات [68](ص: 91)

ويقصد بها جميع القطع الغيار الذي ينتج عن عملية تفكيك احدا القيم الثابتة الملموسة فيتحول بذلك من قيمة ثابتة ملموسة إلى مجموعة قطع الغيار ومثال ذلك المحركات الكبرى التي تفكك لبيعها قطع غيار حسب الحاجة.

- حـ/ 37:المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق ،في المستودع أو إيداع)
هي عبارة عن المخزونات التي تراقبها المنشأة ولكن ليست بحوزتها ماديا عند إقفال السنة المالية.
- حـ/ 38:مشتريات مخزنة[72](ص: 117)
هو عبارة عن حساب وسيطي(مؤقت) بحيث يتم ترصيده في نهاية السنة وتسجل فيه عملية شراء البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى.

2.2.2.التسجيل المحاسبي للمخزونات

على المنشأة اختيار طريقة المتابعة في محاسبة المخزونات (طريقة الجرد الدائم أو طريقة الجرد غير الدائم) ويعود ذلك إلى قرار التسيير.

1.2.2.2.طريقة الجرد المتناوب

وفق هذه الطريقة يتم تجاهل قيمة المخزون خلال الفترة المحاسبية [73](ص: 19)، أي تتم محاسبة المخزون دوريا في نهاية السنة عن طريق جرد مادي.
وتتم المعالجة المحاسبية وفق ما يلي: [74](ص: 121)

1.1.2.2.2.تسجيل التموينات والبضائع المستهلكة :

- خلال الفترة يجعل حساب 38 " المشتريات المخزنة " مدينا بمبلغ المشتريات والمصاريف الملحقة بالشراء وبجعل في الجانب الدائن حساب موردين أو حساب خزينة.
- وفق احتياجات الإعلام والتسيير، يقسم حساب 38 بنفس التصور الخاص بالحسابات 60 " مشتريات مستهلكة " والحسابات الأخرى للمخزونات380 "البضائع المخزنة " و381 "المواد الأولية واللوازم المخزنة " و 382 " التموينات الأخرى المخزنة".
- في نهاية الفترة و بعد إجراء جرد خارج المحاسبة ينبغي :
- الشروع في إلغاء المخزونات الموجودة في بداية الفترة بجعل في الجانب الدائن حسابات 30 "البضائع "و " 31المواد الأولية واللوازم "و 32" تموينات أخرى" بجعل حسابات60(حسابات المشتريات المستهلكة) في جانب المدين
-لابد من التوضيح في نهاية الفترة في جانب المدين حسابات المخزونات (الحسابات30 ،31، 32...) وبجعل في الجانب الدائن حساب38"مشتريات مخزنة"(إظهار مخزون أخر مدة).
- ترصيد الحسابات 38 " مشتريات مخزنة" بحسابات 60 " مشتريات مستهلكة" (600 مشتريات بضائع، 601مواد أولية، 602 تموينات أخرى)

2.1.2.2.2.تسجيل المنتوجات المصنوعة أو قيد الصنع :

-أثناء الفترة لا تسجل أية كتابة خصوصية في الصنف 3 (العناصر الضرورية للإنتاج تسجل في حسابات الأعباء حسب الطبيعة).

- وفي نهاية الفترة وبعد إجراء جرد خارج المحاسبة ينبغي كما هو الشأن بالنسبة لتسجيل التموينات والبضائع المستهلكة.

-الشروع في إلغاء مخزون بداية الفترة :

- وذلك بجعل في جانب الدائن حسابات 33 " سلع قيد الإنتاج" 34 " خدمات قيد الإنجاز "و35 "مخزون المنتوجات "وفي جانب المدين حسابات 72 "الإنتاج المخزون أو المنتقص من المخزون "المناسب.

- لابد من التوضيح في نهاية الفترة في جانب المدين حسابات المخزونات وفي جانب الدائن حسابات 72 الموافقة.

2.2.2.2.وفق الجرد الدائم

تستخدم هذه الطريقة عادة في المنشآت صناعات الكبرى[75](ص121) ،لكي تسمح بالمتابعة المحاسبية للمخزونات وتساعد على التحديد السريع لوضعية الحسابات الدورية، كما تسمح هذه الطريقة فيما يتعلق بالمنتوجات التامة الصنع بإجراء تناسب مباشر بين تكاليف المخزونات المبيعة والعائدات المتعلقة بها[51](ص213،214).

1.2.2.2.2. تسجيل التموينات والبضائع المستهلكة :

1.1.2.2.2.2. أثناء الفترة:

-يسجل في الجانب المدين لحسابات 38 " المشتريات المخزنة "مبلغ المشتريات والمصاريف التكميلية للمشتريات وذلك بجعل في الجانب الدائن حساب الموردين أو حساب خزينة كما هو الحال في إطار جرد تناوبي.

- حسابات المخزونات (مخزونات البضائع 30 ،المواد الأولية واللوازم31 ،تموينات أخرى 32) تعمل كحسابات مخزن بحيث يسجل في جانبها المدين مدخلات إلى المخزن بالتقييد في الجانب الدائن حـ/38 .

وتسجل السلع التي تخرج في جانب المدين لحسابات60 المشتريات مستهلكة("600 مشتريات البضائع المبيعة " " 601المواد الأولية " و" 602 تموينات أخرى").

2.1.2.2.2.2. في نهاية الفترة :

وبعد التحليل تسجل الفوارق المحتملة بين المخزون المادي المقدر بشكل خارج عن المحاسبة وبين المخزون الذي يظهر في الجانب المدين حسابات المخزونات30، 31، 32، 35 ،وذلك لتقييد مبلغ هذه الأخيرة بالقيمة المثبتة في الجرد المادي.تثبت الفوارق المبررة و التي ينظر لها على أنها عادية تثبت في مقابل الحسابات 60أو 72 ،وتسجل الفوارق الأخرى في حسابات 657 الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري، أو الحسابات 757 منتوجات استثنائية عن عمليات التسيير.

2.2.2.2.2.تسجيل المنتجات المصنوعة أو قيد الصنع :

1.2.2.2.2.2. أثناء الفترة :

تعمل حسابات المخزونات 35 " مخزونات المنتجات " و عند الاقتضاء حسابات 34 " خدمات قيد الإنتاج" و33 " سلع قيد الإنتاج" كحسابات مخزن، تخصم من الجانب المدين حسابات السلع المدرجة في المخزن بالتقييد في الجانب الدائن الحسابات 72 " إنتاج مخزون أو منتقص من المخزون وتقيد في الجانب الدائن المخرجات بالخصم من الجانب المدين لذات الحسابات72.

2.2.2.2.2.2. في نهاية الفترة:

بعد التحليل، تسجل الفوارق المحتملة بين المخزون المادي المقدر بشكل خارج عن المحاسبة، وبين المخزون الذي يظهر في الجانب المدين خصم الحسابات 33 أو 34 أو 35 في المحاسبة، لتقييد مبلغ هذه الحسابات إلى القيمة المثبتة في الجرد المادي.

كما يسجل بوجه عام كل من الزيادة والنقصان في الجرد في حـ/ 72 "إنتاج مخزون أو منتقص من المخزون "

3.2.2.2.خسائر القيمة للمخزونات ومنتجات قيد التنفيذ(حـ/ 39)

في أخر السنة تقوم المنشأة بتقييم مخزونها وحساب فقدان القيمة وفق ما يلي :

1.3.2.2.2.تقييم المخزونات في نهاية المدة

1.1.3.2.2.2.تقييم عند الجرد

في نهاية السنة يتم تقييم المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ بالقيمة الحالية. [70](ص268)

2.1.3.2.2.2.طريقة حساب فقدان القيمة

خسارة القيمة تقارن بين تكلفة الاقتناء(تكلفة الإنتاج) والقيمة الحالية عند الجرد. [76](ص218)

حسب IAS2 القيمة القابلة للتحصيل تعني القيمة الحالية وهي سعر البيع المقدر ضمن شروط العادية للاستغلال ناقص تكاليف البيع المقدرة. [77](ص163)

-زيادة القيمة هي أكبر قيمة بين القيمة الحالية وتكلفة الاقتناء ولا تسجل محاسبيا

-خسارة القيمة هي القيمة الحالية أقل من تكلفة الاقتناء و تسجل محاسبيا كخسارة قيمة في ح /39:خسائر في القيم على المخزونات والجاري تخزينها ويجعل في الجانب الدائن ،ويتفرع محاسبيا إلى:

- خسائر قيمة مخزونات المواد الأولية واللوازم
- خسائر قيمة التموينات الأخرى
- خسائر قيمة مخزونات قيد الإنتاج
- خسائر قيمة مخزونات المنتوجات .

وفي المقابل، من الجانب المدين حـ /المخصصات المعنية، ويعاد تسوية حساب خسائر القيمة الخاصة بطبيعة كل العناصر المخزنة، في نهاية كل سنة مالية بـ :

- إذا ارتفع مبلغ المؤونة يقيد في الجانب المدين حسابات المخصصات الموافقة لها بنسبة الزيادة.
- التقييد في الجانب الدائن لـ حـ/ 78 :الإسترجاعات عن خسائر القيمة، إذا كان مبلغ المؤونة مخفضا أو ملغى (إذا صارت خسارة القيمة كليا أو جزئيا).

ويظهر في الميزانية مبلغ المخزونات الصافي، بعد طرح خسائر القيمة.

تنسب أرصدة الحسابات 39 بخفضها من مبلغ المخزونات المعنية عند إخراج المخزونات من الأصل.

3.2. الذمم المدينة والأصول المالية الجارية وأموال الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر الذمم المدينة والأصول المالية الجارية وأموال الخزينة من الأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي وعليه تتم معالجتها وفق ما يلي:

1.2.3.الذمم المدينة

النظام المحاسبي المالي صنف الذمم المدينة إلى :الزبائن،المدينون الآخرون ،الضرائب والأصول الجارية الأخرى ،وسوف نتناول كل صنف على حدا وفق ما يلي.

1.1.3.2.الزبائن

تعتبر الزبائن ضمن الأصول المتداولة بسبب تحولها إلى سيولة خلال فترة زمنية أقل من سنة .

1.1.1.3.2.تعريف الزبائن وتصنيفها حسب SCF

الزبائن توجد ضمن حـ/41 " الزبائن والحسابات الملحقة " ويرتبط بعمليات بيع السلع والخدمات المتعلقة بدورة الاستغلال.

ووفق نظام المحاسبي المالي تصنف الزبائن حسب حاجات التسيير والإعلام المالي إلى حسابات الفرعية التالية:

411 - الزبائن

413 - الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها

416 - الزبائن المشكوك فيهم

417 -الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها

418 - الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد

2.1.1.3.2.التسجيل المحاسبي [78](ص137،138)

حـ/ 411 " زبائن"

- يقيد في جانبه المدين مبلغ فواتير بيع السلع أو تقديم الخدمات من خلال القيد في الحساب الدائن :

*أحد الأقسام الفرعية من حـ/ 70 " المبيعات من البضائع والمنتوجات المصنعة والمبيعات من الخدمات والمنتوجات الملحقة " (المبلغ دون احتساب الرسم على القيمة المضافة المجمعة)

*قسم من الأقسام الفرعية من حـ/ 41عن الديون بعنوان التغليف والعتاد المودع

*قسم من الأقسام الفرعية من حـ/ 44 الرسم على القيمة المضافة المجمعة

- يقيد في حساب الدائن من خلال القيد في الحساب المدين لـ :

*حساب الخزينة عند إجراء عمليات التسوية المستلمة من الزبائن

*أحد الأقسام الفرعية من حـ/ 70 عن مبلغ الأموال التي يعدها المنشأة عند رجوع البضائع من الزبائن، أو عن مبلغ التخفيضات والتنزيلات والانتقاصات الممنوحة (مع حساب الرسم على القيمة المضافة المعنية)

*حـ/ " زبائن السندات المرتقب استلامها "عند موافقة الزبائن على السفتجة أو استلام السند لأمر.

يقيد في الجانب المدين من حـ/ 413 " الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها " من خلال القيد في الجانب الدائن " الزبائن " عند دخول السفتجات في الحافظة ويمكن أن يقسم إلى :

- سندات في الحافظة

- سندات مخصومة غير مستحقة الأداء

-سندات مستحقة الأداء عند تسليمها للتحصيل.

يقيد في الجانب الدائن من حـ/ 413 :

- عند تحصيل السند، من خلال القيد في الجانب المدين لحساب الخزينة

- في حالة التسليم للخصم، من خلال القيد في الجانب المدين لقسم فرعي من حـ/ 41 " سندات مخصومة غير مستحقة "الأداء ومن خلال القيد في الجانب المدين للأعباء المالية فيما يخص الجزء المتعلق بفوائد الخصم.

وبالموازاة مع ذلك،يُسجّل مبلغ السفتجات المخصومة غير المستحقة الأداء ومبلغ سندات المستحقة الأداء المسلّمة للتحصيل في الجانب المدين لحساب الخزينة من خلال القيد في الجانب الدائن لقسم فرعي من حـ/ 519 "المساهمات المصرفية الجارية".

وفي حالة عدم الدفع عند حلول أجل الاستحقاق ،يُعاد تسجيل مبلغ السندات في الجانب المدين حـ/ الزبائن" في مقابل حـ/ " الزبائن ،سندات للاستلام".

يقيد في الجانب المدين من حـ/ 416 " الزبائن المشكوك فيهم "من خلال القيد في الجانب الدائن من حـ / 411"الزبائن "مقدار مبلغ الديون المشكوك فيها أو المتنازع فيها والتي يكون تحصيلها غير مؤكد.

يسجل الجانب حـ / 417 " الحسابات الدائنة على أشغال أو خدمات جار إنجازها "في الجانب المدين مقابل منتوجات صافية جزئية،خارج الرسوم،التي تمت معاينتها أثناء إبرام عقد طويل الأجل،غير أنه لا يمكن من الجانب التعاقدي أن تكون موضوع إعداد فواتير.

ويقيد في الجانب الدائن لهذا الحساب من خلال القيد في الجانب المدين لحساب الزبون المطابق عند إعداد الفاتورة.

تقيد في الجانب المدين من حـ / 418 "الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد "،عند قفل الفترة المحاسبية مبلغ الديون المقتطعة في الفترة المقفلة والتي لم يتم إعداد المستندات الثبوتية بشأنها (الفواتير، الخصم ..) مع احتساب الرسوم .

كما يسجل هذا الحساب الفوائد الجارية والمستحقة للزبائن على حسابات دائنة لهم والتي لم تتم تسويتها .

ويقيد في الجانب الدائن من هذا الحساب عند إعداد الفواتير من خلال القيد في الجانب المدين لحسابات الغير المعني .

3.1.1.3.2.تقييم الزبائن في نهاية المدة

-تسجل الزبائن محاسبيا بالقيمة الاسمية لها [77](ص165)، وتتمثل عادة في رصيد الذي يظهر به في ميزان المراجعة قبل التسوية(قبل الجرد)، ولمبدأ الحذر عند نهاية الدورة وعند غلق الحسابات يجب تشكيل فقدان القيمة في حالة وجود خطر عدم التحصيل [77] وهذا الخطر يوجد في نوعين من الحقوق*،وبالتالي عند الجرد القيم الموجودة في حسابات الزبائن يجب أن تكون موافقة للقيمة الحالية valeur actuelle[3](ص:269) (القيمة القابلة للتحصيل)

*-أنظر الفصل 1 ص48

-حسب الفقرة 112-7من SCF" عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية ، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة[79](ص:100).

-تعتبر الزبائن من حسابات الغير وعليه لديها نفس التسجيل المحاسبي فيما يخص خسائر القيمة لحسابات الغير،وعند إثبات خسارة القيمة عن لهذه الأخيرة يتم تقييدها في الجانب الدائن للحسابات 49 المنشأة حسب طبيعة الحسابات الدائنة المعنية :

491-خسائر القيمة عن حسابات الزبائن

495-خسائر القيمة عن حسابات المجمع وعن الشركاء

496-خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين

498-خسائر القيمة عن حسابات أخرى للغير.

وفي المقابل يتم القيد في الجانب المدين لحسابات التكاليف (68 "مخصصات خسارة القيمة").

يضبط حساب خسارة القيمة المتعلق بكل حساب للغير في نهاية كل سنة مالية عن طريق :

- القيد في الجانب المدين لحسابات المخصصات المطابقة عندما يرتفع مبلغ خسارة القيمة

- القيد في الجانب الدائن للحساب 78 "الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات " عندما ينخفض مبلغ خسارة القيمة أو يلغى (عندما تصبح خسارة القيمة كلية أو جزئيا لا مبرر لوجودها).

وعند حلول تاريخ تسديد الدين الذي كان موضوع خسارة في القيمة ،فإن خسارة القيمة المثبتة سابقا ترصد عن طريق القيد في الجانب الدائن من حـ/ 78 . [79]

وعندما يتبين بأن الدين غير قابل للاسترداد، تقيد خسارة القيمة في مبلغ الدين ويقيد الفارق المحتمل في حـ/ " 654خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل "[69](ص:71)

فقدان القيمة للحقوق تحدد بمبلغ خارج الرسم، ولهذا الرسم على القيمة المضافة للمبيعات تسترجع في حالة الحقوق تصبح معدومة. [70](ص:150)

2.1.3.2.المدينون الآخرون

تصنف المدينون الآخرون إلى عدة حسابات وفق مايلي :

1.2.1.3.2.الموردون المدينون(حـ/409)

هذا الحساب عبارة عن التسبيقات والمدفوعات على الحساب(خصومات ،تنزيلات ،مرتجعات) RRR(rabais,remises ,ristournes) ،الواجب الحصول عليه والحسابات الدائنة الأخرى [72](ص:435)عند إقفال السنة المالية ،يسجل في الجانب المدين حـ/ 409 المورّدون المدينون :التسبيقات المدفوعة على الحساب، تخفيضات وتنزيلات وانتقاصات للتحصيل، وغيرها من الديون "مبلغ المستحقات المرتبطة بالفترة المقفلة والتي لم يتم تبليغها،مع احتساب الرسم على القيمة المضافة،والتي يكون مبلغها مؤكدا وقابلا للتقدير بما فيه الكفاية، بواسطة القيد في الحسابات الدائنة من أصناف 4 (رسوم واجبة الدفع) والصنف 6.

يجب أن تظهر التسبيقات والدفعات على الحساب المدفوعة بناء على طلبيات التثبيتات في الموازنة تحت فصل :تثبيتات جارية ،وليس تحت فصل المورّدين،وبناء على ذلك تكون هذه التسبيقات على التثبيتات عموما مقيدة في المحاسبة ضمن حـ/ 238 " تسبيقات ودفعات على الحساب مدفوعة بناء على طلبيات التثبيتات " وليس في حـ/409 . [74](ص:126)

2.2.1.3.2.عمليات أخرى تخص المستخدمين [74](ص:131)

يجعل في الجانب المدين من حـ /427 مبلغ " المستخدمون – الاعتراضات" ،أثناء دفعها إلى الأطراف الأخرى المستفيدة من الاعتراض ،قابل في الجانب الدائن حساب الخزينة.

يقيد في الجانب الدائن من حساب مبلغ الأموال التي تكون موضوع اعتراضات حصل عليها الغير في حق أفراد من مستخدمي المنشأة، من خلال القيد في الجانب المدين من حـ/"المستخدمون -الرواتب المستحقة"(حـ/421) .

تقيد في الجانب الدائن من حـ /422 " أموال الخدمات الاجتماعية "(كتقديم سلفيات للعمال في حالات اجتماعية كثيرة) المبالغ المستحقة للخدمات الاجتماعية (المطاعم..)من خلال القيد في الجانب المدين من حساب الأعباء الاجتماعية.

ويقيد في جانبه المدين مبلغ الدفعات التي أنجزت لصالح هذه الخدمات الاجتماعية (المستخدمون - الرواتب المستحقة) من خلال القيد في الجانب الدائن لحساب الخزينة

يُنقل حـ/ " ا لمستخدمون - الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات ا لمقرر استلامها "عند قفل السنة المالية للسماح بتسجيل الأعباء والمنتوجات الملحقة بالسنة المالية المقفلة (أمثلة :ديون المنشأة إزاء مستخدميه بعنوان العطل

الواجب دفعها، علاوات التشجيع أو المكافآت المقرر منحها،التي تسجل في الحساب مقابل حساب أعباء المستخدمين).

يرصد حساب " المستخدمون،الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المقرر استلامها "عند الدفع الفعلي، في مقابل حساب " المستخدمون - الرواتب المستحقة " ،والتسويات الضرورية التي تم تسجيلها في الحسابات المعنية، كما يمكن أن يُردّ هذا الحساب إلى الأصل عند فتح السنة المالية الموالية.

3.2.1.3.2.الدولة والجماعات العمومية الأخرى الإعانات المطلوب استلامها(حـ/441) [71](ص:114)

إعانات الاستغلال هي تلك الإعانات التي تستفيد منها المنشأة من أجل تعويض النقص في بعض منتجات الاستغلال أو لمواجهة بعض أعباء الاستغلال.

تسجل حـ/441 الدولة والجماعات العمومية الأخرى الإعانات المطلوب استلامها في جانب المدين مقابل إعانات استثمار في جانب الدائن إذا كانت هذه الإعانة تمثل مصدر تمويل،أو في حساب المنتوجات (إعانات الاستغلال)إذا كانت المنشأة تستفيد منها لتغطية أعباء أو خسائر ويسدد هذا الحساب في مقابل حساب الخزينة أثناء تحصيل المبالغ ا لمعنية.

4.2.1.3.2.العمليات الخاصة مع الدولة والجماعات العمومية (ح /443) [68](ص:125)

وهي جميع العمليات التي تتم بوجود الدولة أو احد فروعها بصفتها صاحبة سلطة في الموضوع كقطاع العدالة مثل وإذا تمت احد العمليات مع الدولة بوصفها صاحبة سلطة في الموضوع ولا ينطبق عليها أي وصف من الحسابات السابقة أو اللاحقة فيسجل محاسبيا أما عبئ أو منتوج.

5.2.1.3.2.الهيئات الدولية(حـ /446) [72](ص:4165)

يفتح من طرف المنشآت وتكون عموما منظمات غير حكومية(ONG) تقوم بإبرام اتفاقيات تمويل مباشرة مع هيئات دولية .

وتسجل محاسبيا في حـ/ 446 جميع العمليات التي تنجز مع هذه الهيئات باستثناء تلك التي تتم باعتبارها موردا أو زبونا والتي تسجل على الترتيب في حـ/" 40 مورّدون " وفي حـ/ 41 " زبائن".

وفي هذا السياق، يبقى نمط سير هذا الحساب مرهونا بالبنود التعاقدية وبالتنظيم المحاسبي المنصوص عليه في إطار الاتفاقية المبرمة مع الهيئة، وطبيعة المشروع الممول ،وتقوم المنشأة في الواقع بالتصرف إما باسمه الخاص وإما كوكيل عن مقدّم الأموال.

6.2.1.3.2.المجمع و الشركاء(حـ /45)

ويسجل ضمن هذا الحساب جميع العمليات التي تتم ضمن الشركات سواء بين الشركاء والمنشأة أو بين مجموعة الشركات فيما بينها[68](ص:133)، ويتفرع هذا الحساب حسب مقتضيات المحاسبة إلى مجموعة الحسابات التالية:

-451"عمليات المجمع"

-455 "الشركاء - الحسابات الجارية"

-456 "الشركاء - العمليات على رأس المال"

-457 "الشركاء - الحصص الواجب دفعها"

-458 "الشركاء - العمليات التي تمت بالاشتراك معا أو في تجمع

وتسجل محاسبيا علي النحو التالي:

يسجل حـ/ 451 " عمليات المجمع " في جانبه ا لمدين مبلغ الأموال التي يقدمها المنشأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبصورة مؤقتة إلى منشآت المجموعة ،ويسجل في جانبه الدائن مبلغ الأموال التي تضعها منشآت المجمع تحت تصرف المنشأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

يسجل حـ/ " 455 الشركاء-الحسابات الجارية"، في جانبه الدائن مبلغ الأموال التي يضعها أو يتركها الشركاء مؤقتا تحت تصرف المنشأة. تستلم الأقسام الفرعية عن " الفوائد الجارية "عند قفل السنة المالية مبلغ الفوائد الجارية غير المستحقة الوفاء.

يخصص حـ/ 456 " الشركاء - العمليات على رأس المال" لاستلام مبلغ المساهمات المقدمة من الشركاء في الجانب الدائن) و يرصد من حسابات رؤوس الأموال المعنية.

يسجل حـ/ 458 " الشركاء، العمليات ا لمنجزة بالاشتراك معا أو في تجمع " عمليات وضع الأموال بين الشركاء المساهمين في إطار شركات المساهمة أو المماثلة (المجموعات).

-لا تسجل حسابات " المجمع والشركاء " العمليات المنجزة كمورّدين أو زبائن والتي تسجل على الترتيب في حـ/ 40 "مورّدون " أو في حـ/ 41 " زبائن.

أما فيما يخص عملية حساب فقدان القيمة للمجمع و الشركاء هي نفس فقدان القيمة عن حسابات الغير *

*-أنظر خسارة القيمة عن حسابات الغير وتسجيل المحاسبي لها ص 87

7.2.1.3.2.المدينون المختلفون

-هناك حالات عديدة من المدينين كما سبق وان رأينا الزبائن والإجراء والمنضمات الاجتماعية والمنضمات الدولية إضافة إلى الشركاء والمجموعة لكن هناك حالات قد تكون استثنائية أو نادرة الوقوع فقد حصص لها المشروع في النظام المحاسبي المالي حسابات خاصة وهي كالتالي :

- مديونيات ناتجة عن التنازل عن القيم الثابتة (حـ/462):

أحيانا تضطر المنشأة إلى بيع احد أصوله الثابتة لسبب أو لأخر على الحساب فيسجل المبلغ كمديونية لصالح المنشأة اتجاه المشتري. [68](ص:139)

- مديونيات ناتجة عن التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف والأدوات المالية المشتقة(حـ/ 465):

كما رأينا في الحساب الدين المترتب على شراء قيم منقولة توظيف وأدوات مالية مشتقة، بينما في هذا الحساب سوف نرى المديونيات والحقوق الناتجة عن بيع القيم التوظيف والأدوات المالية المشتقة على الحساب ، وفي ما إذا تم ذلك خلال عمليات النشاط بالمنشأة .

- حسابات أخرى مدينة أو دائنة (حـ/467):

أحيانا كثيرة لا تتوقع المنشأة بعض الأعباء الحقيقية كالمصاريف البنكية و الاجيو والتي لا يمكن حتى حسابها بسبب تقنيات خاصة بالبنك وهذه الديون التي تترتب على عاتق المنشأة توضع في حسابات دائنة بمجرد الإشعار بها وتسدد لاحقا بالخصم من الحساب البنكي المتواجد على مستوى البنك وأحيانا أخرى توجد مداخيل لصالح المنشأة عبر طرق غير متوقعة كالتأمينات مثلا وإذا صادف ان تم هناك عبء أو إيراد غير متوقع على عاتق المنشأة.

-أعباء واجبة الدفع ومنتجات مستحقة القبض(حـ/468) [68](ص:146)

ويسجل ضمن هذا الحساب كل الأعباء التي لم يسبق ذكرها ضمن الحسابات السابقة وتكون مستحقة الدفع كالغرامات الجبائية والجزائية وعقوبات التأخير والإعانات الممنوحة للغير والهبات والتبرعات إلى غير ذلك والإيرادات التي لم يسبق ذكرها في الحسابات السابقة كالتبرعات المحصلة إلى غير ذلك.

3.1.3.2.الضرائب

ويقصد بها الدولة بما تتسم به من سلطة عمومية والعمليات التي تسجل ضمن هذا الحساب مستمدة من هذه السلطة كالضرائب والرسوم التي تمثل ايرادات عمومية والإعانات الصادرة عنها كنفقات عمومية تهدف إلى مصلحة عامة إما فيما عدا ذلك من العمليات الأخرى كالبيع والشراء مع هذه الجهة التي هي الدولة تعتبر إما زبون أو مورد. [68](ص:122)

يقيد في الجانب الدائن من الحساب" الدولة - الضرائب على الأرباح " مبلغ الضريبة على الأرباح المستحق الأداء في مقابل حـ/ 695 ، ويقيد في جانبه المدين مبلغ التسديدات التي أنجزت في مقابل حساب الخزينة.

يستلم حـ/ 445 " الدولة - الرسوم على رقم الأعمال" :

- من جهة ،مبلغTVA* المجموعة لصالح الدولة (أثناء تسجيل البيع المنجزة والتسليمات المنفذة لصالحها الخاص) ،من جهة أخرى، مبلغ TVA الواجب تحصيلها حسب الأحكام القانونية (أثناء تسجيل المشتريات.

يرصد قسما"TVA المجموعة" و " TVA للحسم"،عند حلول أجل استحقاقها :

- إما في مقابل قسم حـ/ 44"TVA الواجب دفعها " إذا نتج رصيد دائن

- وإما في مقابل قسم حـ/ 44 " دين TVA " إذا نتج رصيد مدين واجب التحصيل في وقت لاحق (من خلال الخصم من TVA الواجب دفعها أو من خلال المطالبة بالتسديد الفعلي).

يوجه قسم حـ/TVA 44 " TVA الواجب تسويتها "إلى استلام مبلغ TVA للحسم من الأعباء الواجب دفعها والمسجلة في حسابات الأطراف الأخرى المعنية، ومبلغ TVAالمجمعة على المنتوجات المقرر استلامها والمقيدة في حسابات الأطراف الأخرى المعنية.

ويكون هذا القسم موضوع نقل في الأقسام الفرعية من " TVA المجمعة" و " TVA للحسم "عند حدوث الفعل الذي نتجت عنه الجباية ،مع مراعاة التعديلات الضرورية المسجلة في الحسابات المعنية، كما يمكن أن يُرد هذا الحساب إلى الأصل عند فتح السنة المالية الموالية.

4.1.3.2. الأصول الجارية الأخرى

الأصول الجارية الأخرى تتمثل في : مؤونات الخصوم الجارية و الأعباء المقيدة مسبقا

1.4.1.3.2.مؤونات الخصوم الجارية

عند إقفال حسابات الفترة فإن الخصوم التي يكون مبلغها غير مؤكد والتي من المحتمل أن يقع استحقاقها خلال اثني عشر شهرا،تكون موضوع تسجيل محاسبي في الجانب الدائن من حـ/ 481 " المؤونات- الخصوم الجارية "عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب التكاليف68"المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة".

* Taxe sur la Valeur Ajoutée(TVA) الرسم على القيمة المضافة

وعندما تتحقق التكلفة التي تكون موضوع مؤونة ،تقيد التكاليف المطابقة مباشرة في مبلغ المؤونة (القيد في الجانب المدين للحساب 48عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب مالي أو حساب الغير) و تم تصفية حـ/ 481 الخاص بالمؤونة كما يأتي :

عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب المنتوجات78 " الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات " عندما تتجاوز المؤونة التكلفة.

عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب التكاليف المطابق عندما تكون المؤونة غير كافية.

تسترد المؤونة عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب المنتوجات 78 " استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات " إذا تبين بأنّ لا مبرر لوجودها.

2.4.1.3.2.الأعباء المقيدة مسبقا [71](ص:142)

الأعباء المقيدة مسبقا هي عبارة عن أعباء سجلت خلال الدورة، والتي تقديمها يجب أن يحدث لاحقا.

مثل :علاوات التأمينات المدفوعة مقدما ،عقود صيانة المسددة مسبقا.

ويجعل حـ/ 486 أعباء المقيدة مسبقا عند غلق الدورة مدينا بالمبلغ خارج الرسوم.

-تقييم الأعباء والمنتوجات المالية

تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل .

الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات (منتوجات) مالية في حسابات البائع*.

*-أنظر خسارة القيمة عن حسابات الغير وتسجيل المحاسبي لها ص 87

2.3.2. الأصول المالية الجارية وأموال الخزينة(المتاحات)

تتكون الأصول المالية المملوكة لأي منشأة من المنشآت في شكل أصول مالية جارية أو غير جارية محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي اقتنائها وتتمثل هذه الاستثمارات قصيرة الأجل في القيم المنقولة للتوظيف،والتي محل دراستنا من خلال الفرع الأول، أما الفرع الثاني فنتناول من خلاله أموال الخزينة.

1.2.3.2.القيم المنقولة للتوظيف

صنف النظام المحاسبي المالي القيم المنقولة لتوظيف كأحد عناصر الأصول المتداولة،وهي على النحو التالي

1.1.2.3.2.تعريفها :سندات التوظيف (أو القيم المنقولة لتوظيف VMP*) هي عبارة عن سندات مشتراة من أجل تحقيق مكسب في الأجل القصير.

2.1.2.3.2.تصنيفها :

-501 "الحصص في المنشآت المرتبطة"

-502 "الأسهم الخاصة"

-503 "الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية"

-506 "السندات ، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل"

-508 " قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة"

- 509 "التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة"

3.1.2.3.2.التسجيل الأولي لسندات التوظيف

عند تاريخ الدخول إلى المنشأة، الأصول المالية تسجل محاسبيا بتكلفة شرائها، والتي هي القيمة العادلة للمقابل المدفوع، بما فيها مصاريف السمسرة، الرسوم غير المستردة ومصاريف البنك، لكن لا تتضمن أرباح الأسهم والفوائد التي ستستلمها المنشاة غير المدفوعة والمستحقة قبل الشراء .

*-VMP :Valeur Mobilière de Placement

1.3.1.2.3.2. التسجيل المحاسبي

1.1.3.1.2.3.2. تسجل عملية شراء السندات وفقا:

-المعالجة المرجعية(SCF)

مصاريف الشراء تدمج في تكلفة شراء سندات التوظيف [71](ص:71)، بحيث يجعل في جانب المدين لحسابات" القيم المنقولة لتوظيف "تكلفة اقتناء السندات مقابل حسابات الغير أو حسابات الخزينة.

[69](ص:71)

-المعالجة البديلة: مصاريف الشراء تسجل في أعباء، ويجعل في جانب المدين لحسابات" القيم المنقولة لتوظيف "بالقيمة الاسمية السندات مقابل حسابات الأعباء 6 وحسابات الغير أو حسابات الخزينة.

2.1.3.1.2.3.2. حالة سندات التوظيف التي تسدد جزئيا [69](ص:71)

في حالة سندات التوظيف التي تسدد جزئيا قيمتها الاسمية، فإن القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين لهذه الحسابات، أما القسم غير المطلوب فيقيد في الجانب الدائن للحساب 509" التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة"(وسيتم ترصيد هذا الحساب كلما تم دفع المبالغ المطلوبة، في مقابل حسابات الخزينة).

4.1.2.3.2.التسجيل الثانوي(التقييم عند الجرد)

يتم تقييم السندات التوظيف عند تاريخ الجرد كما يلي:

1.4.1.2.3.2.التقييم عند الجرد

تقييم السندات التوظيف عند الجرد بالقيمة الحالية(بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها ، بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية ،و بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، بقيمتها التفاوضية (التحصيلية) المحتملة) [80](ص:50) ،هذه القيمة تقارن بقيمة المدخلات(سعر الشراء) (valeur d'entrée)، وهنا نكون أمام ثلاث حالات: [76](ص:215)

-القيمة الحالية= سعر الشراء← لا فائض قيمة ولا ناقص قيمة

– القيمة الحالية> سعر الشراء← فائض قيمة محتملة لا تسجل محاسبيا ،بسبب مبدأ الحذر .

علما أن :فائض القيمة تسجل إلا في حالة إعادة التقييم. [80]

– القيمة الحالية< سعر الشراء← ناقص قيمة محتملة

2.4.1.2.3.2.تسجيل التدني

التدني في قيمة سندات التوظيف تعتبر عبئ مالي،غير قابل للدفع ، يسجل في جانب المدين من حساب 6862(حصص تدني القيم المنقولة للتوظيف) [71](ص:98) مقابل حساب 590* (تدني القيم المنقولة للتوظيف). [77](ص:157)

5.1.2.3.2. تقييم الأصول المالية [74](ص:141)

بالنسبة لسندات التوظيف القابلة للتفاوض فورا والمقيمة حسب قيمة السوق عند تاريخ وقف الحسابات فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات الظاهرة في المحاسبة يسجل :

- في الجانب المدين لـ حـ/ 50 في مقابل حـ/ 765 " فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة" إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة

- في الجانب الدائن لـ حـ/ 50 في مقابل حـ/ 665 " فارق التقييم عن الأصول المالية -نواقص القيمة " إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.

6.1.2.3.2. التنازل عن الأصول المالية الجارية

في حالة التنازل عن سندات التوظيف فإن رصيد حـ/ 50 القيمة الخام المصححة لدخول زيادة القيمة أو نقص القيمة في الجانب المدين وثمن التنازل في الجانب الدائن. [77](ص:195)

-نسجل في الجانب المدين إذا كان ناقص قيمة (حـ/667" الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية") .

-نسجل في الجانب الدائن إذا كان زائد قيمة (حـ/ 767 " الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية ") .

2.2.3.2. المتاحات وما يماثلها (أموال الخزينة)

تتمثل أموال الخزينة وفق SCF في البنوك والمنشآت المالية وما يماثلها والأدوات المالية المشتقة والصندوق ووكالات التسبيقات والاعتماد .

1.2.2.3.2. المتاحات

المتاحات هي عبارة عن أموال سائلة متاحة إما في الصندوق أو حساب بنكي أو حساب جاري بريدي... [81](ص:84)،سوف نتطرق إلى المعالجة المحاسبية لكل صنف من المتاحات من خلال هذا الفرع.

*-تم اشتقاقه من حـ/ 59 خسارة في قيمة الأصول المالية المتداولة
- تم اشتقاقه من حـ/ 66 الأعباء المالية

1.1.2.2.3.2.البنوك والمنشآت المالية وما يماثلها (حـ/51)

-ويسجل ضمن هذه الحسابات كل المنشآت المالية ذات الصبغة المصرفية أي التي لها صفة الاحتفاظ بأموال الغير سواءا كحسابات جارية تسمح بدخول وخروج الأموال في أي وقت أو كودائع لمدة معينة يسمح بإقراضها للغير إذا سمح الأمر بذلك [68](ص:171)، وينقسم هذا الحساب إلى حسابات فرعية:

511 -قيم التحصيل

512 - بنوك الحسابات الجارية

515 - الخزينة العمومية والمنشآت العمومية

517 - الهيئات المالية الأخرى

518 - الفوائد المنتظرة

519 - المساهمات البنكية الجارية

وتطابق حركات القيد في الجانب المدين المبالغ المالية المستلمة، وحركات القيد في الجانب الدائن المبالغ المصروفة.

تقيد الفوائد السارية التي لم يحن أجل استحقاقها عند إقفال السنة المالية، في حـ/ 518" الفوائد المنتظرة" ويرصد هذا الحساب عند حلول الأجل وتصبح الفوائد مستحقة.

إن المساهمات المالية الجارية مثل القروض على الحسم تسجل في الجانب المدين لحساب البنك المعني بقرض حـ/ 519" المساهمات البنكية الجارية".[82](ص:18)

2.1.2.2.3.2.الأدوات المالية المشتقة(حـ /52) [68](ص:179)

قبل التطرق إلى كيفية المعاملة المحاسبية لهذا الحساب يجب أولا تعريف معناه ومضمونه وقبل ذلك أيضا يجب ان نعرف معنى الأدوات المالية حتى يمكننا فهم الأدوات المالية المشتقة والأدوات المالية هي عادة كل ما يتمثل في أوراق القبض وحسابات المدينين وحسابات الدائنين وأوراق الدفع والأسهم والسندات والقروض كلها تعتبر أدوات مالية، لكن مع التطورات الاقتصادية الحديثة ظهرت هناك أدوات مالية جديدة مشتقة من الأدوات المالية السابقة بظهور بعض العقود الجديدة مثل عقود البيع الأجل ومن أهم الأدوات المالية المشتقة هي مجمعات أسعار الفائدة لكن التعامل بهذه الأدوات ذو حساسية كبيرة للمخاطر المالية بسبب التغيرات الدائمة لأسواق المال .

وعند اقتناء أدوات مالية متفرعة ، يتم تسجيل كلفة الاقتناء في الجانب المدين لـ حـ/ 52" الأدوات المالية المشتقة " مع التمييز عند الاقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة هذه الأدوات (أدوات مالية مشتقة قابلة للتداول فورا في سوق تضمن السيولة وأمن المعاملات، أدوات الضمان وأدوات مالية مشتقة أخرى)في مقابل الحسابات المالية المعنية.

إن التغيرات في قيمة العقود المحررة في الأسواق ا لمنظمة، والمثبتة في التصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة، يتم قيدها في حساب النتائج الخاص بالأعباء والمنتوجات المالية.
غير أنه خروجا عن هذا المبدأ، تسجل التغيرات في قيمة العقود أو الخيارات المثبتة في هذه الأسواق والمنجزة على سبيل الضمان في حـ/ 52 وتنقل إلى حساب النتائج خلال مدة سريان العنصر المضمون وذلك بكيفية تناظرية مع نمط إدراج المنتوجات والأعباء في الحسابات الخاصة بهذا العنصر.
-لها نفس التسجيل المحاسبي كالقيم المنقولة للتوظيف فيما يخص عملية التقييم والتنازل عن الأدوات المالية المشتقة.

3.1.2.2.3.1.الصندوق (حـ/53)

هو الخزينة التي توضع فيها الأموال السائلة في شكلها النقدي ،يسجل المبلغ النقدي الذي تقبضه المنشأة في الجانب المدين لحساب الصندوق، ويقيد مبلغ النقود المصروفة في الجانب الدائن لهذا الحساب.

4.1.2.2.3.1.وكالات التسبيقات والاعتماد(حـ/54)

هي حسابات مفتوحة لدى البنوك أو المنشآت المالية الأخرى باسم أشخاص يمثلون منشآت ويسيرون تلك الحسابات تحت مسؤوليتهم لصالح من وكلهم بذلك وينقسم هذا الحساب إلى :

-وكالات التسبيقات المالية (حـ/541):
ويسجل ضمن هذا الحساب جميع المبالغ المسلمة إلى مسيري هذه الصناديق وجميع المصاريف والتسديدات المنجزة لصالح المنشأة .
-الاعتمادات المالية (حـ /542):
ويسجل ضمن هذا الحساب جميع المبالغ المرصودة باسم احد المحاسبين الممثل للمنشأة من الحساب الخاص به.
أما التسجيل المحاسبي فيتم على النحو التالي :
–بجعل في الجانب المدين لـــ حـــ/ 541 مبلغ الأموال المسلمة إلى محاسبي الوكالات عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب الصندوق .
ويقيد في الجانب الدائن لهذا الحساب :
- مبلغ المصاريف المنجزة لحساب المنشأة عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب الغير أو الأعباء
- مبلغ نقل الأموال المسلفة عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب الخزينة.
ويسجل حـ/ 542 الاعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو باسم عون من أعوان المنشأة ،ويتم ترصيده عند إنجاز الاعتماد.

2.2.2.3.2.تقييمها [3](ص:269)

تقييم المتاحات كما يلي:

1.2.2.2.3.2. البنوك والمنشآت المالية وما يماثلها

المبلغ المسجل في هذا الحساب يجب أن يطابق الأموال الحقيقية المتاحة عند يوم القيام بالجرد،مع ضرورة وضع التقارب البنكي (état de rapprochement)* وتسجيل الحسابات الناتجة.

2.2.2.2.3.2. الصندوق:

المبلغ المسجل في الحساب يجب أن يكون موافق للمبلغ الموجودة نقدا في الصندوق.

3.2.2.3.2.خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية [74](ص:145)

إن طبيعة حـ/ 59 وتسييره يشبهان طبيعة وتسيير حـ/49 ،فهما حسابان لتصحيح القيمة يسمحان بإعادة القيمة المحاسبية لأحد الأصول إلى قيمته القابلة للتحصيل.

وبالفعل وكغيرها من الأصول الأخرى فإن الأصول ا لمالية التي لا يعاد تقييمها حسب قيمتها الصحيحة عند إقفال المدة، تفقد قيمتها إذا كانت قيمتها المحاسبية أعلى من قيمتها القابلة للتحصيل.

إن الأصول المالية الجارية التي لا يعاد تقييمها حسب قيمها الصحيحة والتي تخضع إلى اختيار لخفض القيمة قصد التأكد من خسارة محتملة في القيمة هي :

- الحسابات الدائنة لدى البنوك والمنشآت المالية والمنشآت المثيلة

- وكالات التسبيقات الاعتمادات.

وعند إثبات الخسارة في القيمة ،يتم قيدها في حسابات مالية دائنة لـــ حـ/ 59 "خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية، وفي المقابل يتم القيد في الجانب المدين لـــ حـ/ 686"اخملصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة–العناصر المالية".

وفي نهاية كل سنة مالية يضبط حساب المؤونة المتعلق بكل حساب مالي عن طريق :

- القيد في الجانب المدين لحساب اخملصصات عندما يرتفع مبلغ ا لمؤونة

- القيد في الجانب الدائن لحساب الاسترجاع المالي عندما يكون مبلغ المؤونة منخفضا أو ملغى(تصبح المؤونة بصفة كلية أو جزئية لا مبرر لوجودها).

وعندما تصبح الخسارة نهائية تقيد خسارة القيمة في الجانب الدائن للحساب المالي المطابق بمعدل مبلغ الخسارة المسجلة ،ويلغى الرصيد المحتمل للحساب المالي عن طريق القيد في الجانب المدين لـــ حـ/ 668 "الأعباء المالية الأخرى".

*- هذه النقطة تطرقنا لها في الفصل الأول ص 59

خلاصة الفصل

لقد تم تعديل التشريع المحاسبي الجزائري بسبب قدم المخطط المحاسبي الوطني وعدم مسايرته للواقع الجديد ،وهو ناتج عن الإصلاحات الاقتصادية وعن ضرورة مسايرة العولمة ،وتم تطبيق القانون الجديد بسبب الايجابيات المنتظرة من هذا القانون في مجال تحسين العمل المحاسبي ورد الاعتبار لمهنة المحاسبة.

واتضح لنا من خلال هذا الفصل أن هناك توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي وما تضمنته معايير المحاسبة الدولية في كثير من البنود، إلا ان هناك عقبات ستصعب من تحقيق هذا النظام وخاصة في الوضعية الاقتصادية المتسمة بالفوضى وعدم الشفافية، ورغم كل هذه عقبات أصبح من الضروري إعداد القوائم المالية موافقة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، والعمل على القيام بالتحليل المالي لتلك القوائم المالية لإعطاء معلومة صحيحة وموثوق فيها للمساعدة على اتخاذ القرارات فيما يخص المركز المالي للمنشأة ،ذلك لأن قدرة المنشأة للاستمرار مرهونة بمدى قوة أو ضعف قدرة مركزها المالي .

ومن الفصلين السابقين تعتبر الأصول المتداولة من أهم عناصر قائمة المركز المالي ،إذن عند القيام بالتحليل المالي لها كيف يكون تأثيرها عليه وهل قياسها وتقييمها له تأثير عليه أيضا ؟ ونجيب على هذا التساؤل من خلال تناولنا للفصل الموالي.

الفصل3

التحليل المالي للأصول المتداولة

بدء الاهتمام بالتحليل المالي منذ الثلاثينات من القرن الماضي وبالتحديد مرحلة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية سنة1929) الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ،ومن أهم ظواهر هذه المرحلة الانهيار الكثير من المنشآت وانتشار عمليات الغش والخداع بشكل كبير، أدت في مجموعها إلى ظهور الحاجة إلى دراسة محتويات القوائم المالية ،وتوضيح ما بين الأرقام من علاقات سببية ،ويستخلص منها مؤشرات اتجاهات مختلفة التي يمكن تفسيرها بشكل علمي.

وهكذا ازداد الاهتمام بالتحليل المالي من قبل المفكرين والباحثين والمستخدمين بأساليبه ووسائله المختلفة التي تنوعت بشكل يصعب حصرها.

ومن خلال هذا الفصل نقتصر بالتحليل المالي للأصول المتداولة، لما لها من أهمية في قائمة المركز المالي ،وذلك باستخدام طرق وأساليب التحليل المختلفة تطبق على الأصول المتداولة واستخراج مدى تأثيرها في التحليل المالي خاصة فيما يخص عنصرين القياس والتقييم.

1.3.مدخل للتحليل المالي

سوف نتناول خلال هذا المبحث التحليل المالي من نشأته ومفهومه وأهميته ومجالات استعماله...الخ كذلك نتناول التحليل الكلاسيكي الذي يتم الانتقال فيه من الميزانية المحاسبية التي تظهر بالقيمة التاريخية إلى الميزانية المالية التي تظهر بالقيمة العادلة، ثم إلى التحليل الحديث الذي يعتمد على تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج ،جدول تدفقات الخزينة...) المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية تظهر بالقيم العادلة.

1.1.3.نشأة ومفهوم التحليل المالي ومجالات استعماله

سوف نقوم بتقديم نشأة ومفهوم التحليل المالي وأهميته ومجالات استعماله خلال الفروع الآتية:

1.1.1.3.نشأة ومفهوم التحليل المالي

نشأ التحليل المالي عبر اتجاهين مختلفين ،وله عدة تعاريف سنتطرق إليها من خلال ما يلي.

1.1.1.1.3. نشأة التحليل لمالي [83](ص:17)

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين ،الأول مصرفي ،إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند الحصول على تسهيلات مصرفية،وفي عام 1902 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المنشأة المقترضة بشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية .

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي ،ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد عام 1929 ،والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من المنشآت نتيجة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها،وأن الفشل والإفلاس للعديد من المنشآت ،أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للمنشآت.

وإن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المنشأة ،والأطراف المستفيدة من التحليل المالي ،هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة،وتقنيات الحاسوب بمستوى عالي من

الكفاءة والفاعلية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء المنشأة.

2.1.1.1.3. مفهوم التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

- ✓ التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على القوائم المالية من اجل تقييم أداء المنشآت والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. [84](ص:ظ)

- ✓ هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية. [84]

- ✓ التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للقوائم المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات وتقييم أداء المنشآت في الماضي والحاضر ،وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل. [85](ص:20)

- ✓ التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.[86](ص:01)

- ✓ وفي الأخير يمكننا القول أن التحليل المالي هو تشخيص للوضعية المالية للمنشأة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية ،من اجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا. [87](ص:16)

وعليه يمكن توضيح أهمية التحليل المالي كما يلي:

إن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل في: [84](ص:أأ)

-التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة خاصة إذا استخدم بفعالية في المنشات.

-يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المنشآت وتقييم الأداء.

-التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في تحديد التوقعات المستقبلية.

-التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية خاصة في ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

2.1.1.3.مجالات استعمال التحليل المالي

يتم استعمال التحليل المالي في المجالات كثيرة للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشات واتخاذ القرارات الخاصة ،ويمكن ذكرها كالأتي:

1.2.1.1.3. التحليل الائتماني :

الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.[88](ص:160)

2.2.1.1.3.التحليل الاستثماري:

الجهة التي تقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد ومنشآت حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد ،وهيكلة الأموال الدائمة ومعرفة المديونية في الأجل القصير والطويل.

3.2.1.1.3.تحليل الاندماج والشراء: [88]

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمنشأة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمنشأة بعد الاندماج في المستقبل.

4.2.1.1.3.التخطيط المالي: [88]

يعد التخطيط المالي من أهم الوظائف الإدارة وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل .

5.2.1.1.3.الرقابة المالية: [88](ص:161)

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

6.2.1.1.3.تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية...

وعليه ينقسم التحليل المالي حسب النطاق إلى: [87](ص:16)

-التحليل المالي الداخلي:

ونعني به أنه يقام من قبل شخص من داخل المنشأة، ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمنشأة وتقل فيه أخطاء التقدير،خاصة وأن القائم به يتوفر على معلومات متنوعة تجعل تحليله أكثر نجاعة ودقة وتفصيلا.

-التحليل المالي الخارجي:

وهو التحليل الذي يقوم به شخص خارجي عن المنشأة أو هيئة معينة تسعى إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمنشأة بإظهار السلبيات والايجابيات، ثم إعطاء الحلول المناسبة ،ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمنشأة ،ويلجأ المحلل المالي الخارجي إلى الطرق المستعملة من طرف المحلل المالي الداخلي ،لكنه لا يملك نفس الكمية من المعلومات عن المنشأة المراد تحليل وضعيتها المالية.

ومنه يمكن إدراج الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي كالأتي:

-إدارة المنشأة:

تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة ،وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.

-عمال المنشأة:

تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية ،أم في شكل زيادة في الأجور ،بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المنشأة التي ينتمون إليها ضمان مناصب عملهم مستقبلا، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة.

-الدائنون:

يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمنشأة، ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.

-المساهمون:

يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها وبالتالي اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المنشأة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.

-الموردون:

تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المنشأة)،وتطور درجة المديونية ، وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المنشأة،أو التقليل من ذلك،أو إلغائه تماما.

-الزبائن:

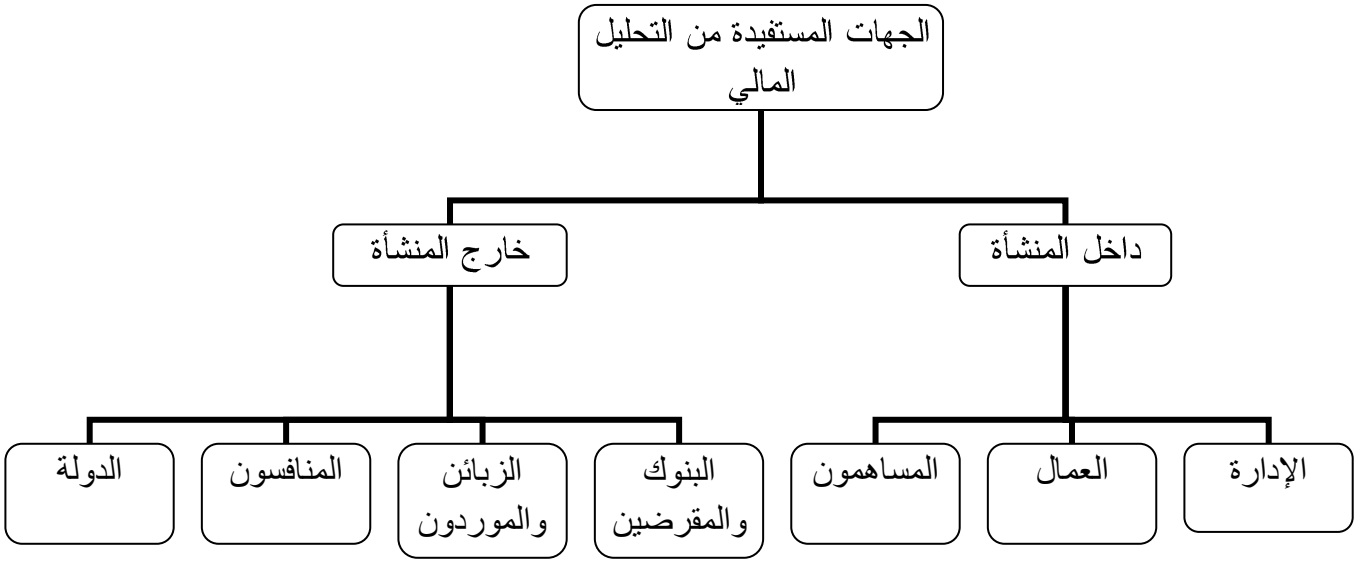
تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المنشأة على احترام العقود المبرمة معها.فإذا كانت المنشأة في وضعية مالية غير مستقرة ،تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها للطلبيات في مواعيدها مثلا.

-الدولة:

تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية واقتصادية معينة ،وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي إلى الجهات الداخلية (داخل المنشأة) والجهات الخارجية(خارج المنشأة)، ويمكن توضيحها في الشكل الموالي :

الشكل(3-1)الجهات المستفيدة من التحليل المالي[من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة]



تقل الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يتم اعتماد مرجع رقمي معين كمعيار للحكم على وضع المنشأة، وتشمل المعايير المستعملة في المقارنة ثلاثة أنواع رئيسية:[89](ص: 63)

- المعيار النمطي المطلق : هي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي ، وتعتبر مؤشر قليل الاستخدام لأنها تعتمد على توحيد كل القطاعات في معيار واحد.

- معيار الصناعة: في هذه الحالة يكون المعيار خاص في نفس القطاع أو الصناعة ، ولا يمكن تطبيقه في قطاع آخر، ومن خلال هذا المعيار يمكن تحديد وضع المنشأة مع منشآت أخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة.

– المعيار التاريخي: وهو معيار يعتمد على استخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة لمعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند.

2.1.3.التحليل المالي الكلاسيكي والتحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى التحليل المالي الكلاسيكي والتحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية .

1.2.1.3.التحليل المالي الكلاسيكي

يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ولكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي لابد من إتباعه مجموعة من الخطوات المتسلسلة تشمل الأتي:

1.1.2.1.3.إعادة تصنيف عناصر الميزانية المحاسبية [10](ص: 186)

نظرا لأن الميزانية المحاسبية تعتمد أساسا على التكلفة التاريخية ،وبالتالي لا تساير الاقتصاد التضخمي فإن المحلل المالي يقوم بإعادة تعديل بعض التكاليف طبقا للقيم السوقية ،وإعادة تصنيف وترتيب بعض العناصر الأخرى طبقا لمبدأ السنوية للبيانات المحاسبية التي تحتويها الميزانية ،وفق الأسلوب الذي يمكن أن تساعد في عملية استخراج وتوضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر تلك القوائم المالية وبما يمكن أن يسهل له أيضا القيام بالخطوات الموالية ،ومن أمثلة عمليات التصنيف والترتيب التي يمكن أن يقوم بها المحلل المالي هو إعادة ترتيب مكونات عناصر الأصول إلى ثابتة ومتداولة ومكونات الخصوم إلى أموال دائمة وديون قصيرة الأجل ،نظرا لوجود العديد من العلاقات التي يمكن أن يستفاد منها في ذالك لاستخراج نسب المالية ،وكذالك استخراج رأس المال العامل، وهذه التعديلات كالآتي:

1.1.1.2.1.3.تعديل عناصر الأصول: ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ السيولة ومبدأ السنوية في إعادة تصنيف عناصر الأصول حتى يتحصل على كتل متجانسة تساعده في تحقيق أهدافه ، بحيث تكون عناصر الأصول بعد التعديلات الضرورية كما يلي:

–الاستثمارات: وتضم القيم المعنوية (باستثناء مصاريف التأسيس لأنه ليس له قيمة حقيقية في السوق) ، الأراضي، تجهيزات الإنتاج مثل المعدات والأدوات وتجهيزات المكتب ،تجهيزات اجتماعية والاستثمارات قيد الانجاز.

–قيم ثابتة أخرى: تضم بعض العناصر المصنفة متداولة ضمن المخزونات أو الحقوق من خلال الميزانية المحاسبية، ولكن نظرا لطبيعة وظروفها يجب إعادة تصنيفها ضمن القيم الثابتة ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

– المخزون الذي يضمن استمرارية النشاط أو ما يسمى بمخزون الأمان الذي يبقى لمدة تتجاوز السنة في المخازن ،لذلك يعتبر مخزون دائم.

– سندات المساهمة والضمانات المدفوعة من الغير ،هذان العنصران نظرا لطبيعتهما الطويلة المدى، إلا إذا كانت معطيات تخالف ذالك.

– الزبائن والحسابات الملحقة للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة.

2.1.1.2.1.3.تعديل عناصر الخصوم : ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ استحقاقية الخصوم ومبدأ السنوية في التفرقة بين الديون الطويلة والمتوسطة الأجل من جهة ،والديون قصيرة الأجل من جهة أخرى ،بحيث تكون عناصر الخصوم بعد التعديلات الضرورية كما يلي:

–الأموال الدائمة:تضم العناصر التالية:

– الأموال الخاصة تشمل حقوق المساهمين أو رأس المال بالإضافة إلى الحسابات الملحقة كالأرباح المتراكمة، الاحتياطات ...الخ

– الديون الطويلة والمتوسطة المدى.

–الالتزامات قصيرة المدى:وتشمل مختلف الديون قصيرة الأجل التي ينبغي على المنشأة سدادها خلال السنة ،مثل الموردين والحسابات الملحقة ،الضرائب المستحقة...

3.1.1.2.1.3.يسجل فرق إعادة التقدير في حساب خاص به، ومن المفروض أن فرق إعادة التقدير الموجب يخضع للضرائب على اعتبار أنه ربح إجمالي قبل الضريبة.

2.2.1.3. تحليل القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

لقد شاع العديد في البلدان استخدام الميزانية في شكلها الذي يشبه حرف **T** حيث كانت تمثل ميزانا بين الأصول في الجانب الأيمن والخصوم والحقوق الملكية في الجانب الأيسر، إلا أن معايير المحاسبة الدولية تطلبت عرض عناصر محددة كحد أدنى بالميزانية ،ويعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة (جارية) وغير المتداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم لمركز المالي للمنشأة ،ويتم تبويب وتصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة،

بتحديد أصول والتزامات المنشأة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية، ويستند هذا التبويب إلى ما إذا كانت عناصر الأصول تستنفذ وعناصر الالتزامات تسوى خلال عملية تولد الإيرادات أثناء دورة التشغيل العادية للمنشأة، وهي عادة تمثل متوسط الفترة التي تنقضي فيما بين حيازة المواد الخام التي تدخل في التشغيل وتحقق التدفق النقدي النهائي بالمنشأة. [10](ص: 189)

ويعتمد التحليل المالي الحديث على تحليل القوائم المالية (الميزانية، حسابات النتائج ،جدول تدفقات الخزينة) المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دون إعادة تعديلها لأنها تظهر بالقيم العادلة ،وتحليل العوامل المحيطة بالمنشأة ،هذه العوامل التي تتوقف على خبرة المستثمرين، مثل السوق، المنافسة، الأسعار، وتأثيرها على المنشأة ومن ثم على القيمة الحقيقية للأسهم ،والعوامل المرتبطة بالأرباح المحققة والمتوقعة، بالإضافة إلى التدفقات النقدية، وتوزيعات الأرباح الحالية والمتوقعة .

كما أن التحليل المالي الحديث يعتمد على التحليل الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي والأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المالية إضافة إلى النسب المالية ،بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المنشأة ومن ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار.

حيث أن التحليل المالي يعتمد على أدوات نذكرها فيما يلي:

1.2.2.1.3. التحليل الأفقي– التاريخي أو المالي الديناميكي

في التحليل الأفقي يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن ،وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير ،ويدخل تحليل السلاسل الزمنية للأرقام والمتغيرات المحاسبية ضمن هذا النوع من التحليل(التحليل الأفقي) ،وبشكل عام فان التحليل الأفقي يساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين ،مثل اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من حيث هل هو في تزايد أو تناقص،ودرجة الاستقرار والتذبذب في هذا البند من فترة مالية إلى أخرى .

فالمحلل لأغراض الاستثمار مثلا لا يقتصر اهتمامه على معرفة مستوى الأرباح ،وإنما يهتم أيضا بمدى الاستقرار فيها واتجاهها ،وهذه الصفات النوعية للأرباح يمكن استخلاصها من تفحص السلاسل الزمنية بينما لا يكشف التحليل العامودي عن مثل هذه الصفات .

فمثلا رقم الأرباح في سنة معينة ،بغض النظر عن حجمه، لا يعطي دلالة ذات معنى حول مدى التحسن أو التراجع في الربحية ،وبشكل عام للحكم على مدى التذبذب في الأرباح واتجاه الأرباح يحتاج المحلل إلى أرباح ثلاث أو خمس سنوات على الأقل .

وهذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من اجل توضيح التغيرات الحاصلة ،ويتم احتساب نسب التغير كما يلي: [90](ص: 105)

نسبة التغير= قيمة البند

قيمة نفس البند في سنة الأساس

رغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلى أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي قد توثر على بعض استنتاجاته، وهي ما يمكن إيجازها بالنقاط التالية: [90](ص: 111)

–نقاط ضعف ناشئة عن اختيار غير ملائم لسنة الأساس: وهو ما قد يشوه نتائج التحليل سواء كان ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة أو بسبب الظروف غير الطبيعية التي قد تكون تخللتها ، فاختيار سنة متقادمة يجب أن يأخذ بالاعتبار الظروف السريعة والمتغيرة في عصرنا الحاضر،أما الظروف غير الطبيعية فقد يكون لها آثارا جيدة استثنائية على سنة الأساس وبالتالي فإن المقارنة بها ستعطي نتائج غير مشجعة ومن جهة أخرى فقد يكون لهذه الظروف آثارا سلبية استثنائية مما قد يعكس نتائج جيدة غير حقيقية عند إجراء المقارنة ، وهو ما يدفع الكثير من المحللين إلى تكوين سنة أساس بمواصفات ومعايير معينة تساعدهم في إنجاز التحليل وإجراء المقارنات اللازمة.

– نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغير المطلق فقط والاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما قد يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة.

2.2.2.1.3. التحليل العمودي(التحليل الرأسي):

بمعنى يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها ،كما يتم بشكل راسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل ،بحيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر ،بمعنى انه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين ،ويمكن وصفه بالثبات أو بالسكون ،كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي . [85](ص: 33)

ومثال ذلك لو كان التحليل مطبقا على قائمة المركز المالي فان النسب الناتجة ما يلي:

مجموع الأصول المتداولة ، مجموع الأصول الثابتة

مجموع الأصول مجموع الأصول

ومن محددات التحليل العمودي ما يلي: [90](ص: 103)

– يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة ،فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة،لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة مالية أو لأكثر من منشأة أو في أحيان أخرى يتم إجراءه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه

– يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة ،حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة، فعلى سبيل المثال يهمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات نفسه حيث يفترض دائما أنه يساوي 100% وبالتالي لا يتم رصد التغيرات فيه من فترة إلى أخرى أو من منشأة إلى أخرى مماثلة برغم انه يعتبر من أهم بنود القائمة.

– يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية وقد يكون ذلك في كثير من الأحيان مضللا،فعلى سبيل المثال عندما يلقى الضوء على تغير الوزن النسبي لبند من البنود،فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند، وإنما قد يكون ذلك نتيجة لتغير في قيمة المجموعة التي نسب إليها ذلك البند.

2.3. طرق وأساليب تحليل عناصر الأصول المتداولة

خلال هذا المبحث نقوم بالتحليل المالي للأصول المتداولة بطرق وأساليب يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى مؤشرات معينة يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات ،ومن أهم هذه الطرق للتحليل هي:النسب المالية حسب التقسيم الكلاسيكي(النسب المالية الأربعة) والروافع ، والتحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية التي تنقسم بدورها إلى التحليل حسب مدخل السيولة وحسب مدخل الوظيفة .وسوف نتناول هذه الطرق للتحليل خلال المطلبين الآتيين .

1.2.3. النسب المالية والروافع

سنحاول التعرض إلى أهم النسب المالية المتعارف عليها في التحليل المالي وهي النسب المالية الأربعة وذلك من خلال الفرع الأول،أما الفرع الثاني فنتطرق إلى الروافع وأنواعها وكيف تؤثر الأصول المتداولة عليها.

1.1.2.3. النسب المالية

إن النسب المالية كثيرة ومتعددة، ويمكن تعريفها بأنها أداة من أدوات التحليل المالي التي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية ،وجرى تقسيمها إلى عدة مجموعات تبعا لأهداف التحليل، وهي كما يلي:

1.1.1.2.3.نسب السيولة

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة ،من أجل معرفة أن المنشأة لا تعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماتها *.

2.1.1.2.3.نسب الرفع المالي والمقدرة على الوفاء بالديون أو نسب المديونية

وهذه النسب من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، حيث أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون – سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل – في تمويل أصول المنشأة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية ، ومن هذه النسب الآتي :

–نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة المديونية) :وهي العلاقة بين مجموع الالتزامات وبين مجموع الأصول ،هذه العلاقة تبين مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الأجل ،وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول ،بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين [10](ص: 210)،وكلما ارتفعت هذه النسبة يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبئ الفوائد، وارتفاع هذه النسبة عن 50% يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلاليتها[91](ص: 55).

تحسب وفق العلاقة التالية : [91]

الديون طويلة الأجل+ديون قصيرة الأجل(إجمالي الالتزامات) / مجموع الأصول

–نسبة الديون إلى حقوق الملكية : تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المنشأة على التمويل من مصادرها الذاتية، تحاول كثير من المنشآت ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي.

* - سوف نتناول نسب السيولة في المبحث الموالي مع نسب قائمة المركز المالي

نسبة الديون إلى حقوق الملكية [91](ص: 57)= [خصوم متداولة وطويلة الأجل * 100] / حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة)

–معدل تغطية الفوائد: تساهم هذه النسبة بشكل مهم في دراسة قدرة المنشأة على تسديد ديونها في الأجل الطويل ،حيث تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد .ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية:

معدل تغطية الفوائد [92](ص: 567)= الربح الإجمالي / إجمالي أعباء الفوائد

إن أهم ما تبينه هذه النسبة ،هامش الأمان المتوفر لأصحاب القروض للحصول على فوائد قروضهم حيث المؤشر العالي يبين قدرة المنشأة عالية على تسديد فوائد القروض السنوية ،إلا ان الحصول على مؤشرات عالية جدا لهذه النسبة قد يشير إلى التحفظ الذي تتبعه المنشأة في اقتراض الديون والاعتماد على مصادر التمويل الخارجية ،بينما المؤشر المتدني لهذه النسبة فيعني الاستخدام المتزايد للديون على حساب مصادر التمويل الداخلية أو قد يعني خلال في أداء المنشأة في نشاطاتها المختلفة. [93](ص: 137)

3.1.1.2.3.نسب النشاط أو معدلات الدوران*

هذه النسب والمعدلات تساعد في معرفة مدى كفاءة المنشأة في إدارة أصولها واستغلالها لهذه الأصول في توليد المبيعات،تعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المنشأة في توليد إيرادات التشغيل، حيث أننا نستطيع الحكم على إدارة منشأة معينة من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة حيث أن من مهام الإدارة هو الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وهذه في الحقيقة معادلة صعبة من الناحية الواقعية، لذا في أغلب الأحيان تنسب الربحية إلى جهود الإدارة نتيجة ما تتحمله من مسؤولية في اتخاذ القرارات خاصة القرارات المصيرية كقرارات الاستثمار على سبيل المثال .

4.1.1.2.3.نسب الربحية

وهي النسب التي يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من اجل تحديد مسار استثماراته م ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الرأسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات

*-سوف نتناول كل عنصر في المبحث الموالي

هوامش الربح ونسب المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المنشأة وربحيته،ونذكر هذه النسب بصفة عامة وهي كالأتي:

–نسبة هامش الربح الإجمالي:تمثل هذه النسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات ،بحيث كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين، فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية: النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي وتوضح العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج أو اليد العاملة المباشرة أو غير ذلك.

–نسبة هامش الربح الصافي [93](ص: 143): تحصل المنشآت على النتيجة الصافية بعد تغطية كلف المبيعات ومصاريف التشغيل والفوائد والضرائب، ويشكل صافي الربح مؤشرا هاما على قدرة الإدارة في تسيير أنشطة المنشأة بفاعلية ونجاح وهو ما مكنها من تحقيق الإيرادات الكافية لتغطية كافة المصاريف ، والمؤشر العالي لهذه النسبة يعطي حكما عاما على إدارة المنشأة ونجاعتها في مختلف الأنشطة سواء كانت تلك المتعلقة بالنشاط الرئيسي أو بالنشاط التشغيلي أو بالأنشطة الفرعية ،هذا بالإضافة إلى دلالات التي يقدمها هذا المؤشر على إمكانية المنشات على الصمود في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الحرجة كهبوط أسعار البيع أو ارتفاع كلف المبيعات ،كما تمتلك المنشات المحققة لنسب عالية هنا فرص أفضل من غيرها لتحقيق أسعار بيع عالية لمنتجاتها ،أو تخفيض كلف مبيعاتها ،أو زيادة الطلب على منتجاتها ، وبالتالي تكون قادرة على تحقيق نمو متسارع لأرباحها الصافية .بقي ان نشير هنا إلى انه بإمكان المحلل المالي ان يربط بين هذه النسبة ونسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات للخروج باستنتاجات أفضل عن ربحية المنشآت لما تشكله الثانية من مقدمة جيدة تفسر أسباب الوصول إلى نسبة صافي المبيعات.

وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية[92](ص: 575): النتيجة الصافية /رقم الأعمال الصافي.

–نسبة العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على حقوق المساهمين: تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة ،وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمنشأة،وهي تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث انه بناءا على هذه النسبة،قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا.

وتحسب من العلاقة التالية[94](ص: 53): النتيجة الصافية/حقوق الملكية

وهي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين ،نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة ،فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين ،التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة +متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة/2.

–معدل العائد الاستثمار [93](ص: 145) : ويتم بموجب هذه النسبة الربط بين النتيجة الصافية ورأس المال المستثمر وتتخذ النسبة الصيغة التالية [95](ص: 96): النتيجة الصافية/إجمالي الاستثمار
ويقصد برأس المال المستثمر كل الأموال المتوفرة في المنشأة سواء تلك التي يوفرها أصحاب المنشأة (رأس المال) أو المقرضين (الالتزامات طويلة الأجل) ،حيث تقيس النسبة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأموال .

–نسبة العائد على إجمالي الأصول : ومعدل العائد على الأصول يقاس من خلاله قدرة المنشأة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزونات إلى غير ذلك من الموجودات، أو ربما يتبادر إلى الذهن أن بعض الأنشطة تحتاج أصولا اكبر من غيرها ،لذلك فان مقارنة هذه النسبة بين منشأتان يعملان في مجالين مختلفين لا يعطيان مؤشر على فشل هذه أو نجاح تلك ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس المنشأة من دورة محاسبية إلى أخرى ،أو أن نقارنه بالمنشآت المماثلة من حيث طبيعة النشاط[10](ص: 205) .

وتحسب وفق العلاقة التالية [95](ص: 101): النتيجة الصافية/مجموع الأصول
وتعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على استخدام أصولها في توليد الربح ،وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على كفاءة المنشأة في استغلال أصولها ،ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة +أصول آخر مدة)/2،ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع.

2.1.2.3.الروافع

يغطي مفهوم الرفع ثلاثة مجالات أساسية: الرفع التشغيلي،والرفع المالي ،والرفع المشترك .

بينما يرتبط أولهما بهيكل تكاليف المنشأة، ويرتبط الثاني بهيكل تمويلها، أما الرفع المشترك فهو محصلة مشتركة للرفعين التشغيلي والمالي معا.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع أي من الرفع التشغيلي أو الرفع المالي يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة وبالتالي تخفيض هامش الأمان ،ذلك لأن ارتفاع أي منهما مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يقود إلى ارتفاع نقطة التعادل والعكس بالعكس، وسوف نتناول كل هذه الروافع من خلال ما يلي.

1.2.1.2.3.الرافعة التشغيلية :

هناك عدة مفاهيم للرافعة تختلف من ناحية استخدامها فمثلا:

في علم الفيزياء فإن الرافعة تشير إلى الأداة التي يمكن استخدامها لإزاحة أو رفع كتلة ثقيلة بمقدار صغير من القوة. [83](ص: 344)

أما في مفهوم الأعمال: الرافعة التشغيلية تعني تغير ضئيل من الناحية النسبية في المبيعات يؤدي إلى تغيير كبير من الناحية النسبية في النتيجة التشغيلية. [83]

ويرتبط الرفع التشغيلي بهيكل تكاليف المنشأة، فكلما ارتفعت نسبة التكاليف الثابتة في هذا الهيكل يزداد الرفع التشغيلي والعكس بالعكس. [96](ص: 219)

ومن كل ما سبق يمكن القول أن الرافعة التشغيلية هي ناتج العلاقة بين حجم المبيعات وبين الربح التشغيلي ومن أجل قياس تأثير التغيير الذي قد يحصل في المبيعات على الربح التشغيلي فإن علينا حساب درجة أو معامل الرافعة التشغيلية ،والتي تعرف على أنها تقيس حساسية نتيجة الاستغلال اتجاه تغير في المبيعات (رقم الأعمال). [97](ص: 155)

ويحدد معامل الرفع التشغيلي بالمعادلة التالية:

معامل الرافعة التشغيلية= التغير النسبي في النتيجة الاستغلال/ التغير النسبي في رقم الأعمال

أي: [98](ص: 94) $C\ L\ E = \frac{RE\ /\ RE\Delta}{CA\ /CA\ \Delta}$ *

علما أن:

C L E: معامل الرافعة التشغيلية

RE :نتيجة الاستغلال (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب)

CA:رقم الأعمال ، Q :الكمية ، الفوائد :فوائد على القروض

كما يمكن حسابها بالكمية إذا توفرت لدينا المعطيات وهي كما يلي [97](ص: 155) :

$$C\ L\ E = \frac{RE/RE\Delta}{Q/Q\Delta}$$

ويمكن حسابها كذلك باستخدام الهامش على التكلفة المتغيرة ونتيجة الاستغلال حسب العلاقة التالية: [99](ص: 459)

بحيث : $C\ L\ E = \frac{MCV}{RE}$

MCV :الهامش عل التكلفة المتغيرة (المساهمة الحدية)

ويحسب وفق العلاقة التالية:الهامش على التكلفة المتغيرة=رقم الأعمال – تكاليف المتغيرة

---

*-علما أن رقم الأعمال يكون خارج الرسم

– كما يمكن حسابها باستخدام عتبة المردودية(النقطة الميتة للاستغلال) والمبيعات حسب العلاقة التالية[99]:

$$C\,L\,E = \frac{CA}{(CA-Pme)}$$

علما أن: Pme : عتبة المردودية ،ويحسب وفق العلاقة التالية :

عتبة المردودية= (التكاليف الثابتة× رقم الأعمال)/الهامش على التكلفة المتغيرة

وفق هذه العلاقة فإن مخطر الاستغلال يرتفع وبالتالي ينخفض هامش الأمان كلما كان رقم الأعمال قريبا من عتبة المردودية.

ولتوضيح مفهوم الرافعة التشغيلية نقوم بتقديم المثال التالي:

لتكن لدينا معلومات متعلقة بنشاط المنشأة (أ) والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول(3–1):نتيجة الاستغلال بمستويات مختلفة من المبيعات[83](ص:346)

البيان	العمليات لعام 2010	في حالة توقع زيادة المبيعات	مقدار التغير	نسبة التغير %
المبيعات (ألف وحدة) Q	110	132	22	20+
رقم الأعمال (ألف دج) CA	1650	1980	330	20+
التكاليف المتغيرة (ألف دج) CV	1342	1610	268	20+
الهامش على التكلفة المتغيرة (ألف دج) MCV	308	370	62	20+
التكاليف الثابتة (ألف دج)CF	154	154	0	0
نتيجة الاستغلال	154	216	62	40+

–المطلوب حساب أثر معامل الرافعة التشغيلية بالتغيير الحادث في رقم الأعمال بـــ + 20 %؟

استنادا للمعطيات أعلاه فإن معامل الرافعة التشغيلية باستعمال احدى الطرق التي سبق ذكرها فهو كما يلي:

$$C\,L\,E = \frac{RE/RE\Delta}{\Delta CA/CA}$$

$$C\,L\,E = (154 / (154-216)) / ((1650 / (1650-1980)) = 2$$

معامل الرافعة التشغيلية يساوي 2، يعني ذلك أن تغيير (الزيادة)رقم الأعمال بـــ 1% أدى إلى تغيير (الزيادة) نتيجة الاستغلال بـــ 2% وبنفس الاتجاه (أي في حالة انخفاض رقم الأعمال بـــ 1% يؤدي إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بـــ 2%)،وتغيير رقم الأعمال بـــ20% يؤدي لرفع نتيجة الاستغلال بـــ40%.

2.2.1.2.3. الرافعة المالية

يعني مفهوم الرافعة المالية استعمال المنشأة للدين في هيكل التمويل بهدف زيادة العائد على حقوق المساهمين والسبب الرئيسي يكون الدين مصدر رخيص نسبيا للتمويل هو أن أدوات الدين أقل خطرا من أدوات الملكية من وجهة نظر المستثمرين في السوق.

يقصد بالرفع المالي استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة وقد تكون أموال الغير هي القروض أو الأسهم الممتازة حيث أن كلاهما له تكلفة ثابتة ويجب على المنشأة الالتزام بدفعها، أي أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي ويصبح الرفع المالي فعالا إذا استطاعت المنشأة استثمار الأموال مقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة[93](ص:281). وبناء عليه يعبر عن هذه الرافعة بالمعادلة التالية:

درجة الرافعة المالية[83](ص:352) = نسبة التغير في الأرباح للسهم الواحد
نسبة التغيير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب (نتيجة الاستغلال)

والمعادلة أعلاه يمكن استخدامها عندما يتغير الربح التشغيلي من مستوى إلى أخر ،أما درجة الرافعة المالية بمستوى معين من الربح التشغيلي يمكن حسابها عن طريق استخدام المعادلة التالية :

درجة الرافعة المالية [83] = الأرباح قبل الفوائد والضرائب (نتيجة الاستغلال)
الأرباح قبل الضرائب (نتيجة الاستغلال – الفوائد)

وفي حالة وجود أسهم ممتازة في هيكل رأس المال تحدد درجة الرفع المالي بالمعادلة التالية:

درجة الرافعة المالية [91](ص:281) = الربح قبل الفوائد
الأرباح قبل الضرائب –أرباح الأسهم الممتازة
1 –ض

ض=نسبة الضريبة على الأرباح

– وتفسير درجة الرافعة المالية يشبه تفسير درجة الرافعة التشغيلية،ويمكن فهمه من خلال هذا المثال استنادا لنفس معطيات المثال السابق إلا أن الأرباح بعد الفوائد (نتيجة الاستغلال بعد الفوائد)تساوي 118 ألف دج وعدد الأسهم 26 سهم عادي، منه فإن:

درجة الرافعة المالية= الأرباح قبل الفوائد والضرائب (نتيجة الاستغلال) =154 = 1,3
نتيجة الاستغلال بعد الفوائد 118

وعليه فإن درجة الرافعة المالية البالغة 1,3 ،تعني أي تغيير في نتيجة الاستغلال قبل الفوائد والضرائب بـــ 1 % سيؤدي إلى التغيير في الأرباح للسهم الواحد بـــ 1,3 %، وبما أن التغيير في النتيجة قبل الفوائد والضرائب هو40 % ،هذا يعني مقدار تغيير في ربح السهم الواحد هو 52% وفي نفس الاتجاه.

الجدول (3-2):أثر الرافعة المالية في ربح السهم الواحد [83](ص:353)

التفاصيل	العمليات المتوقعة لعام 2009	الزيادة في المبيعات	التغير (بالدينار)	نسبة التغير %
المبيعات(ألف وحدة) Q	110	132		
الأرباح قبل الفوائد EBIT	154	216	62	40+
الفوائد I	(37)	(37)	0	0+
الأرباح قبل الضرائب EBT	117	178	61	52+
الضرائب 40 % T	(47)	(71)	(24)	52+
الدخل الصافيNI	70	107	37	52+
الربح للسهم الواحد EPS	2,69	4	1 ,39	52+

- إن درجة الأعلى من الرافعة المالية تجعل الأرباح للسهم الواحد تكون أكثر حساسية للتغير الذي قد يحصل في الأرباح قبل الفوائد والضرائب ،وأن حساسية أعلى تنطوي على مخاطرة أعلى وبناء على ذلك يمكن القول بأن المنشآت ذات الدرجة العالية للرافعة المالية تكون مخاطرة مالية عالية مقارنة بالمنشآت ذات درجة متدنية للرافعة المالية.

3.2.1.2.3.الرفع المشترك

مما سبق اظهر تحليل كل من الرافعة التشغيلية والرافعة المالية المؤشرات التالية:

أ-إن الدرجة الأعلى للرافعة التشغيلية، أو ارتفاع الكلف التشغيلية الثابتة لمستوى معين من المبيعات فان الأرباح قبل الفوائد والضرائب ستكون أكثر حساسية للتغيرات التي قد تحصل في المبيعات.

ب-إن الدرجة الأعلى للرافعة المالية ،أو ارتفاع التكلفة الثابتة لمستوى معين من المبيعات أو العمليات،فإن الأرباح للسهم العادي الواحد ستكون أكثر حساسية للتغيرات التي قد تحصل في الأرباح قبل الفوائد والضرائب. [83](ص:356)

وبناء على المؤشرات السابقة ،فإن كانت المنشأة تمتلك درجة عالية من كل من الرافعة التشغيلية والمالية فهذا يعني أن تغير صغيرا في المبيعات سيؤدي إلى تغيرات كبيرة في الأرباح للسهم العادي الواحد،وقد لاحظنا عند معالجة تأثير الرافعة التشغيلية والرافعة المالية على حدة ،أن الزيادة في حجم المبيعات والبالغة

20% أدى إلى زيادة قدرها 40% في الأرباح قبل الفوائد والضرائب،والعكس صحيح في حالة انخفاض حجم المبيعات ،وأن زيادة الأرباح قبل الفوائد والضرائب بمقدار 40% أدى إلى زيادة الأرباح للسهم العادي الواحد بمقدار 52%، وعليه فإن ما تقدم يشير بأن توافق الرافعتين وفي آن واحد يجعل من التغير البالغ 20% في حجم المبيعات يؤدي إلى الزيادة الأرباح للسهم العادي الواحد بمقدار 52%،وهذا ما يجسد تأثير الرافعة الكلية ،التي هي نتيجة لتوافق كل من الرافعة التشغيلية والمالية .

عليه يمكن تعريف الرافعة المشتركة على أنها الأثر الموحد بين الرافعة التشغيلية والرافعة المالية وبالتالي درجة الرفع المشترك تمثل مقياسا للمخاطرة الكلية ،والتي يمكن أن تواجه المساهمين من خلال مجمل مخاطر الأعمال ومخاطر المالية،وعليه فإن درجة المخاطرة المشتركة يمكن أن تقاس بالمعادلة التالية التي سبق الإشارة لمكوناتها:

الرافعة المشتركة [100](ص:412)= التغير في عائد السهم الواحد/ التغير في المبيعات

والمعادلة السابقة تمكن المحلل المالي من حساب درجة الرافعة الكلية عندما تتغير المبيعات من مستوى إلى أخر ،أي أنها تقيس حساسية الأرباح للسهم العادي الواحد للتغير الذي قد يحصل في المبيعات (الإيرادات)، كما يمكن قياس درجة الحساسية المذكورة أعلاه في مستوى معين من المبيعات عن طريق استخدام المعادلة الأولى ،وذلك عن طريق الاستفادة من المعادلات التي تم استعراضها عند مناقشة كل من الرافعة التشغيلية والرافعة المالية.

درجة الرافعة المشتركة = الرافعة التشغيلية × الرافعة المالية

أي أن: درجة الرافعة المشتركة= المساهمة الحدية / صافي الربح قبل الفوائد والضرائب × الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الأرباح قبل الضرائب

ومنه درجة الرافعة المشتركة= المساهمة الحدية (الهامش على التكلفة المتغيرة)/ الأرباح قبل الضرائب

وبتطبيق المعادلة أعلاه على البيانات السابقة للمنشأة المفترضة وبمستوى مبيعات يبلغ 110 ألف وحدة فان درجة الرافعة الكلية تبلغ 2,6، كما يمكن الوصول إلى نفس النتيجة السابقة في حالة ضرب درجة الرافعة التشغيلية في درجة الرافعة المالية(2x 1.3).وان درجة رافعة كلية تبلغ 2.6 تعني أن تغير بمقدار 1% في حجم المبيعات سيؤدي إلى تغيير مقداره 2.6 % في الربح للسهم العادي الواحد.

4.2.1.2.3.تأثير الأصول المتداولة على الروافع

سنحاول إظهار كيفية تأثير الأصول المتداولة على الروافع، ابتداء من الرافعة التشغيلية إلى الرافعة المشتركة.

كما وضحنا سابقا أن للرافعة التشغيلية علاقة مباشرة مع رقم الأعمال أو الوحدات المنتجة، بصفة عامة ترتبط بالمخزونات وكمية الإنتاج التي تدخل في تحديد رقم الأعمال(المبيعات)ونتيجة الاستغلال،أي في حالة بيع المنشأة كمية كبيرة أو صغيرة من المنتوجات فإنها تؤثر على رقم الأعمال وهو بدوره يؤثر على معامل الرافعة التشغيلية ،وبعبارة أخرى أي زيادة أو نقصان في تحديد رقم الأعمال يؤثر على تحديد نتيجة الاستغلال وبنفس الاتجاه ،ومنه ترتفع درجة المخاطرة التشغيلية بارتفاع معامل الرافعة التشغيلية، وذلك بسبب أن أي انخفاض طفيف في رقم الأعمال يؤدي إلى انخفاض كبير في النتيجة وبالتالي ينسحب الخطر إلى المالكين بسبب الرافعة المشتركة التي هي عبارة عن: الهامش على التكلفة المتغيرة /نتيجة الاستغلال أو هي حاصل ضرب بين الرافعة التشغيلية والمالية ،حيث أن على المالكين إعطاء اهتمام لهذا التأثير بسبب كلا الرافعتين تساهمان في تحديد المخاطرة بسبب انخفاض طفيف في رقم الأعمال يؤدي إلى انخفاض كبير في ربح السهم الواحد وفي نفس الاتجاه ،إذن أي تغيير حاصل في عدد الوحدات المباعة تؤثر على التدفقات النقدية للمالكين ،كما أن مدراء المالية يهتمون أيضا بالتأثير المشترك لتلك الرافعتين بسبب أن القرارات التي يتخذونها جميعا يجب أن تصب في تعظيم ثروة المالكين ،وبذالك فان عليهم أن يعرفوا بان قرارات الاستثمار (التي تؤثر في هيكل الكلف التشغيلية) وقرارات التمويل (التي تؤثر في هيكل رأس المال)ذات تأثير في المخاطرة التي يتحملها المالكين.

مما سبق نستنتج أن للأصول المتداولة تأثير غير مباشر على الروافع.

2.2.3. المؤشرات المالية

من خلال هذ المطلب نقوم بدراسة المؤشرات المالية حسب مدخل السيولة ومدخل الوظيفة ونركز في هذه الدراسة على المؤشرات المالية وفق مبدأ السيولة بسبب دراستنا للأصول المتداولة التي تعتبر أحد مكونات الميزانية المالية ،ثم نتطرق إلى كيفية تأثير الأصول المتداولة على المؤشرات المالية.

1.2.2.3.المؤشرات المالية حسب مدخل السيولة للميزانية

من خلال هذا المدخل نقوم بتحليل سيولة–استحقاق للمنشأة ، وهو طريقة تحليل تهتم بمخطر العسر المالي ومخطر الإفلاس.

وعليه قبل الدخول في تفاصيل المؤشرات المالية حسب هذا مدخل، نحاول تقديم معاني بعض المصطلحات المعتمدة وهي :

– العسر المالي:

ويقابلها مفهوم اليسر المالي وهو الوضع الذي تكون فيه أصول المنشأة اكبر من خصومها وبالتالي فهناك مخطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون اكبر من قيمة الأصول ،ولتقدير درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول والخصوم لتحديد قيمة الفرق بينهما . [99](ص:65)

– الإفلاس المالي:

ويعرف بحالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمنشأة مواجهة المستحقات من الأصول ،ولتحديد درجة مخطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد)مع أجال تحقق عناصر الأصول (درجة السيولة) . [99]

1.1.2.2.3. تعريف الميزانية المالية

الميزانية المالية حسب مدخل التحليل المالي هي نفس الميزانية المالية الذي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، وتعبر عن عميلة جرد لعناصر الأصول والخصوم ، وعناصرها تظهر بالقيمة السوقية ،كما تعبر عن آجل التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة –استحقاق .

ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية: [99](ص:66)

- تصنيف الأصول حسب درجة السيولة تنازليا من الأعلى نحو الأسفل
- تصنيف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتناقصة من الأعلى نحو الأسفل
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين ،نعتمد على معيار السنة الواحدة

ويمكن عرض الميزانية المالية وفق الشكل التالي:

الشكل (3-2):بناء الميزانية المالية[101](ص:82)

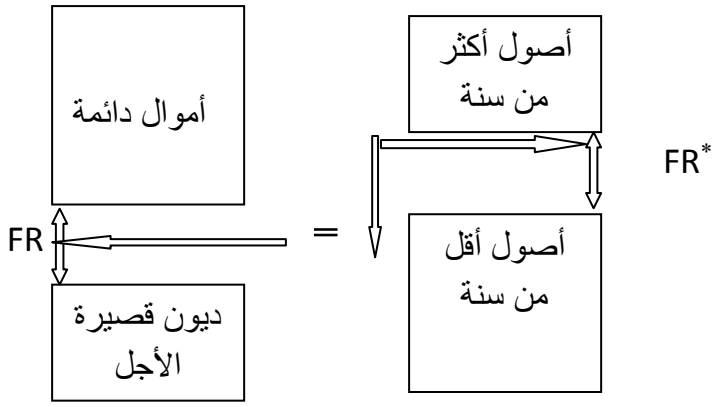
	أموال الخاصة	أصول أكثر من سنة
الأموال الدائمة	ديون أكثر من سنة	أصول اقل من سنة
	ديون أقل من سنة	

2.1.2.2.3. تعريف رأس المال العامل

رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل أصول أقل من سنة (أصول متداولة) [101] ،بعد تمويل الأصول الثابتة[87](ص:49).

ويتم توضيح رأس المال العامل وفق الشكل الموالي:

الشكل (3-3):رأس المال العامل [101]



ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين، إما من أعلى الميزانية وإما من أسفلها.

- من أعلى الميزانية:بحيث يعبر عن رأس المال العامل ب:

رأس المال العامل[102](ص:913) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية: يعبر عن رأس المال العامل ب:

رأس المال العامل [103](ص:61)= أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

إن أداة FR ،تؤكد على وجود عجز في درجات السيولة مقارنة بدرجات الاستحقاق، إلا أنها لا تعطي الطريقة لحساب هذا العجز ولا تحدد مشكل الاختلاف في درجات السيولة[87](ص: 51).لهذا فإن رأس

* -FR : رأس المال العامل

المال العامل لا يعتبر مؤشرا كاف لتحديد وضعية المنشأة إن كانت قادرة على تسديد ديونها، مما يستدعي دراسة دورة الاستغلال من احتياج التمويل وموارد التمويل بمعنى دراسة احتياجات رأس المال العامل .

3.1.2.2.3. احتياجات رأس المال العامل *(BFR)

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنه FR الأمثل *،أي أن ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة،والذي يضمن للمنشأة توازنها المالي الضروري،وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ،يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية: **BFR** =(الأصول المتداولة –النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة(لن تصبح في حاجة إلى سيولة)، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة(التي لم يبقى لها مدة زمنية من التسديد) ،لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

4.1.2.2.3. الخزينة

ويقصد بنشاطها مجموع الأموال التي في حوزة المنشأة لمدة دورة استغلالية ،وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة ،من هذا نستنتج أنها الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المنشأة والاحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها [104](ص:77).

وتحسب وفق إحدى الطرقتين التاليتين:

الخزينة[104] = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية أو

الخزينة [105] (ص:98)= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

5.1.2.2.3. التوازن المالي

تتم دراسة التوازن المالي من خلال العلاقة التي تربط الخزينة برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وذلك وفق الحالات التالية:

–إذا كان رأس المال العامل اكبر من احتياج رأس المال العامل فان الخزينة موجبة ،في هذه الحالة المنشأة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل ،مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة ،لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

---

*-BFR : احتياجات رأس المال العامل

*- لأن FR لا يأخذ سرعة دوران الأصول المتداولة بعين الاعتبار لذلك يعتبر مؤشر غير كافي لتحديد وضعية المنشأة إن كانت قادرة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها.

–إذا كان رأس المال العامل اقل من احتياج رأس المال العامل فان الخزينة سالبة، المنشأة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ،وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المنشأة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ،أو تقترض من البنوك ،أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ،وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجا المنشأة إلى بيع بعض المواد الأولية .

–وإذا كان رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل ،فان الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى ،إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنشأة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ،وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

2.2.2.3.المؤشرات المالية حسب المدخل الوظيفي للميزانية

إن مفهوم الوظيفي للمنشأة تجاوز فكرة الذمة المالية لها ،وعرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية مهمتها تحقيق الهدف العام للمنشأة،وعليه يمكن تقسيم وظائف المنشأة حسب مفهوم الوظيفي كالآتي:

وظيفة التمويل[105] (ص: 113) : تضم حسابات الأموال الخاصة والديون المالية مهما كان تاريخ استحقاقها، بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات .

وظيفة الاستثمار[105] : وتضم حسابات الاستثمارات المعنوية المادية والمالية مهما تكن مدة حياتها ، وكذلك المصاريف الواجب توزيعها على عدة دورات وعلاوات تسديد السندات.

وظيفة الاستغلال [87] (ص: 65):تضم الحسابات المتبقية سواء المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال أو المتعلقة بالعمليات المختلفة وكذا النقديات الموجبة والسالبة .

وعليه إن مدخل الوظيفي يركز على دراسة نشاط المنشأة من خلال الموارد المالية (دورة التمويل) وكيفية استعمالها لتمويل الاستخدامات(دورة الاستثمار ودورة الاستغلال).

1.2.2.2.3.مفهوم الميزانية الوظيفية

إن تجزئة النشاط الأساسي للمنشأة إلى وظائف أساسية، سينجز عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له باختصار من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية.

وعليه تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي : [99] (ص:81)

–مستوى الموارد الدائمة والإستخدمات المستقرة : تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة

والاحتياطات ،أما الإستخدمات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة

–مستوى إستخدمات الاستغلال وموارد الاستغلال : وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد .

–مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال : وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمنشأة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

–مستوى الخزينة :وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

2.2.2.2.3.أهداف الميزانية الوظيفية

–تهدف الميزانية الوظيفية إلى تحليل نشاط المنشأة وفقا لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها(أي تقسيم عناصر الميزانية إلى استعمالات و موارد حسب مصدرها)، أي نهتم بمصادر الأموال ووجهتها. [87] (ص:66)

–كما تهدف إلى تسهيل فهم عملية تسيير المنشأة مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة. [87]

مما سبق يمكن استخراج بعض خصائص الميزانية الوظيفية وهي كالآتي:

–تستبعد الميزانية الوظيفية القيمة السوقية تماما ،ولا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت استثمارات أو أصول الاستغلال .

–كما تستبعد كذلك التصنيف حسب معيار السيولة والاستحقاق ،المعتمد في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباط بدورة معينة استثمار ،استغلال أو تمويل ،أي على أساس اقتصادي(تعبر عن الحقيقة الاقتصادية للمنشأة) .

3.2.2.2.3.بناء الميزانية الوظيفية

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية

الجدول (3–4): الميزانية الوظيفية من إعداد الطالبة بالاعتماد على [106] (ص:82)

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة Es الاستثمارات بقيمة الإجمالية	**الموارد الدائمةRd** الأموال الجماعية الديون مالية مجموع الاهتلاكات والمؤونات
أصول متداولة بقيمة الإجمالية (استخدامات الاستغلال Eex)	**ديون متداولة(موارد الاستغلالRex)** –ديون استغلال –ديون استثمار
أصول متداولة خارج الاستغلال بقيمة الإجمالية(استخدامات خارج الاستغلال Ehex) حقوق أخرى(مثل سندات التوظيف)	**ديون متداولة خارج الاستغلالRhex**
خزينة أصول (استخدامات الخزينةEt) المتاحات	**خزينة خصوم (موارد الخزينةRt)** رصيد سالب في حساب البنك
مجموع الاستخدامات E(بقيمة إجمالية)	**مجموع المواردR (بقيمة إجمالية)**

من خلال الميزانية الوظيفية يمكن استخراج المؤشرات المالية التي نعتمد عليها في هذا التحليل وهي :

1.3.2.2.2.3.رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (الاستخدامات الاستغلال) [105] (ص:144)،ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة). [99] (ص:83)

ويعبر عنه وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي [107] (ص:39)= الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة.

FRng[108](190)= Es – Rd

2.3.2.2.2.3.الاحتياج في رأس المال العامل BFR: [99] (ص:84)

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمنشأة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات ،حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية

والجبائية. وعليه يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المنشأة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز،وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل،وينقسم بدوره إلى نوعان هما:

أ-الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex:

ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الاستغلال والموارد الاستغلال .ويحسب وفق العلاقة التالية: BFRex [109] (ص: 152) =أصول متداولة بالقيمة الإجمالية- ديون متداولة .

ب-الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: [99] (ص:85)

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال [110] (ص:30): BFRhex= أصول متداولة خارج الاستغلال – ديون متداولة خارج الاستغلال.

ج-الاحتياج في رأس المال العامل الإجماليBFRg

هو مجموع العلاقتين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية [101] (ص:63): BFRg= BFRex + BFRhex

3.3.2.2.2.3.الخزينة الصافية الإجمالية Tng:

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها ،وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس الإجمالي ،وعليه فإذا تمكنت المنشأة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي في حالة فائض في التمويل ،وفي حالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل .

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الخزينة الموجبة والخزينة السالبة [108] (ص:148)، وانطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي :

Tng [111] (ص:91)= رأس المال العامل الإجمالي – الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

أو [107] (ص:42)= Tng خزينة أصول – خزينة خصوم

3.2.2.3. الفرق بين التحليل السيولة والتحليل الوظيفي

سوف نبين أهم الفروقات بين التحليل حسب المدخل السيولة ومدخل الوظيفي من خلال الجدول الأتي :

الجدول (3–5): الفرق بين التحليل السيولة والتحليل الوظيفي [87] (ص:75)

التحليل السيولة	التحليل الوظيفي
–التوازن المالي ينتج عن وجود FRموجب –خزينة الصافية =0 ⟸ التوازن المالي الأدنى	–التوازن المالي ينتج عن مدى كفاية FR لتغطية BFR –أساسه BFR –خزينة الصافية= 0 ⟸ التوازن المالي الأمثل –تجاوز بعض ثغرات تحليل السيولة ،لأنه استطاع أن يحدد **FR** مثالي.

ومن أهم الانتقادات الموجهة للتحليل الوظيفي هي:

– مفهوم BFR يفقد الكثير من أهميته خاصة بالنسبة للمنشأة التي يرتكز نشاطها على الخدمات ،لأن الزبائن يدفعون نقدا ،وكذلك غياب المخزون .

– من أهداف التحليل الوظيفي أن تكون خزينة الصافية = 0، فإذا توفر لها فرص للإستراتيجية الاستثمار فإنها لا تمتلك ذلك.

4.2.2.3. تأثير الأصول المتداولة على المؤشرات المالية حسب مدخل السيولة

للأصول المتداولة تأثير كبير على المؤشرات المالية سواء بزيادة أو بنقصان كميتها أو عامل الزمني لمعدلات دورانها.

1.4.2.2.3.تأثير الأصول المتداولة على رأس المال العامل

هناك عدة عوامل ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعناصر الأصول المتداولة وهي بدورها يتأثر بها رأس المال العامل ومن العوامل التالية :

–طبيعة الإنتاج : فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال العامل أكبر وبالتالي فإن المنشآت الصناعية تحتاج إلى رأس المال العامل أكبر من المنشآت التجارية وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا .

–طبيعة المواد الأولية المستخدمة : إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم بالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها ،وعليه يجب توفير المخزون الذي يساعد في استمرار نشاط المنشأة بأقل تكلفة ممكنة .

–طبيعة العملية التسويقية : إن سرعة دوران المخزون هي مقياس لتحديد كفاءة الإدارة في تسويق منتوجاتها بسرعة يعنى ذلك ارتفاع معدل دوران المبيعات يؤثر على زيادة احتياجات رأس المال العامل وبالتالي تلجأ المنشأة إلى رفع رأس المال العامل والعكس صحيح.

–طبيعة الائتمان والتحصيل : كلما كانت فترة ائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها من الدائنين كلما زاد احتياج رأس المال العامل وبالتالي تلجأ المنشأة إلى رفع رأس المال العامل والعكس صحيح.

وعليه نقوم باستخراج أثر زيادة ونقصان الأصول المتداولة على رأس المال العامل

1.1.4.2.2.3. أثار نقصان الأصول المتداولة على رأس المال العامل

إن نقصان الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة يؤثر سلبيا على FR وذلك بسبب:

– عدم مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المتداولة وهذه تؤدي بطبيعة الحال إلى خسائر إضافية تتكبدها المنشأة وهي ناجمة أولا عن جدولة الديون المستحقة.

– ضياع الفرص أمام المنشأة لتمويل التوسعات الجديدة والتي تؤثر سلبا على ربحية المنشأة من خلال الضياع للفرص الاستثمارية

– إنخفاظ الكميات اللازمة من المخزون الذي يلبي طلبات العملاء ،في وقتها المحدد مما يؤدي إلى تأخير تسليم البضائع للعملاء في المواعيد المحددة مما يؤدي إلى تدهور ثقة الزبائن بالمنشأة ،أو ابتعادهم عن التعامل معه .

يتضح مما سبق إن نقصان الأصول المتداولة يؤثر على نقصان **FR** ،وهذا يعني تعرض المنشأة إلى خسائر كبيرة قد تؤدي بحياتها عندما لا يكون لها القدرة على استيعاب هذه الخسائر .

2.1.4.2.2.3. أثار زيادة الأصول المتداولة على رأس المال العامل

لا تعتبر زيادة الأصول المتداولة بالنسبة للخصوم المتداولة أي زيادة **FR** ،أنها تؤثر ايجابيا على المنشأة بل إذا كانت الزيادة كبيرة فإنها قد تكون مضرة لعمل المنشأة وتؤثر على: [85] (ص:111)

– إخفاء تدني مستوى كفاءة السياسات الإدارية للمنشأة

– توزيع الأرباح على المساهمين دون وجود ما يبرر ذلك لإعطاء صورة وهمية عن المركز المالي الجيد للمنشأة.

–الإنفاق الكبير (التبذير) دون حاجة لمثل هذا الإنفاق

2.4.2.2.3.أثار سرعة أو تباطئ معدلات دوران الأصول المتداولة على احتياجات رأس المال العامل

ترتبط سرعة دوران الأصول والخصوم المتداولة باحتياجات رأس المال العامل وبالتالي لها تأثير عليه كالأتي:

-ففي حالة تباطئ معدل دوران الأصول المتداولة (ماعدا النقدية) عن معدل دوران الخصوم المتداولة (ماعدا السلفات المصرفية) هنا يتوفر لنا مورد رأس المال العامل (BFR<0) ،أي هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المنشأة.

-وفي حالة العكس أي زيادة سرعة دوران الأصول المتداولة عن سرعة دوران الخصوم المتداولة يصبح لدينا احتياج رأس المال العامل(BFR>0) ،أي المنشأة لم تبحث عن موارد إضافية ،مدام ضمان التسديد موجود والمتمثل في كبر حجم المخزون أو بعض الحقوق.

3.4.2.2.3.تأثير الأصول المتداولة على الخزينة

تتأثر الخزينة ايجابيا أو سلبيا بعناصر الأصول المتداولة وذلك على النحو التالي:

❖ تأثير الأصول المتداولة سلبيا على الخزينة ويرجع سبب ذلك إلى:

-الارتفاع الكبير في المخزون

-ارتفاع القيم المستحقة (الزبائن)

وعند ارتفاع عنصرين سابقين الذكر عن موارد الاستغلال يؤدي ذلك إلى ارتفاع احتياجات رأس المال العامل عن رأس المال العامل مما يؤثر سلبيا على الخزينة (خزينة سالبة) ،وبالتالي تضطر المنشأة للجوء إلى أموال خارجية(قروض بنكية) لتمويل دورة الاستغلال.

❖ تؤثر الأصول المتداولة ايجابيا على الخزينة في حالة تخفيض احتياجات رأس المال العامل وذلك عن طريق زيادة في العناصر الآتية :

-زيادة أسعار المنتوجات

-محاولة تقليص مدة التخزين

-تقليص مهلة ائتمان الزبائن

-محاولة تمديد مهلة تسديد الموردين

3.3. تحليل القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية

من خلال هذا المبحث نتناول التحليل المالي لعناصر الأصول المتداولة وذلك وفقا للتحليل العمودي والأفقي لقائمة المركز المالي ، ثم نتطرق لمعدلات الدوران الخاصة بها من خلال النسب المشتركة، ويرجع ذلك لتناولنا هذا العنصر من القائمة .

1.3.3.نسب قائمة المركز المالي و تحليل اتجاه التغيرات للأصول المتداولة

من خلال هذا المطلب نتناول نسب قائمة المركز المالي و تحليل اتجاه التغيرات للأصول المتداولة .

1.1.3.3. نسب قائمة مركز المالي

سنقوم بحساب النسب المالية الخاصة بالأصول المتداولة في قائمة المركز المالي من خلال هذا الفرع.

1.1.1.3.3.نسب الأصول المتداولة(نسب التناسق الأصول المتداولة)

تمثل الأصول المتداولة الوسائل الاقتصادية التي يقتنيها المنشأة بقصد الاتجار فيها وتحقيق ربح من وراء ذلك،ولهذا يكون عمرها الإنتاجي اقل من سنة ،وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على تشغيل الأموال في الأنشطة الجارية ،ويتم استخراج هذه النسبة : الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

ومن الطبيعي أن تتأثر هذه النسبة بطبيعة عمل المنشأة ،فإذا كانت المنشأة تجارية تتجه هذه النسبة إلى الارتفاع وكلما زاد حجم النشاط في هذه المنشآت ،لا بد أن يرافقه ارتفاع مناسب لهذه النسبة أيضا بينما يلاحظ في المنشآت الصناعية أن هذه النسبة تتأثر بحجم النشاط الإنتاجي فقط ،بينما يكون لطبيعة عمله تأثير اقل مفعولا من حجم النشاط أي المنشآت الصناعية تكون النسبة فيها اقل من المنشآت التجارية[85] (ص:128) .

ولكي نستطيع الحكم على قرارات استثمارية في المنشآت الاقتصادية ،يجب أن نستخرج نسب أكثر تفصيلا من هذه النسبة ،نبين فيها نسبة كل أصل من الأصول المتداولة بالنسبة لإجمالي الأصول المتداولة، وكذالك نسبة كل أصل من الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ذلك لمعرفة أوجه تخصيص مصادر التمويل على مجالات الاستثمار المختلفة، التي تقدم دليلا على مدى عقلانية استخدام الأموال في الأغراض الاستثمارية. وتتمثل هذه النسب في:

– نسبة المخزون [112] (ص:180)= المخزون/ الأصول المتداولة

–نسبة المدينين= المدينون/ الأصول المتداولة

–نسبة النقدية= النقدية/ الأصول المتداولة

– نسبة المخزون[113] (ص:34) = المخزون / مجموع الأصول

-نسبة المدينين= المدينون/ مجموع الأصول

-نسبة النقدية= النقدية / مجموع الأصول

من خلال هذه النسب يستطيع المحلل المالي الوقوف على نسبة كل أصل من الأصول المتداولة مقارنة بإجمالي الأصول المتداولة ،وعليه يستطيع المحلل تكوين الحكم الأولي على درجة استثمار الأصول في المجالات المختلفة إلا أن هذه النسب سوف تكون أكثر دلالة إذا تمت مقارنتها بنسب السنوات السابقة.

- كما يمكن استخراج نسبة صافي رأس المال العامل * والتي تقيس الجزء المتبقي من الأصول المتداولة بعد سداد الالتزامات الجارية التي يمكن للمنشأة استخدامه في عملياتها التشغيلية (هذه النسبة تمثل تغطية رأس المال العامل لجزء من الأصول المتداولة .[112] (ص:183)

وتتمثل هذه النسبة في [114] (ص:138): صافي رأس المال العامل الإجمالي /الأصول المتداولة

كما يمكن الإشارة هنا أن هذه النسبة تدعى أيضا بنسبة تمويل الأصول المتداولة .

2.1.1.3.3.نسبة السيولة

تنقسم نسبة السيولة إلى :

1.2.1.1.3.3.نسبة التداول(نسبة السيولة العامة): تدل نسبة التداول على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة وبشكل عام تعتبر الزيادة في نسبة التداول مؤشر على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ولكن النسبة بحد ذاتها لا تعطي غالبا أي مؤشر أو مدلول نهائي عن مركز السيولة في المنشأة، أي هل هو في تحسن أو تراجع ، ولذلك لابد من مقارنة النسبة بمعيار للحكم عليها والمعيار قد يكون نسبة التداول في السنوات السابقة لنفس المنشأة أو نسب التداول للمنشآت الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة (معيار الصناعة).

ومن وجهة نظر المقرضين زيادة نسبة التداول تخفض من درجة المخاطرة المرتبطة بديونهم ولكن من وجهة نظر الإدارة وملاك المنشأة ارتفاع هذه النسبة زيادة عن الحد اللازم غير مفضل، لأن هناك كلفة لكل دينار مستثمر في الأصول المتداولة، أي أن زيادة نسبة التداول عن الحجم المناسب يؤثر على الربحية سلبيا، وفي نفس الوقت ومن جهة أخرى فإن تخفيض الاستثمار في الأصول المتداولة دون الحد اللازم قد

*- رأس المال العامل عند أنقلوساكسو هو صافي رأس المال العامل

يؤدي إلى أن تواجه المنشأة صعوبة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وصعوبة الحصول على قروض قصيرة الأجل.

وبالتالي فإن الإدارة الجيدة تتطلب إيجاد توازن بين حاجات المنشأة إلى النقدية في الأجل القصير (أي أن الأصول المتداولة يجب أن تكون كافية حتى يكون وضع المنشأة جيد من حيث قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل)وفي نفس الوقت المحافظة على بقاء الاستثمارات في الأصول المتداولة ضمن حاجات المنشأة في الأجل القصير ومستوى المبيعات وأن لا تزيد عنها[115] (ص:61)، ومنه:

نسبة التداول [116] (ص:124)= الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة

هناك اتفاق كبير من المحللين الماليين على أن النسبة المعيارية للسيولة هي 2/1 (0.5) ورغم هذا الاتفاق إلا أن ذلك يتوقف على عاملين رئيسيان لكل منشأة هما[85] (ص:132):

-طبيعة نشاط الإنتاجي المنشأة ، -حجم نشاط المنشأة

وليس بالضرورة أن النسبة المعيارية للسيولة في المنشأة التجاري هي نفس نسبة في المنشأة الصناعي.

-والبعض يحلل هذه النسبة على أساس رأس المال العامل بحيث:

-إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 فإن FR موجب ،أي المنشأة تستطيع الوفاء بديونها قصيرة الأجل إذا تم تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة[117] (ص:163).

- إذا كانت هذه النسبة تساوي 1 فإن FR يساوي 0 ،هناك مطابقة بين الأصول المتداولة وديون قصيرة الأجل (توازن مالي أدنى (غير كافي))وأي تغير أو تذبذب في دورة الاستغلال تؤثر على نشاط المنشأة ويخل التوازن .

- إذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن FR سالب، أي المنشأة لا تستطيع الوفاء بديونها .

•كما أن للأصول المتداولة تأثير كبير على نسبة السيولة ،بحيث إن توفير الأصول المتداولة بالكمية اللازمة(مناسبة)، يؤدي إلى زيادة السيولة (نسبة السيولة) وبالتالي لها أهمية كبيرة في تأثير على المنافع التالية: [118] (ص:61)

-الثقة ،وكلما ارتفعت السيولة تتزايد بنسب طردية العلاقة مع المتعاملين.

-زيادة القدرة على الالتزامات وخاصة الطارئة منها دون التعرض لخطر الإفلاس أو الشك في التسديد.

- سهولة الحصول على متطلبات الكلف التشغيلية .

-سهولة الاختيار وذلك لتعدد مصادر(مثل بيع سلع والخدمات المتوفرة، بيع الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، الاقتراض من البنوك) التجهيز والتوريد لعناصر الإنتاج والقدرة في الحصول على أفضل الأسعار.

ويمكن أن نوضح نسبة التداول بنسبتين أكثر ضمانا منها وهما:

1.1.2.1.1.3.3.نسبة السيولة السريعة :

تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات، وبين الخصوم المتداولة المتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى.،وتوضح مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة [102] (ص:917)= حقوق الزبائن +المتاحات / الخصوم المتداولة

تعتبر هذه النسبة أضيق نسب التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة في وقت محدد،ولقد تم استبعاد المخزونات التي تعتبر أصعب العناصر تحول إلى النقدية بسبب التلف وهبوط الأسعار ،كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمنشأة. [119] (ص:74)

كما اتفق المختصين أن نسبة السيولة السريعة المعيارية التي تم الاتفاق عليها هي 1 مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على هذه النسبة.

2.1.2.1.1.3.3. نسبة النقدية أو السيولة الحالية : تعتبر هذه النسبة اكبر تشددا من نسبة السيولة السريعة إذ تأخذ بعين الاعتبار النقدية الحاضرة في الخزينة وفي البنوك فقط لقياس قدرة المنشأة على سداد التزاماته المستحقة ،وبالرغم من أن هذه النسبة تحدد القدرة الفورية للمنشأة على سداد التزاماته المستحقة التي قد تكون مرغوبة من قبل الدائنين ،إلا أنها تشكل ضعفا في السياسة الاستثمارية للمنشأة خصوصا ،إذا علمنا أن المنشأة الناتج هو الذي لا يعطل أمواله بدون استثمار حتى ولو كانت مؤقتة ،لأنها تؤثر على ربحية المنشأة [85] (ص:133)،

وتحسب وفق العلاقة التالية: نسبة النقدية[120] (ص:34) = المتاحات / ديون قصيرة الأجل

2.1.3.3. تحليل اتجاه التغيرات للأصول المتداولة

يمكن للمحلل من دراسة اتجاهات المجموعة المكونة لقائمة المركز المالي لمعرفة أثرها على التحليل المالي كمجموعة الأصول المتداولة أو الثابتة أو كليهما معا...الخ ،إلا أن ذلك لا يغني بأي حال من الأحوال عن دراسة الاتجاهات لمفردات هذه المجموعات، كدراسة بنود الأصول المتداولة كل على حدة، كما يستعمل هذا النوع من التحليل في التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي كما ذكرنا سابقا ،ونظرا لموضوع دراستنا نقوم بتحليل اتجاه التغيرات العناصر الأصول المتداولة فقط، ذلك لمعرفة درجة استقرارها وتذبذبها من فترة مالية إلى أخرى ،وكذلك لمعرفة تأثيرها على سيولة المنشأة وسياسة الائتمان المتبعة.

بحيث يتم استخراج نسبة لكل بند وفق العلاقات التالية:

-نسبة تغير المخزون= قيمة المخزون / قيمة المخزون في سنة الأساس

-نسبة تغير الذمم المدينة=قيمة الذمم المدينة / قيمة ذمم المدينة في سنة الأساس

- نسبة تغير النقدية= قيمة النقدية / قيمة النقدية في سنة الأساس

سنقوم فيما يلي بعرض مؤشرات الارتفاع والانخفاض لمجموعة الأصول المتداولة والمتمثلة في البنود التالية : [93] (ص:116،117)

1.2.1.3.3.النقدية

تكتسب دراسة اتجاهات النقدية اهتماما خاصا من المحللين لما لها من اثر هام على سيولة المنشأة من جهة وعلى تقييم أداء المنشأة في توظيف أموالها من جهة أخرى ،حيث الانخفاض في اتجاهات النقدية قد يعني ضعفا في السيولة بينما الارتفاع فيها مع الثبات النسبي لباقي بنود الأصول المتداولة قد يعني خللا في إدارة الاستثمارات .

2.2.1.3.3.الذمم المدينة

عند دراسة الاتجاهات في الذمم المدينة يكون من الضروري الربط بين هذه الاتجاهات وتلك المسجلة في حجم المبيعات ،حيث يعتبر ذلك مؤشرا على تبني المنشاة لسياسة البيع الأجل، أما إذا لم يرصد المحلل ارتفاعا مماثلا في المبيعات رغم ذلك الذي سجل في الذمم المدنية فان ذلك يعني مؤشرا سيئا على تراكمها وعدم قدرة المنشاة على تحصيل هذه الديون من أصحابها ،أما إذا كان الاتجاه في الذمم منخفضا فان ذلك قد يعني الكفاءة في تحصيل الذمم، أو إن المنشاة تتبع أصلا سياسة ائتمان متحفظة ،وهنا يجب على المحلل فحص المبيعات وان كانت قد تأثرت نتيجة لهذه السياسة .

3.2.1.3.3.المخزون

كما هو الحال عند دراسة الاتجاهات في الذمم المدينة ،وربطها بالمبيعات، فان من الضروري أيضا ربط ما يحدث من تغيرات في المخزون بتلك المسجلة في المبيعات ،فالزيادات في المخزون قد تعطي مؤشرا على تزايد النشاط في المنشأة وتوسعها فيه بشرط أن يترافق ذلك مع زيادة في المبيعات ،وإلا فان ذلك قد يدل على تكدس المخزون في المنشاة تحسبا لزيادة الطلب عليه ،أو عجزا في تصريف ذلك المخزون .

أما الانخفاض في اتجاهات المخزون ،وإذا صاحبها ارتفاعا في حجم المبيعات فان ذلك يعتبر مؤشرا ايجابيا على قدرة المنشاة على تسويق مخزونها وسرعة دورانه ،مما سيؤثر على سيولة المنشاة من جهة ورفع عدد مرات الاستثمار فيه من جهة أخرى وهو ما سينعكس حتما وبشكل ايجابي على نتائج الأعمال في نهاية المطاف.

2.3.3.النسب المشتركة

في هذا المطلب نتناول تحليل الأصول المتداولة بواسطة النسب المشتركة ،وفي الأخير استخراج كيف تؤثر الأصول المتداولة على النسب المشتركة وعلى نسب قائمة المركز المالي لأن لها نفس التأثير على النسبتين معا.

1.2.3.3. النسب المشتركة

النسب المشتركة هي العلاقات السببية التي يشترك فيها عنصر أو أكثر يقتبس من قائمة المركز المالي مع عنصر أو أكثر من قائمة الدخل ،حيث يمكن الحصول عن تفاعل هذه العلاقة على مؤشر يفيد في احد مجالات قرارات الاستثمار ،أو تقييم جانب من جوانب نشاط المنشأة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة لذلك يميل الكثير إلى تسمية النسب المشتركة بنسب التشغيل أو النشاط ،إذ يستفاد منها مع مؤشر السيولة للحكم على مقدرة المنشأة على: [121] (ص:93)

-الحكم على مقدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها الجارية (قصيرة الأجل)

-الحكم على مقدرة المنشأة في توليد الإيرادات التشغيلية

وتتمثل النسب المشتركة للتحليل المالي في معدلات الدوران لبيان مؤشر كفاءة استخدام الأصول المنشأة في توليد إيرادات التشغيل (المبيعات) ، إذ ترتبط الإدارة الرشيدة السيولة بنجاح المنشأة في تشغيل أموالها بحكمة وكفاءة، فإذا كانت المنشأة تستخدم معدلات لدوران الأموال المستثمرة في النشاط للحكم على مدى كفاءة استخدامه، فإن هذه المؤشرات تقدم الحكم على كفاءة تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة.

ولتحقيق هذه الأغراض يلجأ المحلل المالي إلى استخدام النسب التالية :

1.1.2.3.3. معدل دوران رأس المال العامل

يشير معدل دوران رأس المال العامل إلى مقدار المبيعات الذي يولد كل دينار من صافي رأس المال العامل ،ولقياس كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد المرات التي يدورها خلال السنة المالية الواحدة لذلك كلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف هامش الربح بمقدار عدد المرات التي دارها، وللتعبير عن هذه النسبة تستخدم المعادلة التالية :

معدل دوران رأس المال العامل بالمرة [121] (ص:66) =المبيعات / متوسط رأس المال العامل

ويمكن احتسابه باليوم= 360/ معدل دوران رأس المال العامل بالمرة

ويمكن حسابه باختصار وفق العلاقة التالية:

معدل دوران رأس المال العامل باليوم [114] (ص:138)= (رأس المال العامل/ المبيعات) × 360*

---

*-360 يعبر عن عدد أيام السنة التجارية ،وكلما قل عدد أيام فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة سياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المنشأة .

2.1.2.3.3. معدل دوران المدينين:

تبيع المنشآت بضائعها بالآجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها، لذا فإن دفاتر هذه المنشآت تظهر ما يعرف بالذمم المدينة ،وهو ما للمنشأة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالأجل، وتسعى هذه المنشآت بعد ذلك لتحصيل هذه الديون وتحويلها إلى نقد لاستخدامها مرة أخرى في شراء البضائع ومن ثم بيعها، لذا فإن هذه النسبة تقيس كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المنشأة وربحيتها. ويستخدم المحلل المالي لهذا الغرض الصيغة لاستخراج معدل دوران الذمم المدينة . ويحسب بالنسبة التالية:

معدل دوران الذمم المدينة بالمرة [119] (ص:78) = المبيعات/ متوسط الذمم المدينة *

متوسط الذمم المدينة=(الذمم المدينة أول المدة +الذمم المدينة آخر المدة)/ 2

ويقصد هنا بالذمم المدينة :المدينون وأوراق القبض.

ويمكن اشتقاق هذه النسبة باليوم وفق المعادلة التالية:

متوسط فترة التحصيل باليوم [119] (ص:78)= 360 / معدل دوران الذمم المدينة بالمرة
أو معدل دوران المدينين باختصار :

معدل دوران الذمم المدينة باليوم = (الذمم المدينة/ المبيعات) ×360

على العموم يجب مقارنة معدل دوران المدينين دائما بمعدل دوران الدائنين، ويجب أن يكون مدة دوران الدائنين أعلى من معدل دوران المدينين[114] (ص:140) ،حتى تتمكن المنشأة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة ستجد المنشأة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها.

وعليه معدل دوران الذمم الدائنة [91] (ص:160) = المشتريات/ الذمم الدائنة

فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة باليوم = 360/ معدل دوران الذمم الدائنة

نقصد بالذمم الدائنة:الدائنون ،الموردون، أوراق الدفع

3.1.2.3.3. معدل دوران المخزون

يقصد بمعدل دوران المخزون عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة ويستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات المنشأة خلال السنة الواحدة ،فهو المؤشر يبين كفاءة المنشأة

* - نضع متوسط الذمم المدينة أو الرصيد النهائي لها

في توظيف الأموال بالمخزون الذي تتاجر به ،إذ أن ارتفاع المعدل من خلال عدد مرات دورانه يبين كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، ذلك للارتباط الوثيق بين الأرباح المتحققة ودوران المخزن[113] (ص:67).
نقوم باحتساب بصفة إجمالية وفقا للمعادلة التالية:

معدل دوران المخزون بالمرة [92] (ص:585) = تكلفة شراء البضاعة المباعة/ متوسط المخزون

متوسط المخزون* =(بضاعة أول المدة +بضاعة آخر المدة)/ 2

معدل دوران المخزون باليوم (فترة التخزين) = 360 * / معدل دوران المخزون

ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة مقارنة معادلات دورات المخزون وفترة بقائه في المخازن بمعادلات الدورات المسجلة في الأعوام الماضية لنفس المنشأة ،كما يمكن الاستعانة بالنتائج المسجلة في المنشآت المشابهة للحصول على تقييم أفضل لأداء المنشأة في هذا المجال.
كما يمكن حساب معدلات الدوران حسب كل نوع من المخزونات :

– في حالة منشأة صناعية :

–معدل دوران المواد الأولية[122] (ص:255)= المخزونات من المواد الأولية ×*365 يوم=عدد أيام الشراء
المشتريات السنوية للمواد الأولية(خارج الرسم)

تمثل هذه النسبة المدة التي يستغرقها مخزون مواد الأولية داخل مخازن المنشأة، أوهي المدة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ دخول إلى المخازن أو إلى ورشات الإنتاج.

–معدل دوران إنتاج التام [122] (ص:256)=(مخزون من إنتاج تام/سعر تكلفة المبيعات السنوية)×365 يوم

*-في المنشآت الصناعية يكون المخزون عبارة عن البضاعة الجاهزة.
*- 360 يوم تمثل عدد أيام السنة التجارية،وكلما قلت فترة التخزين كلما كان ذلك أفضل للمنشأة ،فتكاليف التخزين تصبح أقل وسيولة تتحسن ،وحاجة المنشأة إلى الأموال تقل.
* بعض الكتب يعتمد على 365 يوم أي عدد أيام السنة المدنية ،لكن من أفضل اعتماد على سنة تجارية لأن كلما قلت عدد الأيام كلما كان ذلك أفضل.

–في حالة منشأة تجارية :

–معدل دوران البضاعة [122] (ص:255) = مخزونات البضاعة ×365 يوم=عدد أيام الشراء
مشتريات البضاعة السنوية(خارج الرسم)

أو

معدل دوران البضاعة[123] (ص:129)=(مخزونات البضاعة/ مشتريات البضاعة (خارج الرسم)) ×360 يوم

تمثل هذه النسبة الفترة التي تستغرقها البضاعة المشتراة لكي يعاد بيعها على حالها من طرف المنشأة. [122] (ص:255)

وكلما كانت عدد الأيام قليلة كلما دل ذلك على سرعة معدل الدوران وبالتالي يشر على زيادة الربح ،ومن ثم الانتقال إلى شراء مخزون جديد وممارسة عملية جديدة ،وهكذا...

4.1.2.3.3. معدل دوران الأصول المتداولة

وتظهر هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استثمار مواردها المالية المتاحة في أصولها المتداولة، وكذلك الأمر في مساهمة هذه الأصول في المبيعات المحققة، وارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد على كفاءة المنشأة[119] (ص:79)، وتحسب وفق النسبة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة[124] (ص:249)= صافي المبيعات/ مجموع الأصول المتداولة

5.1.2.3.3. معدل دوران مجموع الأصول

تتأثر هذه النسبة بكل النسب الأخرى ذات العلاقة بالأصول ،وينظر إليها كمقياس أشمل للكفاية ،نظرا لكونها مؤشرا لقدرة مجموع الاستثمارات في الأصول على تحقيق رقم المبيعات كما أنها تشير إلى كفاءة الإدارة في الاستفادة من جميع الموجودات في تحقيق عملياتها البيعية ،ويلاحظ أن ارتفاع هذه النسبة دالة على كفاءة المبيعات ،أو على نقص في الاستثمارات في الأصول ،بينما يدلل نقصانها على عدم استغلال الأصول بكفاءة أو بزيادة لا لزوم لها في الاستثمار أو انخفاض مستوى المبيعات [119] (ص:63)، ويحسب وفق النسبة التالية: معدل دوران مجموع الأصول [124] (ص:247)= صافي المبيعات/ مجموع الأصول

2.2.3.3. تأثير الأصول المتداولة على نسب قائمة المركز المالي والنسب المشتركة

يمكن استخراج تأثير الأصول المتداولة على نسب قائمة المركز المالي والنسب المشتركة كالأتي:

1.2.2.3.3. القياس والتقييم للأصول المتداولة*

– إن أهمية قياس وتقييم المخزون باعتباره أحد أهم عناصر الأصول المتداولة من حيث كبر حجمه بالمقارنة مع أي عنصر من هذه العناصر ،بالإضافة إلى انه يدخل في تحديد نتيجة الأعمال(من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المحاسبية) ،كما أن أي خطأ في قياسه أو تقييمه يقدم أرقاما غير صحيحة لمجموع الأصول المتداولة ،وبالتالي لإجمالي الأصول، علما بأن أثر هذا الخطأ سوف يؤثر على حقوق الملكية لكون أن المخزون يدخل في تحديد تكلفة البضاعة المباعة ،وبطبيعة الحال فإذا كان احد عناصره غير صحيحة فان مجمل الربح وصافي الربح يكون النتيجة غير صحيحة ،بالإضافة إلى ذلك ،فان مخزون أخر المدة هو المخزون في أول مدة للفترة المحاسبية التالية ،وبالتالي يترك أثر على أرصدة حسابات الفترة المالية التالية .

إذن فان تقييم وقياس المخزون يترك أثاره الواضحة على التحليل المالي ،باعتبار أن بيانات القوائم المالية المادة الخام التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل مجالات متعددة تنعكس على احتساب رأس المال العامل واحتياجاته، وعلى إجراء المقارنات في الفترة المحاسبية المختلفة وعلى مقارنة معدل دوران المخزون السلعي وجميع المعايير الأخرى المرتبطة بعنصر المخزون السلعي.

–فيما يخص الذمم المدينة وبالضبط في تحديد صافي المدينين الذي يتأثر بعنصر التقدير الشخصي في تقدير الديون المشكوك في تحصيله وبالتالي أي خطأ في هذا التقدير سيترك أثر على معدل دوران المدينين وبالتالي مجموع الأصول المتداولة ...أي سيترك أثر متسلسل على أدوات التحليل المالي .

*-مع العلم أن عنصر القياس والتقييم للأصول المتداولة له تأثير على كل الطرق والأساليب التحليل المالي التي تم تناولها في هذا الفصل .

2.2.2.3.3.المبادئ والفروض المطبقة على الأصول المتداولة وكيف تؤثر على النسب قائمة المركز المالي والنسب المشتركة

إن استخدام النسب المالية كأدوات للتحليل المالي تتأثر من زوايا عدة تحد إلى حد ملحوظ من فعاليتها وتنحصر هذه الزوايا في المبادئ والفروض ترتبط بيانات محاسبية التي تشتق منها هذه النسب، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

– إن فرض ثبات وحدة النقد للأصول المتداولة يجعل قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء المنشأة ،هذا ما يفقد النسب المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها وبالتالي تأثر على تقييم الأداء الحالي للمنشاة أو اتجاهاته المستقبلية.

– وفيما يخص معدلات الدوران (معدلات النشاط) التي يتم استخراجها استنادا لرقم الأعمال(المبيعات) في قائمة الدخل، وطبقا لمبدأ الاستحقاق الذي ينص بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من إيرادات وما يقابلها من مصروفات ،سواء تم تحصيل الإيراد أم لم يتم ،وسواء سدد المصروف أو لم يسدد ،واستنادا لذلك فقد تحقق المنشأة ربحا محاسبيا ولكنها قد تعاني من عسر مالي ،بسبب ضعف السيولة ،إذن حسب هذا المبدأ يصعب استخدام قائمة الدخل في تحديد سيولة المنشأة ،وبالتالي أي خلل في رقم الأعمال يؤثر على معدلات النشاط وبالتالي يؤدي هذا الأثر إلى اتخاذ قرارات غير مناسبة.

–بالإضافة إلى تعدد أساليب القياس والإفصاح كما تحدثنا سابقا يترك للمنشاة اختيار ما تراه منها مناسبا بشرط التمسك في تطبيقها بمبدأ الاتساق أو التماثل ،ذلك يجعل من البيانات المحاسبية والمحتواه في القوائم المالية المنشورة وكذلك النسب المالية التي تشتق منها غير قابلة للمقارنة بسبب تعدد أساليب قياس الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها تلك البيانات .ومثال على ذلك فإن تكلفة البضاعة المباعة لمنشاة تعتمد طريقة "الوارد أولا صادر أو لا"في قياس مخزونها السلعي ،ستختلف حتما عن تكلفة البضاعة المباعة لمنشاة مناظرة لها في النشاط لكنها تعتمد "طريقة الوارد أخيرا صادر أو لا" في قياس هذا المخزون .من هنا فان جميع المؤشرات التي تعتمد على تكلفة البضاعة المباعة بدءا من معدل دوران المخزون مثلا،أو هامش الربح...الخ تعتبر مضللة.

زد على ذلك فان السماح باستخدام البدائل المتعددة للقياس المحاسبي يؤدي إلى إجراء تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة ،ويوفر الفرصة أمام إدارة المنشأة لاستغلال هذه الميزة في تحسين صورتي ربحية المنشأة ومركزها المالي ،ذلك يقلل الطبع من مصداقية النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء المنشأة.

خلاصة الفصل

لقد عرف التحليل المالي تطورا كبيرا عبر التاريخ بسبب ازدياد الحاجة إليه، ومن خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل نلاحظ أن هناك توسع كبير في رقعة التحليل المالي وتم تقسيمه إلى مراحل وأنواع متعددة ليؤدي دوره بشكل عملي وفعال، بحيث انتقل من تحليل مالي كلاسيكي (انتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية) إلى تحليل مالي حديث للقوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبة الدولية كما أن التحليل المالي الحديث ينقسم بدوره إلى تحليل أفقي وعمودي للقوائم المالية، إضافة إلى المؤشرات المالية التي تنقسم حسب مدخل السيولة ومدخل الوظيفي للميزانية ،وإلى مجموعة النسب المالية التي تنقسم كذلك حسب الهدف وحسب المعلومة المراد الحصول عليها من القوائم المالية ،كنسب مالية خاصة بقائمة المركز المالي والخاصة بقائمة الدخل ونسب المشتركة بين هاتين القائمتين ،بالإضافة إلى الروافع التي لها علاقة بالأصول المتداولة بطريقة غير مباشرة ،وكل هذه الطرق والأساليب التي تطرقنا إليها خلال هذا الفصل تم تطبيقها فقط على الأصول المتداولة سواء تطبيقها بطريقة مباشرة على الأصول المتداولة أو بطريقة غير مباشرة كتأثير الأصول المتداولة على البنود الأخرى مثل المبيعات، وفي الأخير توصلنا إلى أن القياس والتقييم للأصول المتداولة له تأثير كبير على التحليل المالي.

وفي الفصل الموالي نحاول التطرق إلى ما تناولناه في الدراسات النظرية تطبيقه في دراسة حالة لمنشأة البناءات المعدنية بالبليدة .

الفصل4

دراسة حالة منشأة البناءات المعدنية بالبليدة

إن الجانب النظري الذي تم التعرض له سابقا لابد من إعطائه بعدا آخرا من خلال دراسة حالة تطبيقية على النظام المحاسبي المالي في إحدى المنشآت الاقتصادية الجزائرية ،وتم اختيار منشأة البناءات المعدنية بالبليدة بسبب تناسبها وملائمتها مع موضوع دراستنا وهذه الأخيرة كغيرها من المنشآت الجزائرية تبنت هذا النظام إبتداءا من 2010/01/01 .

وعليه خلال هذا الفصل نتطرق إلى المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره عليها من حيث إعادة تصنيفها ومعالجتها ،إضافة إلى ما مدى تأثيره على التحليل المالي للأصول المتداولة للمنشأة ،وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول:الأصول المتداولة قبل وبعد تبني النظام المحاسبي المالي في منشأة البناءات المعدنية بالبليدة
- المبحث الثاني: أثر تبني SCF على المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة
- المبحث الثالث:أعمال نهاية السنة للأصول المتداولة والتحليل المالي لها

1.4.الأصول المتداولة قبل وبعد تبني النظام المحاسبي المالي في منشأة البناءات المعدنية بالبليدة

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى تقديم منشأة البناءات المعدنية وإلى طبيعة أصولها المتداولة قبل وبعد تبني النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى ذلك قامت هذه الأخيرة خلال سنة 2010 بعملية المسح وإعادة الهيكلة لأصولها المتداولة لسنوات السابقة .وسنتناول كل هذا وفق المطالب الآتية.

1.1.4. تقديم منشأة البناءات المعدنية

منشأة البناءات المعدنية هي منشأة وطنية ،وتعتبر من أقدم المنشآت في الجزائر ،وسنتعرض لتقديمها وفق ما يلي :

1.1.1.4. تعريف المنشأة

منشأة البناءات المعدنية (CR METAL) ،هي عبارة عن منشأة مساهمة (S.P.A)* رأس مالها 100.000.000دج،مقسم إلى 20.000 سهم بقيمة اسمية 5000دج للسهم.

– هي فرع من فروع المنشأة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية (ENCC) ، ذات إدارة شبه مستقلة من ناحية التسيير المالي والإداري، مقرها الاجتماعي للفرع يقع بنهج كريتلي مختار رقم 130، البليدة .

المقر الاجتماعي لمجمع (ENCC) يقع بوهران ويتفرع إلى 11 وحدة :

–المنشأة الجزائرية للتجهيزات الصناعية الساحل الأحمر حسين داي
– منشأة الإنتاج الميكانيكي والنحاسي–عنابة
– منشأة البناء المعدني –البليدة
– وحدة تنقية تجارية– حسين داي
– منشأة انجاز التجهيزات النحاسية– غليزان
– منشأة التركيب والصيانة الصناعية – سطيف
– منشأة التركيب والصيانة الصناعية – حميز
– منشأة التركيب والصيانة الصناعية–نعامة
– منشأة التركيب والصيانة الصناعية – وهران
– خلية حاسي عامر– وهران

*- (S.P.A):Société Par Action

–رقم هاتفها:025291820 و025414481

– رقم الفاكس فهو:025413286 ، بريدها الالكتروني: www.crmetal.spa.com

عرفت المنشأة عدة تطورات حيث يعود تاريخ إنشائها سنة 1953، بقرار من والي الجزائر ،تحت اسم(J.CARMELI)نسبة لمالكها، وفي سنة 1963 بعد الاستقلال أصبحت ملكا للدولة، إلا أنها لم تصبح وطنية إلا بعد سنة 1964 ،تحت اسم المنشأة الوطنية للمنشآت الحديدية (ENCM)، وفي سنة 1975ارتبطت هذه المنشأة بالمنشأة الوطنية للبناء (SN.METAL)و مقرها في العاصمة، وكانت تضم عدة وحدات، ونظرا لتوسيع هذه المنشأة عجزت عن تسيير شؤونها فانقسمت بدورها إلى أربع منشآت مستقلة هي:

– المنشأة الهياكل المعدنية والنحاسية

–عمارات حديديةBATIMITAL

– منشأة العربات FEROVETAL

–المنشأة الوطنية للمعدات والأشغال العمومية

وكان لهذا الانقسام أهداف تتمثل فيما يلي :

–تخفيف العبء الذي كان على عاتقها

–توفير مناصب الشغل على أنحاء الوطن

كانت المنشأة آنذاك تسير تحت نظام الاقتصاد الموجه من طرف الدولة، لكن بالانتقال إلى اقتصاد السوق،وجدت الدولة أن منشآتها عاجزة عن تسديد ديونها اتجاه البنوك، فاضطرت إلى التطهير المالي لمنشآتها اتجاه البنوك، من بينها التطهير المالي للمنشأة (ENCC) في سنة 1994.

وفي سنة 2001، و بعد الدراسات التي قامت بها المنشأة الأم (ENCC)، تبين لها أنها غير قادرة على أداء مهامها ،وهذا راجع إلى أن معظم الوحدات عرفت عجزا ماليا (حوالي 90 وحدات من بين 11وحدة)، لذا عملت على منح كل وحدة استقلاليتها على شرط أن تغطي كل الوحدات ديونها اتجاه المنشأة الأم، وبالفعل في جويلية 2001، أخذت جميع وحدات (ENCC)شبه استقلال ،حيث تغير اسم جميع الوحدات من بينها وحدة البليدة(ENCC)، إلى منشأة البناءات المعدنية CR METAL.

في أفريل 2002، تحصلت منشأة البناءات المعدنية على شهادة الجودة العالمية (ISO9001) من طرف منظمة الشهادات الأجنبية(SGS) كون المنشأة تعد إنتاجية خدمية.

2.1.1.4. مهام المنشأة

منشأة البناءات المعدنية تعمل على إنتاج وصناعة وتسويق الخدمات لمختلف النشاطات:

– صناعة الصفائح الحديدية: عمارات صناعية، مخازن، هياكل صناعية.

–صناعة كل الهياكل المعدنية :خزان ،العوازل ،صناعة الجسور.

–صناعة التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها: العناصر الخاصة بمعامل الاسمنت،الأجر،تجهيزات خاصة بالرافعات

–صناعة القوالب الحديدية: مواد البناء ،مختلف الأشغال العامة

– صناعة القفالة :الأبواب،الدرج،النجارة الحديدية

3.1.1.4. الهيكل التنظيمي لمنشأة البناءات المعدنية بالبليدة

تحتوي المنشأة على مديرية عامة تتفرع بدورها إلى:

مديرية التخطيط وللتسيير ،مديرية الإدارة والمحاسبة، المديرية التجارية ،المديرية التقنية

1.3.1.1.4. المديرية العامة

تتكون المديرية العامة من مسؤول المديرية وسكرتيرا ،بحيث تتمثل مهام مسؤول المديرية في:

– مراقبة تسيير كل نشاط وكل مصلحة على حدى والربط والتنسيق فيما بين جميع المصالح والأقسام
– ضمان السير الحسن للمنشأة لتحقيق نتيجة جيدة
– التحكم في العطل السنوية للعمال

2.3.1.1.4. مديرية التسيير والتخطيط

تنقسم إلى هذه المديرية إلى: الأمانة، المكلف بالإعلام الآلي ،مصلحة التسيير.

تعمل هذه المديرية على تحقيق الانسجام بين مصالح و أقسام المنشأة ومراقبة التسيير من خلال توفر المعلومات المتكاملة عن نتائج التقارير وتحقيق تخطيط محكم في ضوء إستراتيجية عمل منظمة وموزعة على باقي أقسام ومصالح الشركة مما تحقق الانسجام والتكامل في العمل.

3.3.1.1.4. مديرية الإدارة والمحاسبة

تنقسم هذه المديرية إلى: الأمانة ، قسم المالية والمحاسبة ،قسم الموارد العامة

هذه المديرية تعتبر حلقة وصل بين جميع الوظائف حيث تقوم بجمع المعلومات والبيانات وجميع الأعمال التي تقوم بها مختلف مصالح وأقسام المنشأة وتتمثل مهامها في:

– متابعة العمليات الحسابية والمالية للمنشأة بصفة دائمة

– مراقبة الميزانية وتحديدها يوميا وسنويا مع التدقيق على صحة الحسابات الموجودة في الميزانية المراقبة والتحليل الشهري والسنوي للخزينة

كما أن قسم المالية والمحاسبة يتفرع إلى: مصلحة مالية ،مصلحة المحاسبة

ويتفرع قسم الموارد العامة إلى : مصلحة الموارد العامة ،المكلف بالتبرعات ،مصلحة الموارد البشرية.

4.3.1.1.4. المديرية التجارية

تنقسم هذه المديرية إلى: الأمانة ، القسم التجاري، قسم التموين.

كما يضم القسم التجاري ينقسم إلى : مصلحة التركيب، مكلف بالتحصيل ،مكلف بالتسويق، المصلحة التجارية، مصلحة الإرسال.

تتمثل مهام المديرية التجارية في احترام البرنامج الخاص للمنشأة ويعتبر القسم التجاري الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في نشاطها نظرا للدور الذي تقوم به في تسويق المنتوجات من خلال المكلف بالتسويق .وتتمثل مهامها:

– بيع المنتوجات للزبائن

– الاتصال بزبائن المنشأة الدائمين في حالة توفير الإنتاج

– الإشراف على عملية نقل المنتجات للزبائن الدائمين في حالة وجود كميات كبيرة من المنتوجات

–مراقبة التفاصيل المتعلقة بعملية البيع والشراء بكل دقة

–إعداد تقرير شهري يحدد حجم المبيعات الشهرية لمعرفة التكاليف والمقارنة بين الأشهر من حيث المبيعات

5.3.1.1.4. المديرية التقنية

تضم المديرية التقنية ما يلي: الأمانة ،مصلحة المراقبة النوعية ،قسم الصيانة ،قسم الإنتاج ،قسم الهندسة.

تنحصر مسؤولية المصلحة الإنتاجية حول رفع وزيادة الإنتاج مع المتطلبات السوق وتتمثل مهام المصلحة في:

- احترام البرنامج الخاص بالمنشأة على مدى السنة
- مراقبة استعمال المواد الأولية والمعدات
- المشاركة في إعداد وتحديد الميزانية

أما مسؤولية مصلحة مراقبة النوعية فتتمثل في العمل على مراقبة نوعية المنتجات التي تقدمها المنشأة قصد تحقيق الجودة التي تحقق تقصى مبيعات وأقصى أرباح ممكنة.

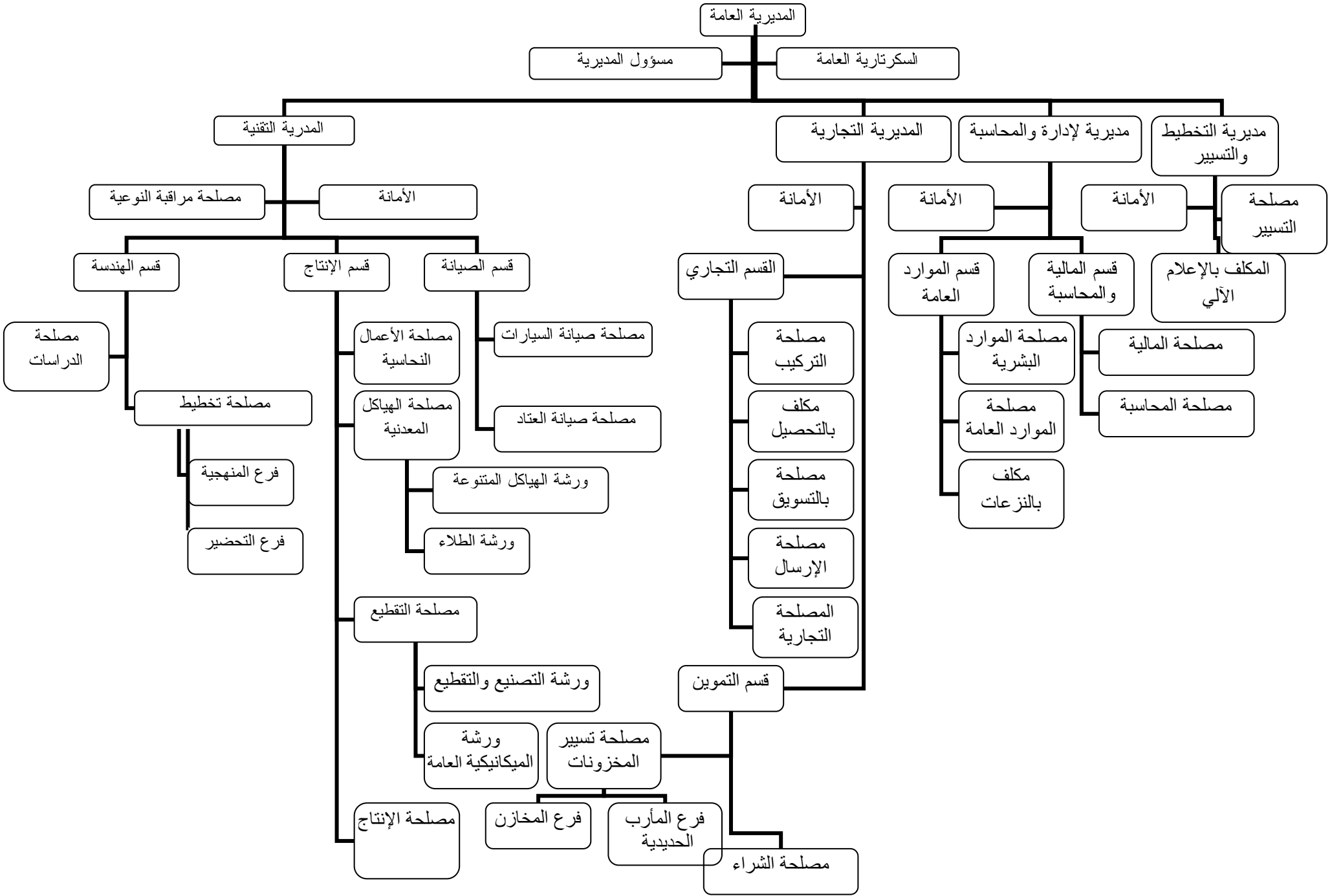
أما مصلحة الصيانة فإنها تعمل قبل الشروع في العملية الإنتاجية بمراقبة الآلات الإنتاجية والمعدات وهذا تحسبا لأي حادث قد يعرقل عملية الإنتاج ،وتقوم مصلحة الصيانة بصيانة السيارات وصيانة العتاد.

أما قسم الهندسة فيضم مصلحة الدراسات ومصلحة تخطيط الدراسات أين يتم التحضير والمنهجية .

نلاحظ أن لشركة الجانب التنظيمي يسمح بأن تكون عملية الاتصال بداخلها محكمة حيث نلاحظ أن كل قسم من الأقسام مرتبط بالأخر وكل مديرية مرتبطة بالأخرى وتنقسم الأقسام إلى مصالح وكل مصلحة إلى فروع ،وكل مصلحة تقوم بوظيفة معينة تتضمن السير الحسن لعمل المنشأة.

4.1.1.4.مخطط لهيكل التنظيمي للمنشأة

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى عرض مخطط شامل يوضح ا لهيكل التنظيمي للمنشأة وذلك وفق الشكل التالي:


المديرية العامة
مسؤول المديرية
السكرتارية العامة
المدرية التقنية
المديرية التجارية
مديرية لإدارة والمحاسبة
مديرية التخطيط والتسيير
مصلحة مراقبة النوعية
الأمانة
الأمانة
الأمانة
الأمانة
مصلحة التسيير
قسم الهندسة
قسم الإنتاج
قسم الصيانة
القسم التجاري
قسم الموارد العامة
قسم المالية والمحاسبة
المكلف بالإعلام الآلي
مصلحة الدراسات
مصلحة تخطيط
مصلحة الأعمال النحاسية
مصلحة الهياكل المعدنية
مصلحة صيانة السيارات
مصلحة صيانة العتاد
مصلحة التركيب
مكلف بالتحصيل
مصلحة بالتسويق
مصلحة الإرسال
المصلحة التجارية
مصلحة الموارد البشرية
مصلحة الموارد العامة
مكلف بالنزعات
مصلحة المالية
مصلحة المحاسبة
فرع المنهجية
فرع التحضير
ورشة الهياكل المتنوعة
ورشة الطلاء
مصلحة التقطيع
ورشة التصنيع والتقطيع
ورشة الميكانيكية العامة
قسم التموين
مصلحة تسيير المخزونات
مصلحة الإنتاج
فرع المخازن
فرع المأرب الحديدية
مصلحة الشراء

2.1.4.الأصول المتداولة قبل وبعد تبني النظام المحاسبي المالي

نتطرق لتصنيف الأصول المتداولة وفقا لميزان المراجعة بعد الجرد لسنة 2009 وميزانية الأصول الختامية للمنشأة ،وكيف قامت بإعادة تصنيفها عند تبنيSCF ،وذلك وفق مايلي.

1.2.1.4.طبيعة الأصول المتداولة قبل تبني SCF وفقا لميزان المراجعة بعد الجرد لسنة 2009

إن منشأة البناءات المعدنية تعمل على إنتاج وصناعة وتقديم خدمات لمختلف النشاطات ،هذا ما أدى لاحتوائها على عدة عناصر تدخل ضمن عناصر الأصول المتداولة ،وأهم عنصر في الأصول المتداولة الذي تعتمد علية المنشأة بشكل كبير ويعتبر العنصر الأساسي في عملية الإنتاج هو المخزون بكل أنواعه، حيث لديها عدة مكونات وعدة حسابات لهذا العنصر بشكل يصعب ذكر كل حساباته الفرعية لكثرة تنوعها ، إضافة إلى عدة أصناف أخرى متداولة تتمثل في صنف الحقوق .

1.1.2.1.4.الأصول المتداولة حسب ميزان المراجعة بعد الجرد لسنة 2009

لكبر حجم المنشأة ولطبيعة نشاطها وتنوعه يصعب التطرق إلى كل ما تحتويه المنشأة من المخزونات والحقوق وعليه تم الاعتماد على ميزان المراجعة بعد الجرد كمرجع لما تحتويه المنشأة من أصول متداولة متعلقة بسنة معينة(سنة 2009)،وذلك وفق الجدول التالي :

الجدول (4–1):الأصول المتداولة حسب ميزان المراجعة بعد الجرد لسنة 2009 [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]

وحدة القياس دج

رقم الحساب	البيان	رصيد مدين	رصيد دائن
3100	صفائح فولاذية (TOLES)	–	–
311000	صفائح فولاذية	14 565 111,50	
311002	صفائح فولاذية TN 40	437 715,53	
311003	شبكة معدنية PLATS METAL DEPLOY GRILLAGE	1 421 701,56	
31006	صفائح معدنية مضلعة		
31010	عارضة خلفية UPN ,UAP,UAC	6 251 133,42	
31011	عارضة HEB HEAIPN IPE	65 464 297,48	
31012	صفائح منطوية الزاوية	1 179 150,78	
31015	مواد أولية من أعمدة حديدية على شكلT	1 708,97	
31016	أعمدة حديدية على شكل Ω	265 008,68	
31020	أعمدة و أنابيب	2 069 529,65	
31023	أنابيب مربعة و مثلثة		
31024	أعمدة سداسية	8 547,72	
31025	دوائر حديدية كبيرة A42 - A60-XL 38	817 436,47	
3110	لوازم أساسية للاستعمال	–	–
31100	مسامير	218 861,25	
31101	حزقات	1 530 463,97	
31102	حلقات	345 159,98	
31103	برغي	1 821 897,15	
31104	أزرار وردودة قنوات	1 200 306,60	
31105	دبابيس	18173,60	
3111	إكسسوارات المرجل الصغير	–	–
31110	ألحمة	236 315,26	
31117	موصل	654 728,25	
31115	البطانة	627 022,94	
3112	إكسسوارات المرجل الكبير	–	–
31120	عمق محدب	19 917 165,25	
31121	الصمامات	26 656,63	
31125	إكسسوارات المركز	2 002 078,52	
3120	لوازم ثانوية	–	–
31201	معدات اللحام و المواد الاستهلاكية	1 339 110,72	
31202	إكسسوارات اللحام	199 946,28	
31210	أدوات العمل	615 434,59	
31211	عجلة القرص	1 767 968,81	

31212	إكسسوارات التصنيع	409 420,40	
31213	إكسسوارات الرفع	67 276,82	
3122	قطع غيار الآلات	–	–
31220	قطع غيار الآلات	1 715 686,97	
31222	دحرجة	62 339,30	
3123	قطع غيار معدات نقل	–	–
31230	قطع غيار السيارات	882 924,46	
31232	مواد التشحيم و الوقود	283 954,00	
3124	مواد البناء (الإنشاءات)	–	–
31240	لوازم البناء (الاسمنت)	1 247,82	
31241	المعدات الكهربائية	681 796,36	
31243	استهلاكات عامة	502 935,48	
3125	الملابس المختلفة	–	–
31250	ملابس الأمن	88 139,04	
31253	ألات الصيانة	787 018,63	
31255	دهنيات غيرها	255 159,88	
3130	لوازم غير قابلة للتخزين	65 107,19	
	المجموع د/ 31	**130814101,86**	
3400	مراجل عادية قيد الانجاز	80 814 740,24	
3500	مراجل عادي تام الصنع	14 377 232,99	
3501	مراجل متقدم	3 822 727,27	
3502	إنشاءات معدنية	2 983 432,83	
	المجموع ح /35	**21183393,09**	
3600	**فضلات و مهملات**	1 646 638,93	
	المجموع د/ 36	**1 646 638,93**	
3700	بضائع خارج المنشأة	350 000,00	
3701	مواد أولية خارج المنشأة	363 892,00	
3709	مخزونات أخرى	8 120 832,26	
	المجموع د/ 37	**8 834 724,26**	
3931	مؤونات تدني مواد و لوازم		244 892,58
3934	مؤونات تدني إنتاج قيد الانجاز		1 500 000,00
3935	مؤونات تدني إنتاج التام		3 577 203,80
	المجموع د/ 39		**5 322 096,38**
4300	تسبيقات للموردين بالدينار	1 836 722,20	
	المجموع د/ 43	1 836 722,20	
4572	رسوم قابلة للاسترجاع على الاستثمارات	7 094 257,99	
4573	رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية	15 146 466,26	
45731	رسوم قابلة للاسترجاع على السلع والخدمات الأخرى	3 056 345,33	
4576	اقتطاعات	58 336 467,45	
4580	تسبيقات على الحساب الاجتماعية	300 340,00	
4581	تسبيقات على المكفآت المدرسية	177 625,00	

4582	تسبيقات على المصاريف الطبية	134 063,17	
4590	تسبيقات اجتماعية للموظفين	1 507 725,11	
4593	تسبيقات اجتماعية للعمال	125 548,00	
	المجموع د/ 45	**85 878 838,97**	
4628	تسبيقات على مصاريف العمال	99 974,00	
46281	تسبيقات على الخدمات للموظفين الفروع	45 600,00	
46292	تسبيقات على الخدمات الدائنة للموظفين الفروع	62 000,00	
4631	تسبيقات لموظفين	1 316 709,27	
4632	موظفين لتسوية	4 893 358,12	
4649	تسبيقات للضرائب و الرسوم	691 738,78	
4649	تسبيقات للضرائب و الرسوم أخرى البليدة	26 920 000,00	
46492	تسبيقات للضرائب و الرسوم أخرى وهران	8 660 357,04	
	المجموع د/ 46	**42 689 737,21**	
4700	حقوق الزبائن	240 301 995,70	
4708	ديون مشكوك في تحصيلها	42 446 092,10	
4710	زبائن و اقتطاعات الضمانات بالدينار	43 790 862,45	
4780	فواتير التحويل	16 745,12	
	المجموع د/ 47	**326 555 695,37**	
48501	البنك الوطني الجزائري ح رقم 54481	62 042 142,81	
48502	البنك الوطني الجزائري ح رقم 695161	23 779,23	
4860	حساب جاري بريدي	3 612 443,56	
4870	صندوق	287 186,53	
4880	سلف مستندية و اعتمادات	285 543,09	
4882	اعتمادات BNA	3 452 307,93	
4890	تحويل مصرفية بنك / الصندوق		
	المجموع د/ 48	**69 703 403,15**	
4930	مؤونات تسبيقات على موردين		511 971,65
49581	مؤونات تسبيقات على المكافآت المدرسية		177 625,00
49628	مؤونات تسبيقات على البعثات		45 000,00
49631	مؤونات تسبيقات على الموظفين		575 585,36
49632	مؤونات تسبيقات على الموظفين–موظفين لتسوية)		78 714,61
4970	مؤونات تدني قيمة الزبائن		37 026 019,47
	المجموع د/ 49		**38 414 916,09**

2.1.2.1.4.الأصول المتداولة وفق الميزانية الختامية بتاريخ 2009/12/31

سنتطرق فيما يلي إلى تصنيف الأصول المتداولة وفق الميزانية الختامية بتاريخ 2009/12/31

الجدول(4-2):الميزانية الختامية للمنشأة بتاريخ 2009/12/31*[وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة] **وحدة القياس دج**

رقم حساب	الأصول المالية	إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	القيمة المحاسبية الصافية
2	**الاستثمارات**			
20	مصاريف إعدادية	2 215 904,65	2 215 904,65	
21	قيم معنوية	7 760 483,00	59 166,00	7 701 317,00
22	أراضي	635 998 009,85	2 215 904,65	633 782 105,20
24	تجهيزات إنتاج	317 177 050,69	236 818 181,32	80 358 869,37
25	تجهيزات اجتماعية	14 449 935,13	11 282 617,12	3 167 318,01
	مجموع الصنف 2	**975 385 478,67**	**250 375 869,09**	**725 009 609,58**
3	**مخزونات**			-
30	بضاعة أول مدة			-
31	مواد ولوازم أول مدة	130 814 101,68	244 892,58	130 569 209,10
33	منتجات 2/1 مصنعة			-
34	خدمات وإنتاج قيد التنفيذ	80 814 740,24	1 500 000,00	79 314 740,24
35	منتجات تامة	21 183 393,09	3 577 203,80	17 606 189,29
36	فضلات و مهملات	1 646 638,92	-	1 646 638,92
37	مخزونات في الخارج	8 834 724,26		8 834 724,26
	مجموع الصنف 3	**243 293 598,19**	**5 322 096,38**	**237 971 501,81**
4	الذمم			
42	حقوق الاستثمارات	1 836 722,20	511 971,65	1 324 750,55
43	حقوق على المخزونات	85 878 838,97	177 625,00	85 701 213,97
45	تسبيقات على الحساب	38 285 738,01	699 299,97	37 586 438,04
46	تسبيقات الاستغلال	326 555 695,37	37 026 019,47	289 529 675,90
47	تسبيقات على الزبائن	69 703 403,15		69 703 403,15
48	متاحات			-
	مجموع الصنف 4	**522 260 397,70**	**38 414 916,09**	**483 845 481,61**
	المجموع العام للأصول	1 740 939 474,56	294 112 881,56	1 446 826 593,00

نلاحظ من الميزانية المحاسبية التي كانت تعد وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN، أن الأصول لم تكن تصنف إلى أصول متداولة وغير متداولة بل كانت تصنف حسب درجة سيولتها، أي المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمنشأة ،فتظهر الاستثمارات كالأراضي والمباني والآلات في أعلى الميزانية وهي التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة من استعمالها ،ثم تليها المخزونات بكل أنواعها من بضائع ،مواد ولوازم ومنتجات تامة التي تمكث في المخزون عادة فترة أقل من سنة وبالتالي

*- أنظر الملحق رقم 02

هي الأقرب إلى السيولة ،ثم الحقوق التي تفصلها مدة قصيرة لكي تتحول إلى سيولة ،والسائلة الموجودة لدى البنك أو المراكز البريدية أو الصندوق .

2.2.1.4.الأصول المتداولة بعد تبني SCF

إن منشأة البناءات المعدنية كغيرها من المنشآت الجزائرية قامت بتبني هذا النظام ابتداء من تاريخ 01-01-2010 .

1.2.2.1.4.طبيعة الأصول المتداولة بعد تبني SCF وفقا لميزان المراجعة بعد الجرد والميزانية الختامية بتاريخ 2009/12/31

تصنف الأصول في الميزانية على أنها متداولة إذا ارتقبت المنشأة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية، أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات لمدة قصيرة ترتقب المنشأة إنجازها في مدة الاثني عشر شهرا التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود.

1.1.2.2.1.4. إعادة تصنيف الأصول المتداولة وفق لنظام المحاسبي المالي ووفق ميزان المراجعة الافتتاحي بتاريخ 01-01-2010

قامت منشأة البناءات المعدنية بتبني نفس الحسابات الذي جاء به SCF في تصنيف أصولها المتداولة، وعليه يمكن التطرق إليها وفق ميزان المراجعة الافتتاحي للمنشأة في 01-01-2010 ،وذلك وفق للجدول التالي:

الجدول (4–3): إعادة تصنيف الأصول المتداولة وفق SCF ووفق ميزان المراجعة الافتتاحي 2010–01–01 [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]

وحدة القياس دج

رقم الحساب	البيان	رصيد مدين	رصيد دائن
311000	مواد أولية من الصفائح الفولاذية	14 565 111,50	
311002	مواد أولية من الصفائح الفولاذية TN 40	437 715,53	
311004	مواد أولية من الصفائح الفولاذية مسطحة	1 421 701,56	
311100	عارضة خلفية	6 251 133,42	
311101	عارضة حديدية HEB HEA IPN IPE	65 464 297,48	
311102	صفائح منطوية الزاوية	1 179 150,78	
311104	مواد أولية من أعمدة حديدية على شكلT	1 708,97	
311105	أعمدة حديدية على شكل Ω	265 008,68	
311110	أعمدة و أنابيب	2 077 993,42	
311121	أعمدة دائرية	817 436,47	
311122	أعمدة سداسية	85 477,72	
312000	مسامير	218 861,25	
312001	حزقات	1 530 463,97	
312002	حلقات	345 159,98	
312003	برغي	1 818 317,83	
312004	قضبان مترابطة ، والسنانير	3 579,32	
312005	دبابيس	18 173,60	
312007	أزرار وردودة قنوات	1 200 306,60	
312100	ألحمة	236 315,26	
312104	موصل	654 728,25	
312107	البطانة المرحل الصغير	627 022,94	
312200	الصمامات	19 917 165,25	
312201	إكسسوارات المركز	26 656,63	
312202	إكسسوارات للحام	2 002 078,52	
321000	معدات اللحام و المواد الاستهلاكية	199 946,28	
321001	الأقطاب الكهربائية	1 339 110,72	
321101	عجلة الفرص	1 767 968,81	
321107	مواد أخرى استهلاكية للخردات المعدنية	2 532 023,53	
321200	قطع غيار ألات	1 778 026,27	
321307	قطع غيار سيارات	882 924,46	
321400	لوازم البناء (الاسمنت)	1 247,82	
321500	ملابس الأمن	88 139,04	
322001	الوقود	283 954,00	
322200	أوراق مستهلكة متنوعة	787 018,63	
322203	لوازم غير قابلة للتخزين	65 107,19	
331100	مراجل عادية قيد الانجاز	80 814 740,24	
355000	مراجل عادية تامة الصنع	14 377 232,99	
355001	مراجل متقدمة تام الصنع	3 822 727,27	
355002	إنشاءات معدنية تامة الصنع	2 983 432,83	

358100	فضلات و مهملات	1 646 698,92	
370107	بضائع خارج المنشأة	350 000,00	
371007	مواد أولية خارج المنشأة	363 892,00	
371101	مواد أولية أخرى خارج المنشأة	8 120 832,26	
391000	خسائر القيمة على المواد الأولية.		244892.58
394000	خسائر القيمة إنتاج قيد الانجاز		1500000.00
395100	خسائر القيمة إنتاج تام		3577203.80
	مجموع صنف المخزونات	**242244470,44**	**5322096,38**
409000	تسبيقات للموردين بالدينار	1 836 722,20	
411000	زبائن منشآت العمومية	5 659 878,06	
411001	زبائن إدارات عمومية	7 764 493,28	
411002	زبائن منشآت الخاصة	84 536 562,26	
411003	زبائن ما بين الفروع– المنشأة الأم ENCC بالجزائر–	83 742 248,74	
411100	زبائن منشآت خارجية	7 659 900,36	
411200	عربون ضمان–زبائن وطنية منشآت العمومية–	16 948 985,83	
411201	عربون ضمان –زبائن إدارات عمومية–	1 977 784,51	
411202	عربون ضمان –زبائن وطنية منشآت الخاصة–	2 402 453,67	
411203	عربون ضمان –زبائن خارجية منشآت خاصة–	4 474 896,35	
411204	عربون ضمان –زبائن مابين الفروع–	17 986 742,09	
416000	ديون مشكوك فيها منشآت عمومية	14 275 283,83	
416001	ديون مشكوك فيها إدارات عمومية	7 641 477,63	
416002	ديون مشكوك فيها منشأة خاصة	19 683 956,42	
416300	ديون مشكوك فيها منشأة خارجية	845 374,12	
418000	فواتير التحويل منشأة عمومية	16 745,12	
422900	تسبيقات اجتماعية للعمال	1 633 273,77	
425100	تسبيقات للموظفين المنشأة	1 316 709,27	
425200	تسبيقات على مصاريف البعثات	145 574,00	
425202	تسبيقات على مصاريف الإعانات العائلية	300 340,00	
425203	تسبيقات على المكافآت المدرسية	177 625,00	
425600	حقوق على الموظفين للتسوية	489 358,92	
432000	تسبيقات على المصاريف الطبية	95 201,24	
442000	رسوم قابلة للاسترجاع على الاستثمارات	7 094 251,99	
442003	رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية	15 146 466,26	
442007	رسوم أخرى القابلة للاسترجاع	3 056 345,33	
442005	اقتطاعات	58 336 467,45	
447000	تسبيقات على الضرائب و الرسوم المتنوعة	36 272 095,82	
467201	تسديدات على حساب للفروع	62 000,00	
491607	خسائر القيمة الزبائن		370 26019.47
496602	خسائر القيمة لتسبيقات الموردين		511 971.65

496603	خسائر القيمة لتسبيقات الموظفين		699299.97
496607	خسائر القيمة أخرى لحسابات المدينين		177625.00
	مجموع الذمم المدينة	**452 556 994 ,60**	**38 414 916,09**
512000	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم 544181	62 042 142,81	
512002	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم695161	23 779,23	
515001	حساب جاري بريدي	3 612 443,56	
53002	صندوق	287 186,53	
541000	سلفات و مستندات	285 543,09	
542000	اعتمادات	3 452 307,93	
	مجموع المتاحات وما يماثلها	**69 703 403,15**	

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن منشأة البناءات المعدنية قامت بتصنيف الأصول المتداولة عند الانتقال إلى SCF إلى ثلاثة أصناف ،وتتمثل في:

– المخزون وينقسم بدوره إلى:مواد أولية ،تموينات ، منتجات قيد الانجاز ،منتجات تامة، ومنتجات خارج المنشأة .

– ذمم المدينة واستخدامات مماثلة ،وتنقسم بدورها إلى: الزبائن بكل أنواعها، مدينون الآخرون (كالتسبيقات للموردين)، إضافة إلى الضرائب.

–المتاحات وما يماثلها:تتمثل في البنك والصندوق والحساب الجاري البريدي.

كما اتضح لنا أن هناك بعض الفروقات في مبالغ الحسابات ناتجة عن تفرع بعض الحسابات واندماج البعض الأخر ،وذلك وفق ما يلي :

1.1.1.2.2.1.4.الحسابات التي تفرعت عند الانتقال:

من الحسابات التي تفرعت عند الانتقال من PCN إلى SCF هي كالأتي:

–فيما يخص المخزونات:

حسب PCN : حـ/ 31101:برغي بـ 1 821 897,15 دج

حسب SCF : حـ/ 312003:برغي بـ 1 818 317,83 دج ،و حـ/ 312004:سناسير بـ 3 579,32دج

-فيما يخص الذمم المدينة:

حسب PCN : ح/470 الزبائن 70, 995 301 40 2دج

حسب SCF :

ح/411000	زبائن منشآت العمومية	بـ	878,06 659 5دج
ح/411001	زبائن إدارات عمومية	بـ	493,28 764 7دج
ح/ 411002	زبائن منشآت الخاصة	بـ	562,26 536 84دج
ح/411003	زبائن ما بين الفروع المنشأة الأمENCC	بـ	248,74 742 83دج
ح/ 411100	زبائن منشآت خارجية	بـ	900,36 659 7دج
ح/ 411200	عربون ضمان -زبائن وطنية منشآت العمومية -	بـ	985,83 948 16دج
ح/ 411201	عربون ضمان -زبائن إدارات عمومية-	بـ	784,51 977 1دج
ح/ 411202	عربون ضمان -زبائن وطنية منشآت الخاصة-	بـ	453,67 402 2دج
ح/ 411203	عربون ضمان -زبائن خارجية منشآت خاصة-	بـ	896,35 474 4 دج
ح/ 411204	عربون ضمان -زبائن مابين الفروع-	بـ	742,09 986 17دج

2.1.1.2.2.1.4.الحسابات التي اندمجت عند الانتقال هي:

من الحسابات التي اندمجت عند الانتقال من PCN إلى SCF هي كالأتي:

-فيما يخص المخزونات:

- حسب PCN : ح/31210 أدوات العمل بـ 59 ,615434دج

ح/ 31212 إكسسوارات التصنيع بـ 420,40 409دج

ح/31213 إكسسوارات الرفع بـ 67276,82 دج

ح/ 32141 معدات كهربائية بـ 97 ,686 715 1 دج

ح/32143 استهلاكات عامة بـ 935,48 502 دج

ح/32155 دهنيات وغيرها بـ 159,88 255 دج

حسب SCF : ح/321107 مواد أخرى للخردات المعدنية الاستهلاكية بـ023,53 532 2 دج

- حسب PCN : ح/31220 قطع غيار الآلات بـ686,97 715 1 دج

ح/31222 دحرجة بـ 339,30 62 دج

حسب SCF : ح/ 321200 قطع غيار الآلات بـ 27, 026 778 1 دج

-فيما يخص الذمم المدينة:

-حسب PCN : ح/ 4649 تسبيقات للضرائب والرسوم بـ 387,8 917 6 دج

ح/ 46491 تسبيقات والرسوم أخرى بالبليدة بـ 000,00 920 26 دج

حـ/ 46492 تسبيقات والرسوم أخرى بوهران بـ 357,04 660 8 دج

حسبSCF :حـ/ 447000 تسبيقات على الضرائب والرسوم المختلفة بـ 82, 095 272 36 دج

– حسب PCN:حـ/4628 تسبيقات على مصاريف البعثات بـ 974,00 99 دج

حـ/46281 تسبيقات على مصاريف الموظفين الداخلين بـ600,00 45 دج

حسب SCF : حـ/425200 تسبيقات على مصاريف البعثات بـ 574,00 145 دج

– حسب PCN:حـ/49628 مؤونات تدني مكافآت المدرسية بـ 625,00 177 دج

حـ/49631 مؤونات تدني لتسبيقات البعثات بـ45000,00 دج

حـ/49632 مؤونات تدني حقوق الموظفين بـ 714,61 78 دج

حسب SCF : حـ/496603 خسائر القيمة لتسبيقات الموظفين بـ 299,97 699 دج

2.1.2.2.1.4. الميزانية الافتتاحية (الأصول) بتاريخ 2010/01/01 بعد تبني SCF

بعد تبني SCF من طرف منشأة البناءات المعدنية بالبليدة أصبحت الأصول مصنفة في الميزانية الافتتاحية وفق مايلي:

الجدول (4–4): الميزانية الأصول الافتتاحية بتاريخ 2010/01/01 بعد تبني SCF [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]

وحدة القياس دج

الأصول المالية	ملاحظة	إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	صافي
أصول غير متداولة				
فارق الشراء		–	–	–
التثبيتات المعنوية		7 760 483,00	59 166,00	7 701 317,00
التثبيتات العينية		966 458 218,77	248 100 798,44	718 357 420,33
أراضي		629 014 567,04	-	629 014 567,04
مباني		115 262 443,13	103 667 697,45	11 594 745,68
تثبيتات عينية أخرى		222 181 208,60	144 433 100,99	77 748 107,61
التثبيتات الجارية انجازها		–	–	–
التثبيتات المالية		–	–	–
مجموع الأصول غير المتداولة		974 218 701,77	248 159 964,44	726 058 737,33
أصول متداولة				
مخزونات و منتجات قيد التصنيع		242 244 470,44	5 322 096,38	236 922 374,06
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة				
الزبائن		326 555 695,37	37 026 019,47	289 529 675,90
المدينون الآخرون		89 729 203,36	1 388 896,62	88 340 306,74
الضرائب		36 272 095,82	-	36 272 095,82
الموجودات و ما يمثلها		–	–	-
أموال الخزينة		69 703 403,15		69 703 403,15
مجموع الأصول المتداولة		764 504 868 ,14	43 737 012,47	720 767 855,67
المجموع العام للأصول		1 738 723 569,91	291 896 976,91	1 446 826 593

يتضح من الميزانية أن مجاميع ميزانية الأصول (الأصول المتداولة) قبل وبعد الانتقال غير متساوية، أي هناك تغيير(أثر الانتقال) قدره 127,75 049 1 دج انخفاض في الأصول المتداولة وزيادة في الأصول غير المتداولة ،ويعود لإعادة تصنيف الأصول المتداولة إلى أصول غير متداولة، وإعادة التصنيف هذه حدثت في صنف المخزونات وبالضبط في المواد أولية التي بقيت في المخازن لفترة أكثر من سنة أو لا تتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة ،ولم يتم توضيحها ضمن الأصول غير المتداولة كمخزونات بل تم دمجها في صنف تثبيتات عينية أخرى ويعتبر هذا غير صحيح ،ويجب أن يظهر حسابها ضمن صنف المخزون.

كما نلاحظ أيضا أن المنشأة لم تحترم مبدأ السنوية في تصنيف أصولها ،لأن هناك عدة حسابات تدرج ضمن الأصول غير المتداولة والمنشأة صنفتها ضمن الأصول المتداولة .

وعليه تطبيقا لما قمنا به في الدراسة النظرية وكقيمة مضافة في دراستنا هذه قمنا بإعادة تصنيف الأصول المتداولة التي تستغرق فترة زمنية أكثر من سنة لتحولها إلى سيولة كأصول غير متداولة وذلك كالأتي.

استنادا إلى معطيات والمعلومات التي قدمتها لنا المنشأة التي تتمثل في :

-حـ/ 312001 حزقات بـ 127,75 049 1 دج

-حـ/409000 تسبيقات للموردين بالدينار بـ 457,45 465 1 دج

-حـ/ 416الديون المشكوك في تحصيلها بـ 092,00 446 42 دج

-حـ/425203 تسبيقات على المكافآت المدرسية بـ 625,00 177 دج

-حـ/442000 رسوم قابلة للاسترجاع على الاستثمارات بـ 257,99 094 7 دج

-حـ/442003 رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية والخدمات بـ 345,33 056 3 دج

-حـ/442005 اقتطاعات 467,45 336 58 دج

-حـ/491607: خسائر القيمة الزبائن بـ 000,87 822 22 دج

-حـ/496602: خسائر القيمة لتسبيقات الموردين بـ 971,97 511 دج

مما سبق قمنا بإعادة تصنيف الأصول المتداولة إلى غير متداولة في الميزانية الافتتاحية وذلك وفق الجدول التالي :

الجدول(4-5):ميزانية الأصول بعد إعادة تصنيف الأصول المتداولة إلى الأصول غير المتداولة [من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة]

وحدة القياس دج

الأصول المالية	ملاحظة	إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	صافي
أصول غير متداولة				
التثبيتات المعنوية		7 760 483,00	59 166,00	7 701 317,00
التثبيتات العينية		**1 079 034 464,00**	**271 434 771,00**	**807 599 693**
أراضي		629 014 567,04	-	629 014 567,04
مباني		115 262 443,13	103 667 697,45	11 594 745,68
تثبيتات عينية أخرى		221 132 080,90	144 433 100,99	76 698 979,95
المخزونات		1 049 127,75		1 049 127,75
الزبائن		42 446 092,00	22 822 000,87	19 624 091 ,13
المدينون الآخرون		70 130 153,22	511971,65 –	69 618 181,57
مجموع الأصول غير المتداولة		**1 086 794 947,00**	**271 493 936 ,00**	**815 301 010,00**
أصول متداولة				
مخزونات و منتجات قيد التصنيع		242 244 470,44	5 322 096,38	236 922 374,06
الزبائن		284 109 603,30	14 204 018,60	269 905 584,70
المدينون الآخرون		19 599 050,14	876 924,97	18 722 125,17
الضرائب		36 272 095,82	-	36 272 095,82
أموال الخزينة		69 703 403,15		69 703 403,15
مجموع الأصول المتداولة		**651 928 622,91**	**20 403 039 ,91**	**631 525 583,00**
المجموع العام للأصول		**1 738 723 569,91**	**291 896 976,91**	**1 446 826 593**

حسب المعلومات المعطاة من طرف المنشأة- مسؤول مصلحة المحاسبة- أنها تعمل بالعقود للقيام بعملية الإنتاج لزبائنها،وتمتد هذه الأخيرة لفترة زمنية من سنة إلى سنتين ،إضافة أن لها حقوق اتجاه زبائنها تمتد لأكثر من 16 سنة ،وعليه على المنشأة إعادة تصنيف تلك الحقوق إلى أصول غير متداولة، بالإضافة إلى حسابات أخرى كتسبيقات للموردين والاقتطاعات من الإدارة الضرائب ...التي تعتبر كأصول غير متداولة والمنشأة لم تقم بإعادة تصنيفها رغم أنها أعطتنا معلومات موثوق فيها بأنها أصول غير متداولة .

3.1.4. قيام بعملية المسح وإعادة الهيكلة لحسابات الأصول المتداولة لسنوات السابقة

قامت منشأة البناءات المعدنية خلال سنة 2010 بعملية المسح وإعادة الهيكلة لكل حسابات الميزانية ، ونظرا لموضوع دراستنا تطرقنا لعملية المسح وإعادة الهيكلة للأصول المتداولة فقط ،ومن أهم عناصر الميزانية التي تأثرت بهذه العملية هي حسابات المدينين والدائنين التي لها فترة زمنية طويلة وهي مثبتة في السجلات المحاسبية (منذ سنة1994) ،ولم يستطيع محاسب المنشأة القيام بإلغاء هذه الحسابات بصفة أنه ليس له المسؤولية للقيام بهذه العملية لأنها منشأة وطنية ،فعينت المنشأة خبير محاسبي المسؤول والمخول له للقيام بعملية المسح وإعادة الهيكلة لهذه الحسابات .

حيث يقصد بعملية المسح إلغاء الحساب المثبتة في السجلات المحاسبية لفترة زمنية طويلة ،وذلك وفق شروط معينة ،أما إعادة الهيكلة فهي وضع مبالغ في حسابات غير صحيحة أو في الحسابات غير مناسبة، وللقيام بهتين العمليتين يجب على الخبير المحاسبي إتباع شروط يجب أن تكون متوفرة للقيام بالعمل.
وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

-وجود وثائق مثبتة :عقد شراء ،أمر تسليم، فاتورة، تقرير قبول...
-وجود قانون تأسيسي للأطراف المتعامل معها :إدارة خاصة ،عامة، منشأة تجارية ،فردية.
-التعرف على الوضعية المالية للزبائن وللدائنين:هل هم في عسر مالي أم في إفلاس.
-طبيعة العلاقة بين الدائنين والمدينين:هي علاقة موثوق فيها أم لا.
-الأهمية النسبية لمبالغ المدنين والدائنين.
-طول العملية بين المنشأة والأطراف المتعامل معها (حالات التقادم)
-مبرر غير كاف للقيام بأي عملية بين المدينين والدائنين(مثلا :تقديم تسبيق لعمال ليسوا مؤمنين)
-تسجيلات محاسبية خاطئة

استنادا للشروط المشار لها يقوم الخبير المحاسبي بعملية مسح لحسابات الأصول المتداولة التي يتم توضيحها من خلال ميزان المراجعة الافتتاحي بعد عملية المسح لسنة 2010 ، كما هو موضع في الجدول التالي* :

*- تطرقنا لحسابات الأصول المتداولة التي خضعت لعملية المسح وإعادة الهيكلة فقط.

الجدول (4–6): ميزان المراجعة الافتتاحي للأصول المتداولة بعد عملية المسح وإعادة الهيكلة لسنة 2010[وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]

وحدة القياس دج

رقم الحساب	البيان	الرصيد الافتتاحي	بعد عملية المسح	الرصيد الافتتاحي	النهائي عملية المسح
		مدين	دائن	مدين	دائن
331100	مراجل عادي قيد الإنجاز	80 814 740,24	45 696 920,75	35 117 819,49	
331200	مراجل متقدم قيد الانجاز	515 365,63	-	515 365,63	
331300	إنشاءات معدنية قيد الانجاز	4 848 768,48	-	4 848 768,48	
335207	خدمات أخرى قيد الانجاز	146 843,75	-	146 843,75	
355000	مراجل عادية تامة الصنع	29 575 544,58	-	29 575 544,58	
355001	مراجل متقدمة تام الصنع	1 018 181,82	-	1 018 181,82	
355002	إنشاءات معدنية تامة الصنع	30 775 609,49	-	30 775 609,49	
409000	تسبيقات للموردين بالدينار	2 168 645,88	725 381,27	1 443 264,61	
411000	زبائن منشآت العمومية	56 599 645,06	5 440 523,95	51 159 121,11	
411001	زبائن إدارات عمومية	7 764 493,28	2 027 404 ,30	7 764 493,28	
411002	زبائن منشآت الخاصة	86 937 980,72	514 918,45	86 423 062,27	
411100	زبائن منشآت خارجية	7 659 904,36	995 378,22	6 664 526,14	
411200	عربون ضمان -زبائن وطنية منشآت العمومية -	16 948 985,83	1 472 911,64	15 476 074,19	
411201	عربون ضمان -زبائن إدارات عمومية-	1 977 784,51	300 894,50	1 676 890,01	
411202	عربون ضمان -زبائن وطنية منشآت الخاصة-	2 402 453,67	1 171 322,31	1 231 131,36	
411203	عربون ضمان -زبائن خارجية منشآت خاصة-	4 474 896,35	3 822 587,96	652 308,39	
416000	ديون مشكوك فيها منشآت عمومية	18 365 313,42	8 127 062,24	10 238 251,18	
416001	ديون مشكوك فيها إدارات عمومية	9 682 326,43	7 641 477,63	2 040 848,80	
416002	ديون مشكوك فيها منشأة خاصة	51 849 422,07	6 464 433,88	45 384 988,19	
416300	ديون مشكوك فيها منشأة خارجية	3 104 069,88	589 027,12	2 515 042,76	
422900	تسبيقات اجتماعية للعمال	1 633 273,77	125 548,00	1 507 725,77	
425100	تسبيقات لموظفين المنشأة	1 316 709,27	657 189,27	659 520,00	
425200	تسبيقات على مصاريف البعثات	145 574,00	51 400,00	94 174,00	
425600	حقوق على الموظفين للتسوية	500 531,89	303 525,64	197 006,25	
432000	تسبيقات على المصاريف الطبية	134 063,17	95201,24	38 861,93	
442000	رسوم قابلة للاسترجاع على الاستثمارات	7 094 257,99	7 047 946,58	46 311,41	
442003	رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية والخدمات	15 146 466,66	9 084 118,51	6 062 347,75	

442005	اقتطاعات	91 642 749,00		91 642 749,00	
447000	تسبيقات على الضرائب والرسوم المتنوعة	36 272 095,82	36 272 095,82		
491607	مؤونات تدني قيم الزبائن	37 026 019,47	95 962 633,21		58 936 613,14
496602	مؤونات لتسبيقات الموردين	511 971,65	511 971,65	-	
496603	مؤونات لتسبيقات الموظفين	699 299,97	699 299,97	-	
496607	مؤونات تدني أخرى لحسابات المدينين	177 625,00	177 625,00	-	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تغيرات أو فروقات في أرصدة حسابات المخزونات والمدينين مقارنة بميزان المراجعة الافتتاحي قبل عملية المسح وإعادة الهيكلة، وهذه الفروقات ناتجة عن إعادة الهيكلة لصنف المخزونات ،بحيث تم إعادة هيكلة رصيد الحساب حـ/ 331100(مراحل عادية قيد الانجاز) إلى حسابات أخرى قيد الانجاز وإلى حسابات المنتجات التامة، التي تم ظهورها في الجدول السابق، أما صنف الزبائن والمدينون الآخرون فخضعوا لعملية المسح وإعادة الهيكلة معا،وعليه نتطرق لمعالجة هذه التغيرات عن طريق تحليلها وتفسيرها وتسجيلها المحاسبي، وتم اختيار ثلاث حسابات من المدينين (حساب تسبيقات للموردين،وحساب الزبائن ،ورسوم القابلة للاسترجاع) ذلك لصعوبة التطرق لكل هذه الحسابات بسبب تنوعها ،أما حسابات الأصول المتداولة الأخرى التي لم تظهر في هذا الجدول فهي لم تخضع لعملية المسح وإعادة الهيكلة .

مما سبق نتعرض للتفسير والتحليل والتسجيل المحاسبي للحسابات الخاضعة لعملية المسح وإعادة الهيكلة:

1.3.1.4.حـ/409000 تسبيقات للموردين:

كان يتضمن حـ/ 409000 في 2010/01/01 قبل عملية المسح وإعادة الهيكلة رصيد مدين بـ :
1 836 722,20 ،وبعد القيام بهذه العملية أصبح الرصيد الافتتاحي لهذا الحساب1 443 264,61 .
وتفسيره راجع لعدة أسباب نذكرها فيما يلي*:
-عدم توفير ملفات لها علاقة بالموردين أو وجود وثائق تثبت عملية تسبيقات لهم.
-إفلاس بعض الموردين وغيابهم عن الساحة التجارية.
-انقطاع العلاقات بين المنشأة والموردين .
- خلط في تقييد الحسابات في مكانها المناسب.
-خطأ في تسجيل مبالغ الحسابات.
وعليه أصبح يتكون حـ/409000 تسبيقات للموردين من:

1 836 722,2 +33 192 368 -12 538 772 = 1 443 264,61 دج

*- نفس التفسيرات في حسابات المدينين اللاحقة

ونفسر كل هذه التغيرات من زيادة ونقصان وفق التسجيل المحاسبي التالي:

-المعالجة المحاسبية لنقصان الحساب بـ 725 381,27 دج

496602		حـ/مؤونات تسبيقات الموردين	51 197165	
	409000	حـ/تسبيقات للموردين		511 172,45
	111700	حـ/ الترحيل من جديد-إيرادات		799,20
		عن عملية المسح وإعادة الهيكلة-		
		إلغاء مؤونة لتسبيقات الموردين منذ سنة 1994		
111600		حـ/ الترحيل من جديد-أعباء عن	24 135,00	
		عملية المسح وإعادة الهيكلة-		
	409000	حـ/ تسبيقات للموردين		24 135,00
		إلغاء مؤونة لتسبيقات الموردين منذ سنة 2006		
411 002		حـ/ زبائن –منشآت خاصة–	19 007 382	
	409000	حـ/ تسبيقات للموردين		19 007 382
		تسجيل في رقم حساب ليس في مكانه المناسب (إعادة الهيكلة الحساب)		

- من خلال هذه القيود نلاحظ إلغاء مؤونات تسبيقات الموردين وذلك بسبب غياب هذا المورد عن الساحة التجارية أما فيما يخص المبلغ 799,20 دج فهو خطأ في التسجيل بالزيادة في مبلغ الحساب (نفي التفسير بالنسبة للقيود اللاحقة).

-معالجة المحاسبية للزيادة بـ 331 923,68 دج

409000		حـ/ تسبيقات للموردين	331 923,68	
	401600	حـ/ موردون المخزونات		5 142 570
		الوطنية - شركات عمومية		
	401602	حـ/ موردون المخزونات		177 348,82
		الوطنية - شركات الخاصة		
	401622	حـ/وموردون الخدمات		89 325,16
		الوطنية-منشآت خاصة		
	401623	حـ/موردو الخدمات الوطنية-		13 824,00
		عون العبور –منشآت عمومية		
		إعادة الهيكلة الحسابات		

تمت إعادة الهيكلة من خلال هذا القيد لكل الحسابات الموردون السابقة إلى حساب تسبيقات الموردين ،وذلك بسبب خطأ في تسجيلها ضمن الحسابات الموردون لأنها عبارة عن تسبيقات .

2.3.1.4.ح/411002:زبائن –منشآت خاصة–

كان يتضمن ح/411002 في 2010/01/01 قبل عملية المسح وإعادة الهيكلة رصيد مدين ب :

84 536 562,26، وبعد القيام بهذه العملية أصبح الرصيد الافتتاحي لهذا الحساب 86 423 062 ,27دج.

وعليه يتكون ح/411002:زبائن –منشآت خاصة– :

84 536 562,26 +2 401 418,46 -514 918,45= 86 423 062 ,27دج

ونفسر كل هذه التغيرات من زيادة ونقصان وفق التسجيل المحاسبي التالي:

-المعالجة المحاسبية لنقصان الحساب بـ 514 918,45 دج

111600		ح/ الترحيل من جديد-أعباء عن عملية المسح وإعادة الهيكلة-	514 918,45	
	411002	ح/ زبائن –منشآت خاصة **قيام بعملية الإلغاء**		514 918,45

من خلال القيد السابق تم إلغاء مبلغ 514 918,45 متعلق بزبائن دائنة –منشآت خاصة – وذلك بسبب إفلاس الزبائن المتعامل معها ولا يتم تحصيل ما علية من حق اتجاه المنشأة .

-معالجة المحاسبية الزيادة بـ 2 401 418,46 دج

411002		ح/ زبائن –منشآت خاصة–	2 401 418,46	
	111700	ح/ الترحيل من جديد-إيرادات عن عملية المسح وإعادة الهيكلة-		242 968,46
	409000	ح/ تسبيقات للموردين		190 073,82
	419602	ح/تسبيقات محصلة – زبائن منشآت عمومية - **المسح و إعادة الهيكلة**		1 969 234,54

من خلال هذا القيد حدثت عملية المسح و إعادة الهيكلة بحيث تم إلغاء مبلغ 242 968,46 وذلك بسبب انقطاع العلاقات بين هذه الزبائن وعدم ظهورهم منذ فترة طويلة، أما الحسابات الباقية فخضت لعملية إعادة الهيكلة.

3.3.1.4.ح/442000 رسوم قابلة للاسترجاع على الاستثمارات ،و ح/442003: رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية والخدمات، ح/442007: رسوم أخرى قابلة للاسترجاع

قام الخبير المحاسبي بإعادة هيكلة أرصدة هذه الحسابات لأن هناك مبالغ سجلت ضمن هذين الحسابين ولا توجد فواتير تثبت ذلك ،إلا أن تلك الاستثمارات والمواد الأولية التي تم شرائها موجود ،لهذا تمت إعادة هيكلة هاذين الحسابين في ح/ 442005 اقتطاعات بصفة مؤقتة حتى يتم تحصيل الفواتير ويتم استرجاع هذه الرسوم .

ويتم تفسيرها وفق التسجيل المحاسبي التالي :

442005		ح/اقتطاعات	33 306 281 ,55	
	111700	ح/ الترحيل من جديد-إيرادات عن عملية المسح وإعادة الهيكلة-		14 117 871,13
	442000	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع على الاستثمارات		7 047 946,58
	442003	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية والخدمات		9 084 118,51
	442007	ح/ رسوم أخرى قابلة للاسترجاع		3 056 345,33
		مسح حسابات TVA		

-نلاحظ من خلال القيد السابق أن ح/ 442000 في الميزانية الافتتاحية قبل عملية المسح ظهر برصيد 7 764 493,28 فيتم استرجاع المبلغ 46 311,14 دج لوجود فواتير تثبت ذلك في سنة 2010 ،فيصبح لدينا 7 047 946,58 دج (7 764 493,28 -46 311,14) بدون فواتير تثبت الشراء .

-أما ح/ 442003 فظهر في الميزانية الافتتاحية قبل عملية المسح برصيد 15 146 466,26 دج ،فيتم استرجاع مبلغ 6 062 347,75دج لوجود فواتير تثبت الشراء في 2010.أما الباقي فيصبح 9 084 118,51 (15 146 466,26 -6 062 347,75) بدون فواتير تثبت الشراء .

-ح/442007 الذي كان رصيد مدين ب3.056.345,33 دج لا يوجد أي إثبات لهذا الحساب.

-ح/442005 ظهر في الميزانية الافتتاحية قبل عملية المسح برصيد مدين بمبلغ 58 336 466,26 دج ،أما في التصريح الجبائي (G 50) في 2009/12/31 فظهر ب 91 642 749,00 دج وعليه الفرق بين الرصيدين (91 642 749,00 -58 336 466,26=55, 281 306 33 دج

إذن بجمع المبالغ التي تم إلغاءها من الرسوم القابلة للاسترجاع يجب أن تزيد من مبلغ الاقتطاعات بمبلغ 55, 281 306 33 دج وبعد جمع حسابات الرسوم القابلة للاسترجاع أعطتنا مبلغ 19 188 410,42 دج ، وظهر لنا رصيد ب14 117 871,13 دج كفرق بين مبلغ الاقتطاعات والرسوم القابلة للاسترجاع وهو عبارة عن إيرادات ناتجة عن عملية المسح .

وعليه مما تطرقنا له سابقا نعيد استعراض الميزانية الأصول الافتتاحية بعد عملية المسح وإعادة الهيكلة.

الجدول (4-7): الميزانية الافتتاحية للأصول بعد عملية المسح وإعادة الهيكلة[وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]

وحدة القياس دج

الأصول المالية	ملاحظة	إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	صافي
أصول غير متداولة				
فارق الشراء				
التثبيتات المعنوية		7 243 483,00	2 433 083,00	4 810 400,00
التثبيتات العينية		**1 057 911 371,22**	**263 189 335,97**	**794 722 035,25**
أراضي		629 014 567,04		629 014 567,04
مباني		120 299 854,03	112 976 581,83	7 323 272,20
تثبيتات عينية أخرى		216 954 201,15	150 212 754,14	66 741 447,01
المدينون الآخرون		91 642 749,00		91 642 749,00
مجموع الأصول غير المتداولة		**1 065 154 854,22**	**265 622 418,97**	**799 532 435,25**
أصول متداولة				
مخزونات و منتجات قيد التصنيع		243 293 598,20	4 061 471,61	239 232 126,59
الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة				
الزبائن		299 950 925,99	58 936 613,74	241 014 312,25
المدينون الآخرون		10 589 176,72		10 589 176,72
الموجودات وما يمثلها				
أموال الخزينة		69 703 403,15		69 703 403,15
مجموع الأصول المتداولة		**623 537 104,06**	**62 998 085,35**	**560 539 018,71**
المجموع العام للأصول		**1 688 691 958,28**	**328 620 504,32**	**1 360 071 453,96**

يتضح لنا من خلال الميزانية أنه تم إلغاء كل الأصول المتداولة طويلة الأجل ماعدا المخزونات ،أما الزبائن فتم إعادة تصنيفها كأصول متداولة رغم أن هناك زبائن لم يتم تحصيلها لمدة أكثر من سنة وذلك بسبب رأي محافظ الحسابات المنشأة الذي ينص على أن الزبائن واجب أن تسدد ما عليها من ديون اتجاه المنشأة في فترة أقل من سنة، بالإضافة إلى إلغاء كل المؤونات الطويلة الأجل ،وهذا ما أدى لوجود فرق في مجموع الأصول المتداولة قبل عملية المسح وإعادة الهيكلة بمبلغ 70 986 564,30 دج.

2.4. أثر تبني SCF على المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة

من خلال هذا المبحث سنقوم بالمعالجة المحاسبية للأصول المتداولة وذلك عن طريق اختيار حالة واحدة من يومية المشتريات والمبيعات للشهر جانفي 2010 ،وشهر جانفي كامل ليومية الصندوق والبنك وذلك لمعرفة وضعية كلاهما في آخر الشهر ،وتم الاعتماد على هذه الحالات بسبب كبر حجم المنشأة من فروعها ومعاملتها، وتم الاختيار لهذا الشهر بسبب أنه أول شهر في سنة الذي تم تبني فيه النظام المحاسبي المالي.

1.2.4 معالجة المشتريات الأصول المتداولة (تسجيل عمليات الشراء)

معالجة المشتريات الأصول المتداولة تتمثل في عملية تحديد النفقات التي تدخل في تكلفة المشتريات المواد الأولية والتموينات ...وكيفية تسجيلها محاسبيا.و تتكون مشتريات المنشأة من مشتريات وطنية ،مشتريات ما بين الفروع، ومشتريات مستوردة ،وفيما يلي سنتناول كل حالة من المشتريات.

1.1.2.4.المشتريات الوطنية

تعالج المشتريات الوطنية وفق ما يلي:

1.1.1.2.4. تحديد تكلفة المشتريات الوطنية*

تحدد تكلفة المشتريات الوطنية في منشأة البناءات المعدنية كالآتي:

المشتريات + المصاريف المرتبطة بالمشتريات كمصاريف النقل -الرسوم القابلة للاسترجاع

وكمثال على ذلك :**الفاتورة رقم 178**

- تكلفة المواد الأولية من الصفائح الفولاذية = 3 561 000,00 دج

- فيما يخص مصاريف الملحقة التي تدخل في تكلفة هذه المشتريات لا توجد ،أما فيما يخص مصاريف النقل فللمنشأة معدات نقل خاصة بإيصال مشترياتها إلى المنشأة ،ويقوم المحاسب بتسجيلها ضمن نفقات النقل في جدول حسابات النتائج .

2.1.1.2.4. الدخول المشتريات إلى المخازن

تدخل المشتريات إلى المخازن بتكلفة شراءها.

---

*- كل المشتريات الوطنية تحدد تكلفتها وتسجل محاسبيا بنفس الطريقة للحالة التي تطرقنا إليها(الفاتورة رقم 178).

❖ التسجيل المحاسبي لعملية شراء المواد الأولية وطنية الخاصة بالفاتورة رقم 178 كما يلي:

381000		حـ/مشتريات المواد الأولية	3 561 000,00	
442003		حـ/ رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية والخدمات	605 370,00	
	401602	حـ/ موردون المخزونات الوطنية – شركات الخاصة **مشتريات صفائح فولاذية بفاتورة رقم 178 متعلقة بشهر جانفي**		4 166 370,00
311000		حـ/مواد أولية من الصفائح الفولاذية	3 561 000,00	
	381000	حـ/مشتريات مواد أولية **دخول المواد الأولية إلى المخازن**		3 561 000,00

–يتضح لنا مما سبق أن المنشأة قامت بتطبيق قواعد SCF فيما يخص تحديد تكلفة المشتريات ،بحيث من خلال القيود المحاسبية السابقة يتضح لنا أن الرسوم القابلة للاسترجاع لا تدخل في تكلفة شراء المواد الأولية،أما مصاريف النقل فللمنشأة وسائلها الخاصة هي التي تقوم نقل بضاعتها لهذا لا تدخل في تكلفة المشتريات ،كما اتضح لنا أن المشتريات تدخل إلى المخازن بتكلفة شراءها.

2.1.2.4مشتريات مابين الفروع

تحدد تكلفة المشتريات مابين الفروع بنفس الطريقة التي تناولناها في المشتريات الوطنية.وتعتبر العملية الأولى التي تمت فيها عملية الشراء مابين الفروع للمنشأة في شهر جويلية.

–حالة فاتورة رقم 29054.

تكلفة مشتريات المواد الأولية من الصفائح الفولاذية: 2 282 556,54 دج ،أما المصاريف ملحقة بهذه الفاتورة فلا توجد.

التسجيل في يومية المشتريات ما بين الفروع كالأتي :

381100		حـ/ مشتريات مواد أولية	403 200	
	401602	حـ/موردون مابين الفروع **مشتريات مواد أولية بفاتورة رقم 058 من الفرع التجهيزات الصناعية الساحل الأحمر حسين داي لشهر جويلية**		403 200
311000	381100	حـ/مواد أولية من صفائح الفولاذيق	403 200	
		حـ/ مشتريات مواد أولية **دخول المواد الأولية إلى المخازن**		403 200

من خلال التسجيل المحاسبي للمشتريات ما بين الفروع يتضح لنا أن الرسوم القابلة للاسترجاع على المواد الأولية والخدمات لا توجد ،لأن الدولة قامت بمنح إعفاءات لهذه المنشأة في حالة وجود مشتريات ومبيعات مابين الفروع.

3.1.2.4مشتريات المواد الأولية المستوردة

منشأة البناءات المعدنية لا تقوم بعملية استراد المواد الأولية من الخارج بنسبة كبيرة بل تعتمد على المنتوج الوطني بنسبة عالية في عملية انتاجها إلا في حالة عدم توفر تلك المواد في سوق الوطنية ،وعليه هناك ثلاث أشهر فقط التي قامت المنشأة بإستراد المواد الأولية من الخارج وبالضبط من فرنسا .واعتمدنا على شهر واحد وهو شهر جوان كأول شهر في السنة التي تمت فيه عملية الاستراد، ولتوضيح كيفية تحديد تكلفة مشتريات المواد الأولية اعتمدنا على فاتورة واحدة كمثال لتوضيح كيفية تحديد تكلفة مشتريات المواد الأولية، أما باقي الفواتير فلها نفس الإجراءات المتبعة في تحديد التكلفة ،غير أن المنشأة تقوم بتحديد تكلفة المواد الأولية في 2010/12/31 بسبب تأخر وصول الفواتير الملحقة المتعلقة بالنفقات إلى المنشأة من عون العبور في الوقت المحدد.

1.3.1.2.4.فاتورة استراد المواد الأولية [*]

استلمت منشاة البناءات المعدنية في2010/06/15 فاتورة شراء رقم 1377355 المعدة بتاريخ 2010/01/08 من موردها بفرنسا Salzgitter تحتوي على عارضات حديدية ،موضحة كالأتي:

النوع	الكمية	المبلغ بالاورو
IPN 13-140 م	136 ,850 طن	66 235,40
UNP 8,5-140 م	55,352 طن	26 790,37

2.3.1.2.4.نفقات العبور (الجمارك)[*]

وصلت هذه العارضات الحديدة إلى الميناء الجزائري بتاريخ2010/02/01 وكان سعر الصرف بهذا التاريخ 103,22250 أوروا، وكانت نفقات العبور كالتالي :

- نفقات الجمارك بقيمة :81 619,95 دج
- أما النفقات أخرى(رسوم غير قابلة للاسترجاع) المتعلقة بالعبور فتقدر بقيمة : 235,00 دج
- الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالخدمة1 632 634,00 دج

[*]- أنظر الملحق رقم :04

[*]- نفس الملحق

ومنه مجموع النفقات العبور خارج الرسم تساوي: 845,95 81 دج ، وتسجل ضمن ح/382280:المشتريات الأجنبية "حقوق الجمارك "

3.3.1.2.4. نفقات الملحقة بمنشأة العبور (TRANSITAIRE)

فيما يلي سنتعرض لكل النفقات الملحقة التي تدخل في تكلفة المواد الأولية ضمن الفواتير التالية [*]:

–وصلت في 2010/09/11:

– فاتورة رقم3/358 المعدة بنفس التاريخ بمبلغ خارج الرسم:635,35 33 دج ، TVA:718,01 5 دج

– فاتورة رقم 3/359 المعدة بنفس التاريخ بمبلغ خارج الرسم:761,77 6 دج ، TVA:149,50 1 دج

–فاتورة رقم 03/360 المعدة بتاريخ2010/01/25 بمبلغ خارج الرسم: 849,37 39 دج ،

TVA: 39, 774 6 دج

– وفي تاريخ2010/10/14 وصلت:

– فاتورة رقم: 2/357 المعدة بتاريخ2010/02/17 بمبلغ خارج الرسم: 203,54 4 دج ،TVA:60, 714

–فاتورة رقم3/1035المعدة بنفس التاريخ بمبلغ خارج الرسم: 666,68 1 دج ، TVA : 283,34 دج

–فاتورة رقم3/1036المعدة بنفس التاريخ بمبلغ خارج الرسم: 833,43 دج ، TVA : 141,67 دج

–فاتورة رقم2358 المعدة بنفس التاريخ بمبلغ خارج الرسم: 560,00 25 دج ، TVA : 4345,20 دج

عقوبات الميناء متعلقة بالفاتورة بقيمة : 792,00دج

–فاتورة رقم3/1409المعدة 2010/02/28 بمبلغ خارج الرسم: 600,00 28 دج ، TVA : 862,00 4 دج

-فاتورة رقم03/ 10 متعلقة بمصاريف الملحقة المعدة بتاريخ2010/01/21 بمبلغ خارج الرسم: 59, 016 8 TVA: 680 دج

وعليه مجموع هذه النفقات خارج الرسم تقدر بـــ 154,73 148 دج(ماعدا عقوبات الميناء فلا تدخل في تكلفة الشراء وتتحملها المنشأة كأعباء) وتسجل ضمن ح/382281:المشتريات الأجنبية "نفقات ملحقة ".

[*] - أنظر الملحق رقم :04

4.3.1.2.4.نفقات الملحقة بالعبور

_مصاريف النقل من فرنسا إلى الجزائر بمبلغ: 520,15 413 2دج

-مصاريف النقل من الميناء إلى منشاة البناءات المعدنية 351,00 338دج ، TVA 519,67 57 دج

وتسجل ضمن ح/382282: المشتريات الأجنبية "النقل ".

5.3.1.2.4.أعباء أخرى متعلقة بشراء المواد الأولية

-مصاريف بنكية متعلقة بفتح توطين* لمورد Salzgitter تقدر ب 630,00 12 دج

وتسجل في ح/382281:المشتريات الأجنبية "نفقات ملحقة " أي تدخل ضمن نفقات الملحقة.

كل هذه النفقات من رسوم غير قابلة للاسترجاع ومصاريف الملحقة بعملية الشراء من مصاريف النقل ... تدخل في تكلفة المشتريات ضمن حسابات خاصة بها ،ويتحملها كل نوع من المواد الأولية التي تم شراءها في نفس الفاتورة ما عدا الرسوم القابلة للاسترجاع التي لا تحمل على تكلفة المشتريات، وذلك كالأتي :

-ح/382280:المشتريات الأجنبية "حقوق الجمارك " بقيمة: 95, 854 80 دج

تحمل هذه المصاريف على كل نوع من المواد الأولية بالتساوي على النحو التالي:

ح/311101 :عارضة حديدية IPNبقيمة 47, 427 40 دج

ح/311100 :عارضة خلفية UNPبقيمة 47, 427 40 دج

-ح/382281:المشتريات الأجنبية "نفقات ملحقة " بقيمة 154,73 148 دج

ح/311101 :عارضة حديدية IPNبقيمة 077,37 74 دج

ح/311100 :عارضة حديدية خلفية UNPبقيمة 077,37 74 دج

-ح/382282: المشتريات الأجنبية "النقل " ب بقيمة 871,15 751 2دج

ح/311101 :عارضة حديدية IPNبقيمة 935,58 375 1 دج

ح/311100 :عارضة خلفية UNPبقيمة 935,58 375 1 دج

-كل منتوج يتحمل تكلفة بقدر: 47, 427 40 + 077,37 74 +935,58 375 1= 440,42 490 1دج

أي مجموع التكاليف المحملة على المشتريات المستوردة تقدر بـ: 880,84 980 2دج (440,42 490 1 ×2)

ويقوم المحاسب بتسجيل كل هذه النفقات في 2010/12/31 بسبب عدم وصول كل الفواتير الملحقة بالمشتريات في الوقت المحدد.

---

*-توطين = Domiciliation

والتسجيل المحاسبي لفاتورة الشراء وكل النفقات المتعلقة بها كالأتي:

		2010/06/30		
		ح/مشتريات من العارضة حديدية IPN		381111
	6836983,58	ح/مشتريات من العارضة حديدية خلفية UNP		381110
	2765368,97	ح/موردو المخزونات الأجنبية SALZGITTER	401605	
9602352,55				
		مشتريات مواد أولية بفاتورة رقم 1377355		
		ح/عارضة حديدية IPN		311101
	6836983,58	ح/عارضة حديدية خلفية UNP		311100
6836983,58	2765368,97	ح/مشتريات من العارضة حديدية IPN	381111	
2765368,97		ح/مشتريات من العارضة حديدية خلفية UNP	381110	
		دخول المواد الأولية إلى المخازن		
		2010/12/ 31		
		ح/ المشتريات الأجنبية "حقوق الجمارك		382280
	80 854 ,95	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع المواد الاولية و الخدمات		442003
	1632 634,00	ح/موردو الخدمات –الجمارك-	401604	
1 713 488,95		**مصاريف ملحقة بحقوق الجمارك**		
		ح/عارضة حديدية IPN		311101
	40 427 ,47	ح/عارضة حديدية خلفية UNP		311100
	40 427 ,47	ح/ المشتريات الأجنبية "حقوق الجمارك "	382280	
80 854,95		**مصاريف ملحقة بالمشتريات**		
		2010/12/ 31		
		ح/ المشتريات الأجنبية " نفقات ملحقة "		382281
	148 154,73	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع المواد الاولية و الخدمات		442003
	24 668,71	ح/ غرامات وعقوبات		656000
	792,00	ح/موردو الخدمات الوطنية-عون العبور –منشآت عمومية-	401623	
173 615,44				
		ح/عارضة حديدية IPN		311101
	74 077,37	ح/عارضة حديدية خلفية UNP		311100
	74 077,37	ح/ المشتريات الأجنبية " نفقات ملحقة"	382281	
148 154,73		**مصاريف ملحقة بالمشتريات**		
		2010/12/ 31		
	2 751 871,15	ح/ المشتريات الأجنبية "النقل "		382282
	57 519 ,67	ح/ رسوم قابلة للاسترجاع المواد الاولية و الخدمات		442003
2 809 390,82		ح/موردو الخدمات الوطنية-عون العبور –منشآت عمومية	401623	

311101 311100	 382282	ح/ عارضة حديدية IPN ح/ عارضة خلفية UNP ح/ المشتريات الأجنبية "النقل " **مصاريف ملحقة بالمشتريات**	1 375 935,58 1 375 935,58	2 751 871,15

2.2.4.المعالجة المحاسبية للمبيعات والصندوق والبنك

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى المعالجة المحاسبية للمبيعات والصندوق والبنك.

1.2.2.4. معالجة المبيعات

يقصد بمعالجة المبيعات تحديد تكلفة المبيعات من المنتوج قيد الإنجاز والمنتوج التام،والتسجيل المحاسبي لها كما تقوم المنشأة ببيع منتوجاتها على المستوي الوطني وعلى مستوى فروع المنشأة وذلك وفق ما يلي :

1.1.2.2.4.المبيعات على مستوى الوطني

قبل التطرق إلى التسجيل المحاسبي لعملية المبيعات نتعرف أولا على كيفية تحديد تكلفة المبيعات إنتاج التام، والتي تتضمن كل التكاليف المنفقة حتى يصبح المخزون جاهز ومعد للبيع وتتمثل في ما يلي:

أ–تكاليف الشراء التي تم تناولها من خلال كيفية تحديد تكلفة المشتريات سابقا.

ب–تكاليف التحويل وهي كل التكاليف المتعلقة مباشرة بوحدات الإنتاج والتكاليف غير المباشرة للإنتاج.

ج– تكاليف أخرى متعلقة بزبون معين .

ونظرا لعدم تبني المنشأة للمحاسبة التحليلية صعب علينا تحديد تكلفة الإنتاج التام بصفة دقيقة ومفصلة،وتطرقنا لتحديد تكلفته بصفة إجمالية .

وعليه نتعرض لفاتورة مبيعات رقم 5021 التي تحتوي على إنتاج تام من مرجل عادي (CHAUDRONNERIE ORDINAIRE) متعلقة بشهر جانفي وهي على النحو التالي [*]:

- مرجل عادي 18م3 بـــ 605628,16 دج
- مرجل عادي 12م3 بـــ 556 477,38 دج
- TVA: 556 477,38 دج

[*]-أنظر الملحق رقم 05

ويتم التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

411000		حـ/ الزبائن المؤسسات العمومية	1 359 663,48	
	701000	حـ/ منتجات تامة مراجل عادية		1 162 105,54
	445703	حـ/ رسم على القيمة المضافة / المبيعات		197 557,94
		مبيعات إنتاج تام للشهر جانفي بفاتورة رقم 5021		

يتضح لنا من التسجيل المحاسبي أن المنشأة تعتمد على الجرد المتناوب وذلك لعدم اعتماد التسجيل المحاسبي على استهلاك المشتريات وخروج الإنتاج التام من المخازن، وعليه تقوم المنشأة ب محاسبة المخزون دوريا في نهاية السنة عن طريق جرد مادي واستخراج الاستهلاكات لكل مخزون،سنتعرض لها في المبحث الموالي.

2.1.2.2.4.المبيعات ما بين الفروع

يتم تحديد تكلفة المنتوج التام بنفس الطريقة المعتمد عليها في الفاتورة رقم 5021.

التسجيل المحاسبي وفق ليومية المبيعات مابين الفروع وذلك على النحو التالي :

411003		حـ/ الزبائن المؤسسات العمومية	5 907 974,00	
	701002	حـ/ منتجات تامة من منشآت المعدنية		5 907 974,00
		مبيعات لفرع التجهيزات الصناعية الساحل الأحمر حسين داي للشهر جويلية بفاتورة رقم 5398		

كما ذكرنا سابقا فإن المنشأة معفاة من الرسم على القيمة المضافة على المبيعات

2.2.2.4.: الصندوق

يتمثل صندوق المنشأة في الخزينة التي توضع فيها الأموال السائلة في شكلها النقدي ،يسجل المبلغ النقدي الذي تتحصل عليه المنشأة في الجانب المدين لحساب الصندوق، ويسجل مبلغ النقود المصروفة في الجانب الدائن لهذا الحساب .وعليه تم الاعتماد على يومية الصندوق المتعلقة بالشهر جانفي ،وذلك لمعرفة كيفية التسجيل المحاسبي له من تحصيل الحقوق وتسديد الديون ،ووضعية الصندوق في آخر الشهر أي 2010/01/31.

وعليه يتم التسجيل المحاسبي للصندوق وفق ما يلي:

تسجيل المحاسبي ليومية الصندوق المتعلقة بالشهر جانفي :

425100 422900		حـ/ تسبيقات لموظفين المنشأة حـ/تسبيقات اجتماعية للعمال	358 000,00 10000,000	
	530002	حـ/الصندوق		589 908,50
		تقديم تسبيق لموظفين وعمال المنشأة		
530002		حـ/الصندوق	202 406,00	187 406,00
	411002	حـ/ زبائن منشآت خاصة		15000,00
	425100	حـ/ تسبيقات لموظفين المنشأة		
		تسديدات الزبائن وتسبيقات لموظفين المنشأة		
541000	530002	حـ/تسبيقات واعتمادات حـ/الصندوق	662 900,00	662 900,00
		تسبيقات واعتمادات للإدارة		
530002	541000	حـ/الصندوق حـ/ تسبيقات اعتمادات	10 000,00	10 000,00
		إرجاع التسبيق		
530002	581000	حـ/الصندوق حـ/ تحويل الأموال	900 000,00	900 000,00
		تحويل الأموال من البنك BNAرقم 5581 ومن حساب الجاري البريديCCP		
625100		حـ/ نفقات المطاعم	16 430,00	
645102		حـ/ طوابع جبائية	300,00	
625201		حـ/مصاريف البعثات	40 533 ,03	
	530002	حـ/الصندوق		57 263,03
		تسديدات المصاريف المختلفة		
		مجموع اليومية		**2 275 568,78**
			2 275 568,78	

–من اليومية السابقة نتطرق لتحديد وضعية الصندوق في 2010/01/31 وهي على النحو التالي:

الرصيد النهائي للصندوق= رصيد أول المدة + المقبوضات – المدفوعات

–رصيد الصندوق في آخر المدة في 2009/12/31 (رصيد أول المدة في 2010/01/01)

= 287 186,53 دج

–وبعد إتمام اليومية وإجراء دفتر الأستاذ اتضح لنا أن :

مقبوضات الصندوق لشهر جانفي =406,00 162 1 دج

مدفوعات الصندوق لشهر جانفي =071,28 310 1 دج

وضعية الصندوق في 2010/01/31 هي كالأتي:

287 186,53+ 406,00 162 1– 071,28 310 1 = 139 521,25 دج

–وعليه وضعية الصندوق للمنشأة في 2010/01/31 ذات رصيد مدين بـــ 139 521,25 دج

3.2.2.4. البنك

للمنشأة حسابين مختلفين بالبنك الوطني الجزائري BNA وحساب بالبنك الخارجي الجزائري BEAوحساب جاري بريدي ،ولصعوبة التطرق لكل المعالجات المحاسبية للحسابات البنكية ،تطرقنا لحساب بنكي واحد وهو البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481 وذلك عن طريق الاعتماد على يومية البنك المتعلقة بنفس الحساب وبالشهر جانفي ،كما نتناول التقارب البنكي للشهر لمعرفية وضعية البنك في 2010/01/31 ،وذلك وفق ما يلي:

التسجيل المحاسبي ليومية البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481 المتعلقة بالشهر جانفي:

164001		ح/تسديد الالتزام في 2009/12/31	1 952 300,00	
	512000	ح/ البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481		1 952 300,00
		تسديد الالتزام عن طريق حساب رقم 54481		
401600		ح/ موردو المخزونات الوطنية - منشآت عمومية	785 373,62	
401602		ح/ موردو المخزونات الوطنية -منشآت خاصة	1 424 159,07	
401604		ح/ موردو المخزونات الوطنية-	9 561 139,60	
401622		إدارات-	725 480,05	

		ح/ موردو الخدمات الوطنية – منشآت خاصة-	614 633,40	
401623		ح/موردو الخدمات الوطنية-عون العبور –منشآت عمومية	16 000 000,00	
403600		ح/ موردو السندات الواجب دفعها	1 820 052,00	
404600		ح/ موردون التثبيتات الوطنية		
	512000	ح/ البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481		30 930 837,74
		تسديد بشيك رقم 330555، 330556 330557،...		
512000		ح/ البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481	12 445 690,87	
	411000	ح/الزبائن المؤسسات العمومية		12 048 811,29
	411002	ح/الزبائن المؤسسات الخاصة		194 174,15
	411100	ح/ زبائن منشآت خارجية		202 705,43
		التحصيل بشيك رقم 2611974،2611975...		
411002		ح/الزبائن المؤسسات الخاصة	535 432,60	
	512000	ح/ البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481		535 432,60
		تسديد بشيك رقم 330589		
421600		ح/ المستخدمون ، الأجور المستحقة	9 305 332,07	
431600		ح/الضمان الاجتماعي26%	3 145 101,63	
431610		ح/الضمان الاجتماعي09 %	707 919,79	
442105		ح/الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل	47 620,45	
447600		ح/الضرائب الأخرى و الرسوم والتسديدات المماثلة(الرسم على النشاط المهني)	922 010,00	
		ح/الضريبة على الدخل الإجمالي	1 065 750,00	

		ح/ الطابع الضريبي	7 690,00	
447604		ح/ البنك الوطني الجزائري حساب		
447606		رقم 54481		15 201 423,94
	512000			
		تسديد بشيك رقم 330590،330591، 330592، 330593، 4105695، 4105696		
		ح/ المساهمات البنكية		
519003		ح/ البنك الوطني الجزائري حساب	35 000 000 ,00	
	512000	رقم 54481		35 000 000 ,00
		ح/ اعتمادات		
542000		ح/ البنك الوطني الجزائري حساب	1 500 000,00	
	512000	رقم 54481		1 500 000,00
		إلغاء التسجيل		
		ح/تحويل الأموال		
581000		ح/ البنك الوطني الجزائري حساب	900 000,00	
	512000	رقم 54481		900 000,00
		تحويل الأموال للصندوق بشيك رقم 4105697		
		ح/ الخدمات المصرفية و ما شبهها		
627067		ح/ فوائد على خصم الأوراق التجارية	14 600,00	
661102		ح/ البنك الوطني الجزائري حساب	332 458,41	
	512000	رقم 54481		347 058,41
		تسديد لأعباء		
		مجموع اليومية		
			98 812 275,56	**98 812 275,56**

– من اليومية السابقة نتطرق لتحديد وضعية البنك في 2010/01/31 وهي على النحو التالي:

الرصيد النهائي للبنك= رصيد أول المدة + المقبوضات – المدفوعات

–رصيد البنك في آخر المدة في 2009/12/31 (رصيد أول المدة في 2010/01/01)= 62 042 142,81

–وبعد إتمام اليومية وإجراء دفتر الأستاذ اتضح لنا أن:

مقبوضات البنك لشهر جانفي = 12 445 222,87دج

مدفوعات البنك لشهر جانفي = 86 366 584,69 دج

– وضعية البنك في 2010/01/31 هي كالأتي:

12 445 222,87 + 62 042 142,81– 86 366 584,69 = – 11 879 219,01 دج

–وعليه وضعية البنك للمنشأة(رصيد البنك لدى المنشأة) في 2010/01/31 رصيد دائن

بـــ – 11 879 219,01 دج

–أما رصيد حـ/ 512000 لدى البنك في 2010/01/31 يقدر برصيد مدين بمبلغ 11 002 885,33دج.

نلاحظ هناك اختلاف بين الرصيدين السابقين (رصيد البنك لدى المنشأة ورصيد المنشأة لدى البنك) ذلك لسببين التاليين :

–هناك عمليات تكون قد سجلت في الدفاتر لكنها لم ترد ضمن الكشف ومن الأمثلة عليها:شيكات صادرة للموردين

–هناك عمليات تكون قد أثبتت في الكشف لكنها لم تظهر في الدفاتر، ومن الأمثلة عليها:تحصيلات من الزبائن.

ومن الرصيد النهائي (رصيد دائن) الذي ظهر في شهر جانفي لدى المنشأة ولدى البنك نقوم على أساسه بعملية التقارب البنكي وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول (4–8):التقارب البنكي لحساب البنك المفتوح باسم المنشأة لدى البنك الوطني الجزائري برقم 54481 بتاريخ 2010 /01/31 * [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]

وحدة القياس دج

حساب البنك لدى المنشأة				حساب المنشأة لدى البنك			
التاريخ	البيان	مدين	دائن	التاريخ	البيان	مدين	دائن
2010/01/31	الرصيد دفتر الأستاذ في 10/01/31		**11 879 219,01**		رصيد البنك في 10/01/31	**11 002 885,33**	
2010/01/31	مصاريف على الشيك		175,5	2008/06/30	شيك رقم 0165057	125 026,20	
2010/01/31	مصاريف على الشيك		117	2008/06/30	مؤونة لSAHINLER	703 200,00	
2010/01/31	مصاريف على الشيك		117	2008/06/30	مؤونة لSAHINLER	1 294 144,23	
2010/01/31	إلغاء التسجيل	1 500 000 ,00		2008/06/30	مؤونة لSAHINLER	537 600,00	
2010/01/31	مصاريف على الشيك		150 000,00	2008/06/30	سونا الغاز	176 999,29	
2010/01/31	عمولات		87,75	2009/12/31	شيك رقم 4105678 لقابضة الضرائب	90 000,00	
2010/01/31	سونا لغاز		327 362,03	2009/12/31	تحصيل شيك من BNA برقم حساب 0160966	757 029,05	
2010/01/31	مصاريف على الشيك		117	2009/12/31	10/06/08 فرق في التسجيل الشيك	0,03	
2010/01/31	عمولات		175,5	2010/01/31	شيك رقم 4105693 لقابضة الضرائب	922 010,00	
2010/01/31	قرض متوسط المدى 76% من طرف البنك	1 289 000,00		2010/01/31	شيك رقم 4105695 لقابضة الضرائب	1 073 440,00	
2010/01/31	عمولات		44 731,15	2010/01/31	شيك رقم 4105697 لضمان الاجتماعي	2 606 679,85	
2010/01/31	عمولات		210 600,00	2010/01/31	شيك رقم 4105698 لضمان الاجتماعي	146 341,57	
2010/01/31	مصاريف على الشيك		58,5	2010/01/31	شيك رقم 4105700 لمورد	17 530,00	
2010/01/31	مصاريف على الشيك		12,85	2010/01/31	شيك رقم 4105702 لمورد	26 210,00	

*-أنظر الملحق رقم 06

2010/01/31	الفرق في التسجيل 10/06/08		8 000,00	2010/01/31	إلغاء التسجيل 2009/12/31	1 500 000,00	
				2010/01/31	شيك رقم 4105706 لضمان الاجتماعي	1 100 000,00	
				31/01/2010	تحصيل شيك من BNA برقم حساب 0761299		10 733 264,10
	المجموع	**2 789 000,00**	**12 620 773,29**		**المجموع**	**21 322 066,47**	**11 490 293,18**
	الرصيد	**9 831 773,29**			**الرصيد**		**9 831 773,29**

– جزء المنشأة لدى البنك:كل الشيكات التي ظهرت برصيد مدين في هذا الجزء هي عبارة عن شيكات تم تحريرها من طرف المنشأة للأطراف المعنية لتسدد ما عليها من دين اتجاههم ولم يتم تحصيلها من قبلهم، والشيكات التي ظهرت برصيد دائن هناك تحصيل الشيك من طرف المنشأة ولم يتم تحصيله من طرف البنك، أما في ما يخص سنة 2008 وكل المؤونات المتعلقة بها أي بالمورد الأجنبي SAHINLER حدث خطأ في هذه الحالة من طرف البنك بحيث تم تحصيل المورد دينه من طرف المنشأة ووصلت المشتريات من قبله إلى المنشأة ولم يتم إظهارها في الكشف البنكي ولم يتم تسوية الوضعية من طرف البنك حتى لهذا الشهر،أما الفرق التسجيل الذي ظهر برصيد دائن ب 0,03 فهو خطأ في مبلغ شيك الذي تم تحصيله من طرف المنشأة،وفي الأخير ظهر رصيد المنشأة لدى البنك برصيد دائن بقيمة 9 831 773,29 دج

– جزء البنك لدى المنشأة :كل المصاريف على الشيك التي ظهرت برصيد دائن في هذا الجزء هي عبارة عن مصاريف لتقديم خدمة تحصيل الشيك إضافة إلى العمولات، أما الأرصدة التي ظهرت برصيد مدين هي عبارة عن إلغاء التسجيل الذي كان عبارة عن خطأ من طرف البنك في 2009/12/31 بحث في هذا التاريخ وصل للمنشأة إشعار بالدائن برصيد 1 500 000 ,00 وبعدها قامت بإلغائه في الشهر الموالي،وفي ما يخص رصيد 1 289 000,00 هو عبارة عن تقديم قرض قصير الأجل من طرف البنك للمنشأة. وفي الأخير ظهر رصيد البنك لدى المنشأة برصيد مدين بقيمة 9 831 773,29 دج.

وفي الأخير نلاحظ نفس الرصيد الذي ظهر عند المنشأة برصيد دائن ،هو نفس المبلغ الذي ظهر عند البنك برصيد مدين.

4.2.2.4. أثر تبني SCF على المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة

يتضح لنا أثر تبني SCF بالتفصيل من خلال التطرق لحالة المشتريات المستوردة وكيفية تحديد تكلفتها وتسجيلها محاسبيا، الذي ينص على تحميل كل النفقات الملحقة بالمشتريات في تكلفة شراء المواد الأولية(المشتريات) ما عدا الرسوم القابلة الاسترجاع والتخفيضات... ،وعليه قامت المنشأة باحترام كل ما نص عليه SCF في تحديد تكلفة مشترياتها ،فمقارنة بالسنة قبل تبني SCF كانت تدرج بعض النفقات الملحقة بالمشتريات كأعباء في الصنف 6 في جدول حسابات النتائج كمصاريف التوطين التي تقدر بـــ 12630,00 دج والرسوم غير القابلة للاسترجاع بـــ 235,00دج التي كانت تؤدي إلى تخفيض النتيجة بـــ865,00 12دج ،وبعد التبني أصبحت تدرج في تكلفة المشتريات وهذا يؤدي لرفع النتيجة بـــ 12 865,00 دج.

بالإضافة من أثر تبني SCF أصبحت للمنشأة مدونة حسابات أكثر تفصيلا في الحسابات الفرعية مما يساعد على إعطاء الصورة الواضحة عن كل حساب.

3.4.أعمال نهاية السنة للأصول المتداولة والتحليل المالي لها

تقوم المنشأة في نهاية كل سنة وبتاريخ 2010/12/31 بعملية الجرد لكل عناصر الأصول المتداولة وتنتهي بإعداد القوائم المالية، كما سنتناول من خلال هذا المبحث التحليل المالي لعناصر الأصول المتداولة.

1.3.4. أعمال نهاية السنة للأصول المتداولة

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أعمال الجرد حسب كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة في 2010/12/31 .

1.1.3.4.جرد المخزونات

كما هو معلوم أن المخزونات تقييم في آخر السنة بالقيمة الحالية ،غير أن المنشأة في هذه السنة وباعتبارها السنة الأولى لتبني النظام لم تتطرق للاختبار الخسائر القيمة لكل المخزونات عن طريق الفرق بين تكلفة الاقتناء (أو الإنتاج) والقيمة الحالية بل طبقتها فقط على المواد الأولية والتموينات فقط. وعليه تبدأ أعمال الجرد الخاصة بالمخزونات في أخر السنة وفق مايلي:

1.1.1.3.4. الجرد المادي والمحاسبي والمعالجة المحاسبية للفروقات

أسفرت عملية الجرد المادي والمحاسبي للمواد الأولية والتموينات في 2010/12/31* على عدة نتائج وفروقات يمكن عرضها في الجدول التالي :

*-أنظر الملحق رقم 08 الجرد المادي والمحاسبي للمنتجات قيد الانجاز وتامة

الجدول (4–9): الجرد المادي والمحاسبي بتاريخ 2010/12/31 * [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]

وحدة القياس دج

رقم الحساب	البيان	الجرد المحاسبي	الجرد المادي	الفروقات
311000	مواد أولية من الصفائح الفولاذية	17 240 009,69	16 395 402,10	- 844 607,59
311002	TNمواد أولية من الصفائح الفولاذية 40	3 368 098,69	1 190 050,72	- 2 178 047,97
311003	مواد أولية من الصفائح الفولاذية المليسة	449 339,56	462 156,48	12 816,92
311004	مواد أولية من الصفائح الفولاذية مسطحة	1 796 264,16	1 436 286,81	- 359 977,35
311100	عارضة خلفية	6 475 913,20	6 832 775,63	356 862,43
311101	عارضة حديدية HEB HEA IPN IPE	71 650 748,01	71 993 991,60	343 243,59
311102	صفائح منطوية الزاوية	2 200 459,82	1 858 837,07	- 341 622,75
311104	مواد أولية من أعمدة حديدية على شكلT	- 0,01		- 0,01
311105	أعمدة حديدية على شكل Ω	255 096,65	252 816,50	- 2 280,15
311110	أعمدة و أنابيب	2 689 649,11	3 628 263,10	938 613,99
311121	أعمدة دائرية	2 025 409,04	2 096 250,53	70 841,49
311122	أعمدة سداسية	8 547,72	8 547,72	-
312000	مسامير	213 005,98	216 673,75	3 667,77
312001	حزقات	- 128 143,59	889 597,25	1 017 740,84
312002	حلقات	264 427,67	685 729,11	421 301,44
312003	برغي	1 284 567,11	1 580 151,23	295 584,12
312004	قضبان مترابطة ، والسنانير	3 579,32		- 3 579,32
312005	دبابيس	18 709,53	17 844,01	- 865,52
312007	أزرار وردودة قنوات	1 200 306,60		- 1 200 306,60
312100	ألجمة	720 287,03	797 537,05	77 250,02
312101	المطروقات	3 000,00		- 3 000,00
312102	مفاصل	- 280 542,59	41 209,04	321 751,63
312103	حاجز مشبك	858 958,31	929 040,00	70 081,69
312104	موصل	514 201,18	463 210,19	- 50 990,99
312107	البطانة المرحل الصغير	474 249,71	803 341,37	329 091,66
312200	الصمامات	29 653 880,62	29 457 406,40	- 196 474,22
312201	إكسسوارات المركز	18 704,04	23 100,04	4 396,00
312202	إكسسوارات للحام	1 761 719,32	1 816 558,82	54 839,50
312500	أجهزة وإكسسوارات كهربائية	27 902,05		- 27 902,05
321000	معدات اللحام و المواد الاستهلاكية	1 911 299,20	3 872 310,99	1 961 011,79

* - أنظر الملحق رقم 07

321001	الأقطاب الكهربائية	1 411 168,90		- 1 411 168,90
321002	إكسسوارات اللحام	72 296,00		- 72 296,00
321100	مواد استهلاكية–خردوات لتركيب	183 954,66		- 183 954,66
321101	عجلة القرص	1 215 545,04	1 572 431,51	356 886,47
321102	لوازم لمعالجة السطح	10 894,39		- 10 894,39
321107	مواد أخرى استهلاكية للخردات المعدنية	2 049 162,45	4 103 957,10	2 054 794,65
321200	قطع غيار ألات	4 647 618,90	2 311 156,91	- 2 336 461,99
321307	قطع غيار سيارات	535 744,64	856 221,95	320 477,31
321400	لوازم البناء (الاسمنت)	- 27 510,46		27 510,46
321401	مواد مختلفة	- 10 450,00	65 627,42	76 077,42
321500	ملابس الأمن	143 213,94	183 034,42	39 820,48
322001	الوقود	- 162 062,67	294 240,81	456 303,48
322002	مواد التشحيم	417 007,20		- 417 007,20
322003	أنبوب هوائي	425 435,70		- 425 435,70
322200	أوراق مستهلكة متنوعة	392 204,57	959 992,43	567 787,86
322201	مواد التنظيف وغيرها	8 500,00		- 8 500,00
322203	لوازم غير قابلة للتخزين	129 086,73	64 493,15	- 64 593,58
	المجموع	**158 121 457,12**	**158 160 203,21**	**38 786,09**

من الجدول السابق اتضح لنا أن هناك عدة فروقات في حسابات المواد الأولية والتموينات ،ففي بعض الحسابات انخفضت القيمة المحاسبية عن قيمة الجرد المادي وهذه الحالة عبارة عن أعباء استثنائية من المواد الأولية والتموينات وتقييد في حساب خاص بهما على التوالي وهو ح/ 657101 وح/657102 ،وفي حالات أخرى ارتفعت قيمة الجرد المادي عن القيمة الدفترية أو المحاسبية وهذا الارتفاع عبارة عن منتجات استثنائية للمواد الأولية والتموينات وتقييد في حساب خاص بهما على التوالي وهو ح/ 757101 وح/757102.

وعليه لصعوبة التطرق لكل الحسابات قمنا باختيار حالة واحدة من أعباء استثنائية وحالة من منتجات استثنائية.

وتتم عملية التسوية والتسجيل المحاسبي لهذه الحالات وفق القيد التالي:

657101		حـ/ أعباء استثنائية من المواد الأولية	844 607,59	
	311000	حـ/ مواد أولية من صفائح الفولاذية		844 607,59
		تسوية حـ/311000 في 2010/12/31		
311003		حـ/عارضة حديدية HEB HEA IPN IPE	12 816,92	
	757101	حـ/ منتجات استثنائية من المواد الأولية		816,92 12
		تسوية حـ/311003 في 2010/12/31		

–مع العلم أن المنشأة قامت بعملية المقاصة بين الأعباء الاستثنائية من المواد الأولية والتموينات والمنتجات الاستثنائية من المواد الأولية والتموينات، وفي الأخير توصلت إلى تحقيق منتجات استثنائية من المواد الأولية فقط بمبلغ 38 786,09 دج وذلك عندما قامت بعملية الجمع الفروقات التي ظهر في عملية الجرد، غير أن هذا غير صحيح رغم أنه في الأخير نصل إلى نفس النتيجة ،وذلك استنادا لما نص عليه النظام المحاسبي المالي وهو عدم المقاصة بين الحسابات لإعطاء معلومة واضحة والصادقة عن حساب، وما قامت به المنشأة مخالف لما نص عليه النظام.

2.1.1.3.4. تحديد استهلاك كل مخزون من المواد الأولية والتموينات

في أخر السنة تقوم المنشأة بتحديد استهلاكات لكل الحسابات من المواد الأولية والتموينات وفق طريقة الجرد المتناوب كالأتي:

الاستهلاكات[125](ص:18)=مخزون أول المدة + المدخلات (المشتريات) –مخزون أخر المدة

سنتطرق لتوضيح طريقة تحديد الاستهلاكات لحسابين من المواد الأولية ،ذلك لصعوبة التطرق لكل الحسابات وذلك وفق مايلي*:

–حـ/311000 :مواد أولية من صفائح فولاذية

مخزون أول المدة:111,50 565 14 دج

المشتريات:194,20 803 66 دج

مخزون أخر المدة :402,10 395 16 دج

*-أنظر لكل الحسابات في الملحق رقم11

وعليه استهلاك مواد أولية من صفائح فولاذية=111,50 565 14+194,20 803 66-402,10 395 16

=903,60 972 64 دج

-حـ/311002: مواد أولية من صفائح فولاذية T40

مخزون أول المدة :715,53 437 دج

المشتريات:211,20 845 3 دج

مخزون أخر المدة:050,72 190 1 دج

وعليه استهلاك مواد أولية من صفائح فولاذية T40=715,53 437 +211,20 845 3 -050,72 190 1

= 876,01 092 3 دج

3.1.1.3.4. خسائر القيمة عن المخزونات

تنتج خسائر القيمة عن المخزونات نتيجة للانخفاض سعر المواد الأولية أو التموينات في السوق أو نتيجة لقدم أو تدهور غير متوقع ،وتكون القيمة الحالية للمخزون عند الجرد أقل من تكلفة الاقتناء أو الإنتاج وسبب ذلك قامت المنشأة بتكوين مؤونة لخسائر القيمة عن المخزونات وفق ما يلي :

-كانت القيمة الحالية للمواد الأولية والتموينات عند الجرد بـــ 243,21 160 158دج

-وفي آخر السنة وعند تقييم المواد الأولية والتموينات أصبحت تكلفة الاقتناء بـــ 201,60 400 64 1 دج

أي هناك ارتفاع في أسعار المواد الأولية والتموينات بـــ 858,60 239 6 دج

وعلية خسارة القيمة عن المواد الأولية والتموينات تقدر بـــ 858,60 239 6 دج ،وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى :-خسائر القيمة للمواد الأولية تمثل :862,35 588 3 دج

- خسائر القيمة للتموينات تمثل : 096,25 651 2دج

مما سبق نقوم بتشكيل لهذه الأخيرة مؤونة ،وتتم المعالجة المحاسبية لها وفق ما يلي :

-في السنة الماضية فإن مؤونة الخسائر عن المواد الأولية كانت بمبلغ 431,95 142 1 دج ،ومؤونة الخسائر عن المواد الأولية كانت بمبلغ بـــ039,66 919 2 دج

وعليه نلاحظ الزيادة في مؤونة الخسائر عن المواد الأولية بمبلغ 430,40 446 2 دج مقارنة بالسنة الماضية ،وانخفاض في مؤونة الخسائر عن التموينات بمبلغ 943,41 267 دج.

ويتم التسجيل المحاسبي لمؤونة الخسائر وفق ما يلي:

391000		ح/خسائر القيمة عن المواد الأولية	1 142 431,95	
392000		ح/خسائر القيمة عن التموينات	2 919 039,66	
685131		ح/مخصصات المؤونات عن المواد الأولية	2 178 486,86	
	391000	ح/خسائر القيمة عن المواد الأولية		3 588 862,35
	392000	ح/خسائر القيمة عن التموينات		2 651 096,25
		إلغاء وتسوية المؤونة في 2010/12/31		

من المفروض على محاسب المنشأة أن لا تقوم بمبدأ المقاصة بين هذه الحسابات وذلك حسب ما نص عليه النظام ،وكان عليه أن يوضح استرجاع عن خسائر القيمة للتموينات ،وكذلك من المفروض أن لا تقوم بإلغاء المؤونة السنة الماضية وإعادة تكوين مؤونة جديدة بل كان يستطيع أن يقوم بعملية التسوية للمؤونة فقط .

ويكون التسجيل المحاسبي لكل ما تم ذكره وفق ما يلي:

– التسجيل بالنسبة لارتفاع مؤونة الخسائر القيمة عن المواد الأولية :

685131		ح/مخصصات المؤونات عن المواد الأولية	2 446 430,40	
	391000	ح/خسائر القيمة عن المواد الأولية		2 446 430,40
		تشكيل مؤونة إضافية		

– التسجيل بالنسبة لانخفاض مؤونة الخسائر القيمة عن التموينات :

392000		ح/خسائر القيمة عن التموينات	267 943,41	
	785131	ح/ استرجاع عن خسائر القيمة للتموينات		267 943,41
		استرجاع عن خسائر		

مما سبق فإن مبلغ خسائر القيمة عن المواد الأولية والتموينات بمبلغ 6 239 858,60 تظهر في الميزانية الختامية في جانب المؤونات ويطرح مباشرة من القيمة الإجمالية*.

*- الميزانية الختامية الملحق رقم 12

2.1.3.4.جرد الزبائن والمدينون الآخرون*

تقييم الزبائن في آخر السنة بصافي القيمة القابلة للتحصيل(القيمة الحالية) أي المبلغ الذي يتوقع تحصيله فعلا من الزبون وتظهر هذه الأخيرة في الميزانية بهذه بصافي القيمة القابلة للتحصيل ،ومن أجل الوصول إليها تقوم المنشأة بتحديد خسائر القيمة عن الزبائن على أساس تراكمي لعدة سنوات وتشكل لها مؤونة وفق الجدول التالي:

الجدول (4–10):مؤونات عن الخسائر القيمة لحقوق الزبائن بالسنوات * **[وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة]**
وحدة القياس دج

البيان	نوع الزبون (رقم الحساب)	السنوات					مجموع المؤونات عن خسائر القيمة
		قبل سنة2004	2004	2005	2006	2007	
عربون ضمان	411203	-	-	-	-	44 192,10	**44 192,10**
ديون مشكوك في تحصيلها	416000 416002	7 340 989,15 33 591 774,16	667 487,43 2 640 702,14	45 000,00 2 221 964,44	361 960,14 562 786,68	- 1 219 067,77	**8 415 436,72** **40 236 295,19**
زبائن أقل من 3سنوات	411002 411100	-	-	-	-	2 640 616,97 1 222 567,81	**2 640 616,97** **1 222 567,81**
المجموع	**-**	**40 932 763,31**	**3 308 189,57**	**2 266 964,44**	**924 746,82**	**5 126 444,65**	**52 559 108,79**

إذن من الجدول أعلاه فإن صافي القيمة القابلة للتحصيل للزبائن الذي يظهر بها في الميزانية هي كالأتي:

ح/411203: عربون ضمان -زبائن خارجية منشآت خاصة = القيمة الاسمية للزبون (الرصيد الذي تظهر به في ميزان المراجعة)- خسائر القيمة عن الزبائن *

أي ح/411203: عربون ضمان -زبائن خارجية منشآت خاصة - =3 948 555,15- 44 192,10

= 3 948 555,15 دج

*- فيما يخص المدينون الآخرون فلا توجد أعمال نهاية السنة متعلقة بهذا الصنف بسبب عملية المسح التي قامت بها المنشأة في سنة 2010 ،فتم إلغاء من خلالها كل حسابات السنوات الماضية والمؤونات المرتبطة بهم(أنظر عملية المسح وإعادة الهيكلة ص 175) .

*-أنظر الملحق رقم 08

*- نفس الطريقة المتبعة لتحديد صافي القيمة القابلة للتحصيل بالنسبة للحسابات الأخرى

مع العلم أن خسائر القيمة عن الزبائن لا تطرح مباشرة من حساب الزبائن كما تطرقنا له في حـ/ 411203 الذي قمنا به فقط لتوضيح كيفية تحديد صافي القيمة القابلة للتحصيل للزبون من النوع الواحد، بل خسائر القيمة لهذه الأخيرة توضع في حساب خاص بها وهو حـ/ 491607 : خسائر القيمة عن الزبائن تسجل فيه كل خسائر القيمة عن الزبائن ،وفي الميزانية يتم طرحه من القيمة الاسمية(الإجمالية) لتظهر بصافي قيمتها القابلة للتحصيل ،وفي المقابل في قائمة الدخل تسجل في حـ/ 685141 مخصصات لخسائر القيمة عن الزبائن وهذا في حالة ارتفاع المؤونة ،وفي حـ/ 785101 استرجاع لخسائر القيمة عن الزبائن في حالة الانخفاض .

مقارنة بالسنة الماضية فإن المؤونة المشكلة عن خسائر القيمة الزبائن انخفضت من المبلغ 58 936 613,74 إلى المبلغ 52 559 108,79 وهذا يدل على أن هناك زبائن تم التسديد ما عليها من ديون اتجاه المنشأة ،وفي هذه الحالة استرجاع لخسائر القيمة بمبلغ 6 377 504,95 .

يتم تسجيلها محاسبيا في 2010/12/31 وفق ما يلي:

491607		حـ/ خسائر القيمة عن الزبائن	58 936 613,74	
	785101	حـ/ استرجاع لخسائر القيمة عن الزبائن		6 377 504,95
	491607	حـ/ خسائر القيمة عن الزبائن		52 559 108,79
		استرجاع مؤونات عن خسائر القيمة		

وعليه صافي القيمة القابلة للتحصيل التي تظهر في الميزانية هي على النحو التالي:

صافي القيمة القابلة للتحصيل لكل الزبائن =القيمة الإجمالية للزبائن (تظهر في ميزان المراجعة بعد الجرد)– خسائر القيمة عن الزبائن

صافي القيمة القابلة للتحصيل لكل الزبائن = 462 497 156,24 –52 559 108,79

صافي القيمة القابلة للتحصيل لكل الزبائن *= 409 938 047,55دج

* - الميزانية الختامية الملحق رقم 12

3.1.3.4جرد الصندوق

في 2010/12/31 تم عملية جرد النقدية من طرف لجنة مشكلة لهذا الغرض حيث تم حصر النقدية الموجودة فعلا في الصندوق سواء كانت قطاعا أم شيكات مودعة في الصندوق ولم يتم إرسالها إلى البنك للتحصيل وبعدها يتم حصر الفعلي ومقارنته مع الرصيد النقدي لحساب الصندوق.

وعليه يتم تقييمها بالقيمة الحالية في آخر السنة ،أي المبلغ النقدي الموجود فعلا في الصندوق ، مما سبق كانت السيولة في الخزينة في 2010/12/31 كما يلي:

الجدول (4–11): السيولة في الخزينة بتاريخ 2010/12/31 [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة *]

وحدة القياس دج

البيان	الطبيعة	العدد	القيمة
أوراق مالية ب دج	1000	58	58 000,00
أوراق مالية ب دج	500	1	500,00
أوراق مالية ب دج	200	4	800,00
قطع نقدية ذات	50	1	50,00
قطع نقدية ذات	10	2	20,00
قطع نقدية ذات	1	4	4,00
	المجموع		59 361,00

وعليه المبلغ المسجل في الحساب الصندوق في 2010/12/31 موافق للمبلغ الموجودة نقدا في الصندوق في ميزان المراجعة بعد الجرد والميزانية الختامية.

4.1.3.4 البنك

البنوك شأنها شأن الصندوق ،أي تقييم في 2010/12/31 بالقيمة الحالية لها ،بمعنى المبلغ المسجل في هذا الحساب يجب أن يطابق الأموال الحقيقية المتاحة عند يوم القيام بالجرد،مع ضرورة وضع التقارب البنكي . واستنادا لما قمنا به في المبحث السابق وهو المعالجة المحاسبية لبنك واحد وهو البنك الوطني الجزائري بحساب رقم 54481 ،فعملية الجرد التي نتناولها تخص هذا البنك فقط.

مما سبق في 2010/12/31 كان يقدر رصيد البنك بعد عملية الجرد برصيد دائن بقيمة 144,72 739 28دج،أي القيمة الحالية التي يظهر بها هذا البنك في ميزان المراجعة بعد الجرد والميزانية هي 144,72 739 28دج(رصيد دائن)*.

*- أنظر الملحق رقم 09

*-أنظر الملحق رقم 11:ميزان المراجعة بعد الجرد

5.1.3.4.تأثير تبني النظام المحاسبي المالي على أعمال نهاية السنة

ينص النظام المحاسبي المالي على وجوب تقييم الأصول المتداولة في نهاية السنة بصافي القيمة القابلة للتحصيل أو التكلفة أو القيمة الحالية ،وعليه من أثر تبني النظام المحاسبي المالي هو احترام المنشأة ما نص عليه النظام في التقييم لأصولها المتداولة لكن ليس 100% ،وذلك فيما يخص عنصر المخزون فلاحظنا أن المنشأة قامت بتقييم المواد الأولية والتموينات فقط ولم تقم بتقييم كل العناصر المكونة لمخزونها بما نص عليه النظام ،رغم أن هناك منتجات قيد الانجاز وتامة بقيت في المخازن في آخر السنة ،مع العلم أن هناك تذبذب كبير في أسعار المواد الأولية(ارتفاع) ،فلو قامت المنشأة بتقييمها لا حصلت على الخسائر في القيمة وتم إدراجها ضمن الأعباء وتستفيد من ذلك في رفع النتيجة الصافية .

كما اتضح لنا من خلال أعمال الجرد أن المنشأة لم تحترم مبدأ عدم المقاصة في حسابات تسييرها (صنف الأعباء ،صنف المنتوجات) وهذا يؤدي لعدم إعطاء الصورة الصادقة والمعلومة الواضحة عن كل الحساب.

بإضافة لاحظنا المنشأة أنها لم تحترم مبدأ السنوية في تصنيف أصولها إلى متداولة وغير متداولة وهذا عند الانتقال،أما عند إعداد الميزانية الختامية في 2010/12/31 فطبقت هذا المبدأ في إعادة تصنيف أصولها،وهذا ما سنلاحظه في المطلب الموالي من خلال الميزانية الختامية.

2.3.4. التحليل المالي للأصول المتداولة في منشأة البناءات المعدنية

من خلال هذا المطلب نتطرق للتحليل المالي للأصول المتداولة باستخدام طرق وأساليب تتعلق بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما نستنتج في الأخير كيف نؤثر هذه الأخيرة على التحليل المالي وذلك وفق مايلي:

1.2.3.4.نسب الميزانية (قائمة المركز المالي)

قبل التعرض للنسب الميزانية يجب عرض الميزانية الختامية لمنشأة البناءات المعدنية وهي كالأتي:

الجدول (4-12):الميزانية الأصول الختامية بتاريخ 2010/12/31 [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة *]

وحدة القياس دج

الأصول المالية	ملاحظة	إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	صافي ن	صافي ن-1
أصول غير متداولة					
فارق الشراء		-	-	-	-
التثبيتات المعنوية		7 293 483,00	2 433 083,00	4 860 400.00	4 810 400,00
التثبيتات العينية		**992 236 793,58**	**263 189 335,97**	**729 047 457.61**	**794 722 035,25**
أراضي		629 014 567,04	-	629 014 567.04	629 014 567,04
مباني		125 816 594,03	112 976 581,83	12 840 012.20	7 323 272,20
تثبيتات عينية أخرى		229 284 800,25	150 212 754,14	79 072 046,14	66 741 447,01
مخزونات متأتية من التثبيتات		8 120 832,26		8 120 832,26	
المدينون الآخرون		-	-	-	91 642 749,00
مجموع الأصول غير المتداولة		**999 530 276,58**	**265 622 418,97**	**733 907 857.61**	**799 532 435,25**
أصول متداولة					
مخزونات و منتجات قيد التصنيع		202 474 766,34	6 239 958,42	196 234 807.92	239 232 126,59
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة		-	-	-	-
الزبائن		462 497 156,24	52 559 108,79	409 938 047.45	241 014 312,25
المدينون الآخرون		103 456 413,26	-	103 456 413.26	10 589 176,72
الضرائب		1 626 674,21	-	1 626 674.21	-
الموجودات وما يمثلها		-	-	-	-
أموال الخزينة		7 707 552,96		7 707 552.96	69 703 403,15
مجموع الأصول المتداولة		**777 762 563,01**	**58 799 067,21**	**718 963 495.80**	**560 539 018,71**
المجموع العام للأصول		**1 777 292 839,59**	**324 421 486,18**	**1 452871 353.41**	**1 360 071 453,96**

* - أنظر الملحق رقم12

من خلال الميزانية السابقة يتضح لنا أثر SCF في تصنيف الأصول، بحيث تم تصنيف الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة أكثر من سنة كأصول غير متداولة والأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة كأصول متداولة ،وعليه نستنتج أن النظام أثر على المنشأة في إعادة تصنيف أصولها في الميزانية الختامية.

الجدول (4–13):ميزانية الخصوم الختامية بتاريخ 2010/12/31 [وثائق المنشأة مصلحة المحاسبة *]

وحدة القياس دج

الخصوم	ملاحظة	السنة ن	السنة ن–1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر		680 100 000,00	680 100 000,00
رأس المال غير المطلوب		-	-
العلاوات والاحتياطات		79 287 062,22	66 556 767,10
فارق إعادة التقييم		8 644,63	8 644,63
فارق المعادلة		-	-
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)		105 615 757,36	29 158 295,12
رؤوس الأموال الخاصة ،ترحيل من جديد		-371 150 278,31	-371 150 278,31
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		**493 861 185,90**	**404 673 428,54**
الخصوم غير المتداولة			
القروض والديون المالية		226 916 299,46	214 910 120,34
الضرائب(المؤجلة والمرصود لها)		-	-
الديون الأخرى غير الجارية		-	-
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا		323 635 077,15	296 589 613,70
الخصوم غير المتداولة		**550 551 376,61**	**511 499 734,04**
الخصوم المتداولة			
الموردون وحسابات الملحقة		83 270 181,97	216 624 991,17
الضرائب		23 353 969,06	21 320 137,07
الديون الأخرى		232 396 078,60	163 415 983,85
خزينة الخصوم		69 438 561,27	42 537 239,17
مجموع الخصوم المتداولة		**408 458 790,90**	**443 018 608,12**
مجموع كل الخصوم		**1 452 871 353,41**	**1 360 071 453,96**

*-أنظر الملحق رقم12

1.1.2.3.4.نسبة الأصول المتداولة (نسبة تناسق الأصول المتداولة)*

يقصد بهذه النسبة إيجاد نسب توزيع الاستثمار ،حيث ينسب مجموع الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول كأول خطوة ،ثم إيجاد الوزن النسبي لكل نوع من الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول أو إلى مجموع الأصول المتداولة،وتحسب وفق مايلي:

-نسبة الأصول المتداولة =الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

=718 963 495,80 / 1 777 292 839,59 =0,49

نسبة الأصول المتداولة =49 %

-نسبة الأصول غير المتداولة= الأصول غير المتداولة / إجمالي الأصول

= 1 777 292 839,59/733 907 857,61 = 0 ,51

نسبة الأصول غير المتداولة= 51 %

واضح أن المنشأة السابقة تستثمر مصادر التمويل المتاحة بدرجة الأولى في الأصول غير المتداولة بـــ51 % ثم الأصول المتداولة بنسبة **49 %** ، وهو مؤشر غير جيد ويدل على عدم حسن استخدام الأموال، إن من المعلوم أن الأصول المتداولة هي الأصول المولدة للإيرادات .

مما سبق يمكن حساب كل نسبة على حدى لعناصر الأصول المتداولة لمعرفة أي عنصر يحتل نسبة كبيرة في هذه الأخيرة ،وهي على النحو التالي :

-نسبة المخزون = المخزون / الأصول المتداولة = 196 234 807,92 /718 963 495,80 = 0 ,272

المخزونات = 27,2%

- نسبة الزبائن = الزبائن / الأصول المتداولة = 409 938 047,45 /718 963 495,80= 0 ,57

نسبة الزبائن= 57 %

-نسبة المدينون الآخرون = المدينون الآخرون/ الأصول المتداولة

= 103 456 413,26/718 963 495,80 =0,144

نسبة المدينون الآخرون = 14 ,4%

*-كل المعلومات مأخوذة من وثائق المنشأة (مصلحة المحاسبة)

-نسبة الضرائب= الضرائب/ الأصول المتداولة=1 626 674,21 / 718 963 495,80 = 0 ,0029

نسبة الضرائب = 0,29 %

-نسبة المتاحات = المتاحات/ الأصول المتداولة = 7 707 552,96 / 718 963 495,80 =0,011

نسبة المتاحات= 1,1 %

من خلال النسب السابقة يتضح لنا أن العنصر الذي يحتل نسبة الكبيرة من الأصول المتداولة هي الزبائن بـــ57% وذلك راجع إلى كثرة الديون المتراكمة على الزبائن (عدم التسديد)،وإتباع سياسة البيع الآجل ،وهذا ما يدل على معدل دورانها المرتفع الذي سنوضحه في نسب النشاط ""معدل دوران الزبائن" وهو توجه غير ناجح في التناسق بين الأصول المتداولة، إذ من المفروض ان النسبة التي تحتل نسبة كبيرة في الأصول المتداولة هي المخزون ،بسبب انه أهم عنصر المكون لها الذي يحقق الإيرادات في المنشأة .

2.1.2.3.4.نسبة السيولة وتنقسم هذه السيولة بدورها إلى :

- نسبة التداول

حيث: نسبة التداول= الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة

= 718 963 495,80/408 458 790,90 = 1,76

نسبة التداول= 176%

تساعد هذه النسبة في الحكم على قدرة المالية للمنشأة في تسديد مجموع خصومها المتداولة باستعمال مجموع الأصول المتداولة ،وبما أن هذه النسبة تساوي 1,76 في هذه المنشأة فهي نسبة مرتفعة وتساوي تقريب المقياس العادي لها 2 مرة من الخصوم المتداولة ،وهذا ما يبين قدرة المنشأة على تغطية خصومها المتداولة من خلال الأصول المتداولة.

- نسبة السيولة السريعة

حيث: نسبة السيول السريعة= الحقوق +المتاحات/ الخصوم المتداولة

= 522 728 687,90/408 458 790, 90 =1,28

نسبة السيولة السريعة= 128%

إن النسبة السابقة تحسب لمعرفة قدرة المنشأة على الوفاء بخصومها المتداولة دون استعمال المخزونات وفي هذه المنشأة تساوي 1,28 فهي نسبة جيدة ،وهذا يعني قدرة المنشأة على تغطية خصومها المتداولة من خلال الحقوق والمتاحات فقط.

– نسبة النقدية أو السيولة الحالية

والتي تساوي: نسبة النقدية= المتاحات/ الخصوم المتداولة = 7 707 552,96/408 458 790,90=0,018

نسبة النقدية=1,8 %

ويتم الاعتماد على هذه النسبة في معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المتداولة باستعمال المتاحات فقط، وفي هذه الحالة لدينا نسبة منخفضة 0,018 مقارنة مع المعيار (0,3،0,5) ،مما يدل على عجز المنشأة من حيث السيولة للوفاء بالتزاماتها.

ومن نسب التداول هذه نلاحظ أن المنشأة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة بالاعتماد على مجموع أصولها المتداولة ،ماعدا في حالة الاعتماد فقط على النقدية فإنها لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المتداولة.

3.1.2.3.4.تحليل اتجاهات الأصول المتداولة

نتعرض من خلال مايلي إلى تحليل اتجاهات لعناصر الأصول المتداولة لمنشأة البناءات المعدنية،واعتمدنا على السنة الأساس سنة 2009 بسبب أنها آخر سنة قبل تبني SCF وذلك كالأتي :

– نسبة التغير المخزون = قيمة المخزون/ قيمة المخزون في سنة 2009

0,87= 225 352 443,86/ 196 234 807,92=

نسبة التغير المخزون= 87 %

– نسبة التغير الزبائن = قيمة الزبائن / قيمة الزبائن في سنة 2009

1 ,7 = 241 014 312,25/409 938 047,45=

نسبة التغير الزبائن = 170%

– نسبة التغير المدينون الآخرون = قيمة المدينون الآخرون / قيمة المدينون الآخرون في سنة 2009

1,01 = 102 231 925,72/103 456 413,26=

نسبة التغير المدينون الآخرون= 101 %

– نسبة التغير الخزينة = قيمة الخزينة / قيمة الخزينة في سنة 2009

=69 703 403,72 / 7 707 552,96= 0,11

نسبة التغير الخزينة = 11 %

❖ مما سبق نقوم بتفسير الاتجاهات السابقة

–لمعرفة سبب انخفاض المخزون بـــ 13 % في السنة 2010 مقارنة بسنة 2009 يجب ربطه برقم الأعمال المرتبط بهذه السنوات ،وعليه هذا الأخير كان مرتفعا في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009* ،وهذا يعتبر مؤشرا ايجابيا على قدرة المنشأة على تسويق مخزونها.

بالإضافة يجب مقارنة هذا الانخفاض في الاتجاه هذه السنة بخسائر القيمة عن المخزون بالسنة الماضية أي قبل تبنيSCF ،وبالتالي لاحظنا في هذه السنة أن مؤونة الخسائر عن المخزون كانت مرتفعة مقارنة بالسنة الماضية وعليه يخفض من القيمة قابلة للتحصيل المخزون ،وهذه الأخيرة على أساسها نقوم بتحليل الاتجاه*.

–الزبائن ارتفعت بـــ 70 % و شأنها شأن المخزون فهي يجب ربطها كذلك بارتفاع رقم الأعمال وبما أن هذا الأخير ارتفع في سنة 2010 ،فذلك يعتبر مؤشرا على تبني المنشأة لسياسة البيع الأجل.

–المدينون الآخرون ارتفعت بـــ 1 % ،وهو راجع لإلغاء كل الخسائر عن القيمة المتعلقة بهم في سنة 2010 بسبب عملية المسح التي قامت بها المنشأة.

–الخزينة انخفضت بـــ 88 % وهذا يعني وجود ضعفا في السيولة المنشأة.

2.2.3.4. النسب المشتركة

يقصد بالنسب المشتركة نسب النشاط وعليه تتمثل في العلاقات السببية التي يشترك فيها عنصر أو أكثر يقتبس من الميزانية مع عنصر أو أكثر من جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)*. وهي على النحو التالي:

1.2.2.3.4.معدل دوران الزبائن

حيث:معدل دوران الزبائن =المبيعات/رصيد الزبائن =409 938 047,45 /637 300 029,13 =1 ,55

معدل دوران الزبائن= 1,55 مرة

- متوسط فترة التحصيل= 360 / معدل دوران الزبائن = 360 /1,55 = 232 يوم

متوسط فترة التحصيل=232 يوم =حوالي 8 أشهر

*-أنظر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في 2010/12/31 الملحق رقم 13 .

*-نفس التفسير في بند الزبائن والمدينون الآخرون.

*- أنظر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعةفي 2010/12/31 الملحق رقم 13 .

من خلال فترة التحصيل التي تقارب حوالي 8 أشهر ومعدل الدوران الزبائن الذي يبلغ 1,55 مرة في السنة، يمكننا القول أن هذه الفترة كبيرة ومعدل الدوران أو سياسة التحصيل في المنشأة غير فعالة.

على العموم يجب مقارنة معدل دوران المدينين دائما بمعدل دوران الدائنين، ويجب أن يكون مدة دوران الدائنين أعلى من معدل دوران المدينين ،حتى تتمكن المنشأة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون.

2.2.2.3.4.معدل دوران الموردون = (الموردين/المشتريات)* 360

=(181,97 270 119/83 187 370)*360= 98 يوم = حوالي 3 أشهر

معدل دوران الموردون = 98 يوم = حوالي 3 أشهر

وبالتالي نلاحظ ان معدل دوران الموردون منخفض بكثير عن معدل دوران الدائنين ،وهذا يعني أن المنشأة تقوم بتسديد ديونها دون الاعتماد على تحصيلات الزبائن .

1.2.2.3.4.معدل دوران المخزون

معدل دوران المخزون بالمرة = تكلفة شراء البضاعة المباعة / المخزون

تكلفة شراء البضاعة المباعة*: 253,2 991 232دج

معدل دوران المخزون بالمرة =253,2 991 232/807,92 234 196=1,19

متوسط فترة التخزين= 360 / معدل دوران المخزون بالمرة =360/1,19 =303 يوم =حوالي 10 أشهر

متوسط فترة التخزين=303 يوم =حوالي 10 أشهر

نلاحظ ان معدل دوران المخزون منخفض ،وبالتالي فترة التخزين مرتفعة، ويعتبر مؤشر غير جيد ويسير إلى فشل المنشأة في إدارة مخزونها

4.2.2.3.4.نسبة الأصول المتداولة

حيث : نسبة الأصول المتداولة = المبيعات /مجموع الأصول المتداولة

=13, 029 300 637/ 80,495 963 718= 0,88

نسبة الأصول المتداولة= 88%

نلاحظ نسبة الأصول المتداولة مرتفعة وهذا ما يعني أن الأصول المتداولة تساهم بنسبة 88% في تحقيق المبيعات .

*-معطاة من المنشأة من جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة من مصلحة المحاسبة

3.2.3.4.مؤشرات المالية

نتطرق لحسابات المؤشرات المالية لمنشأة البناءات المعدنية وذلك كالأتي:

1.3.2.3.4.رأس المال العامل

حيث: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

= 1 044 412 563,51−733 907 857,61 = 310 504 704,9 دج

للمنشأة رأس مال عامل موجب يقدر بـــ 310 504 704,9دج وهذا يدل على مؤشر جيد للسيولة ،ويبين أنها قادرة على تغطية الأموال غير المتداولة(الثابتة) باستخدام الأموال الثابتة.

2.3.2.3.4.احتياجات رأس المال العامل (BFR)

BFR =(الأصول المتداولة –النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

= 711 255 943,51−408 458 790,90 = 302 797 152,2دج

للمنشأة BFR موجب يقدر بـــ 302 797 152,2دج ،وهذا يضمن للمنشأة التوازن المالي الضروري لأنه لا يحتوي على النقدية ولا على سلفات مصرفية.

3.3.2.3.4.الخزينة

حيث أن :الخزينة= BFR – FR = 310 504 704,9−302 797 152,2 =7 707 552,96دج

لدينا خزينة موجبة بقيمة 7 707 552,96دج وهو نفس المبلغ الذي ظهر في الميزانية الختامية لجانب الأصول في صنف الخزينة ،وعليه نقول أن المنشأة قامت بتجميد الأموال، لأن الخزينة المثالية تساوي 0 أي رأس المال العامل يساوي إحتياجات راس المال العامل.

4.2.3.4.الروافع

إن الأصول المتداولة وبالضبط المخزون له تأثير غير مباشر على الروافع بما أنه العنصر الوحيد الذي يدخل في تحديد رقم الأعمال، وبما أن منشأة البناءات المعدنية كانت تعد من منشآت الصناعات الثقيلة أي تتميز بتكاليف ثابتة ضخمة، قمنا بتطبيق عليها الرافعة التشغيلية والروافع الأخرى ،وهذا ما نتطرق إليه في هذا الفرع.

1.3.2.3.4.الرافعة التشغيلية

حيث :C L E = RE / REΔ = (119 679 039,19− 43 214 374,43) / 43 214 374,43

CA /CA Δ (637 300 029,13 − 540 130 504,95)/540 130 504,95

= 1,77 /0 ,18 =9,83

%9,83 = C L E

لدينا معامل الرافعة التشغيلية 9,83 % وهذا يعني أي تغير في رقم الأعمال بـــ 1% يؤدي إلى التغير في النتيجة بـــ 9,83 % وفي نفس الاتجاه، أي تغير رقم الأعمال بـــ 18%يؤدي إلى التغير في رفع النتيجة بـــ 176,94% وفي نفس الاتجاه.

2.3.2.3.4.الرافعة المالية

حيث :درجة الرافعة المالية= نتيجة الاستغلال =119 679 039,19/105 432 819,10= 1,13
نتيجة الاستغلال بعد الفوائد

درجة الرافعة المالية= 1,13 %

–مع العلم أن الفوائد على القروض = 14 246 219,98 دج

وعليه نتيجة الاستغلال بعد الفوائد= (119 679 039,19–14246219,98)=105 432 819,10 دج

مما سبق فإن درجة الرافعة المالية البالغة 1,13 % ،تعني أي تغيير في نتيجة الاستغلال قبل الفوائد بـــ1 %سيؤدي إلى التغيير في الأرباح للسهم الواحد بـــ 1,13 %، وبما أن التغيير في نتيجة الاستغلال 176,94% ،هذا يعني مقدار التغير الذي سيحصل في حقوق المساهمين هو 200 %وفي نفس الاتجاه .

3.3.2.3.4.الرافعة المشتركة

الرافعة المشتركة هي نتيجة لتوافق كل من الرافعة التشغيلية والمالية وعليه يمكن حسابها وفق مايلي:

الرافعة المشتركة = الرافعة التشغيلية * الرافعة المالية = 9,83 × 1,13 = 11, 11 %

الرافعة المشتركة= 11, 11 %

ان درجة الرافعة الكلية التي تبلغ 11, 11 % تعني تغير بمقدار 1% في حجم المبيعات سيؤدي إلى تغيير مقداره 11, 11 % في الربح للسهم العادي الواحد.

5.2.3.4.أثر القياس والتقييم وإعادة التصنيف الذي جاء به SCF على التحليل المالي في منشأة البناءات المعدنية

إن القياس والتقييم الذي جاء به SCF في الأصول المتداولة له تأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التحليل المالي ،وذلك كالأتي:

–فعند تطرقنا للمبحث السابق اتضح لنا أثر تبني SCF على المنشأة عند قيامها بقياس تكلفة شراء المخزون من المواد الأولية والتموينات من خلال تحميل كل النفقات المتعلقة بها في تكلفة شراءها ،وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع تكلفة الشراء ،وهذا الارتفاع يؤثر على تحديد تكلفة المنتجات وبعدها رقم الأعمال وبالتالي هذا الأخير الناتج عن عملية بيع تلك المنتجات يتضمن كل النفقات المحملة عليها،وباعتباره من أهم

المصادر التي يعتمد عليها التحليل المالي في طرق والأساليب التي تطرقنا إليها سابقا ،فإن أي تغيير في رقم الأعمال بسبب القياس سيؤثر على التحليل المالي.

-بالإضافة إلى ذلك فإن طرق تقييم المخزون والزبائن و...التي يعتمد عليها SCF في آخر السنة ،يترك أثرا واضحا على القيمة القابلة للتحصيل(القيمة الحالية) ،وبطبيعة الحال هذه الأخيرة بدورها تؤثر على الطرق والأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها سابقا.

-كما تؤثر أي إعادة التصنيف لأصول الميزانية المالية بطريقة إيجابية أو سلبية على التحليل المالي وبالتالي تؤثر على اتخاذ قرارات المسيرين ،سبب ذلك أن إعادة التصنيف تؤثر على مجاميع كل من الأصول المتداولة وغير المتداولة وهذه الأخيرة تؤثر على الطرق والأساليب التي لها علاقة بهذه الأصول، وبالتالي يمكننا أن نقول أن الميزانية المالية المعدة وفق SCF ساعدتنا في تطبيق أساليب وأدوات التحليل المالي بطريقة مباشرة عليها.

خلاصة الفصل

تم من خلال الفصل دراسة حالة لمنشأة البناءات المعدنية بالبليدة دراسة مختلف العماليات المتعلقة بمعالجة الأصول المتداولة حسب ما يمليه SCF من أجل سعي لإعداد قوائم مالية محل ثقة للمعنيين بها .

تمثلت معالجة الأصول المتداولة بدأ في كيفية تصنيفها قبل وبعد تبني SCF في الميزانية الأصول، وفي عملية المسح وإعادة هيكلتها ،ثم من تحديد النفقات التي تدخل في تكلفة شراء، ومعالجة طريقة بيعها إلى غاية عملية تحصيلها وتسديدها ووضعية خزينتها ،وهكذا نكون تطرقنا إلى معالجة كافة عناصر الأصول المتداولة .

من خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن SCF لا يكمن في أرقام الحسابات كما هو معمول به في معظم المنشآت، وإنما تعدى أكثر من ذلك ،وهو طرق القياس التي جاء بها من جهة والتقييم في آخر السنة من جهة أخرى بالإضافة إلى إعادة تصنيف الأصول المتداولة إلى غير المتداولة بسبب بقاءها في المخازن لمدة أكثر من سنة (تحولها إلى سيولة في مدة أكثر من سنة) كالمخزونات المتأتية من الاستثمارات .

ومن رغم الايجابيات التي حققها SCF من جراء تطبيق الفروض والمبادئ التي أدت إلى تغيير النتيجة إلى الأحسن مقارنة بسنة قبل تبنيه ،إلا أننا لاحظنا أن المنشأة لم تحترمها 100 % كعدم تقييمها لكل عناصر المخزون في آخر السنة،وذلك لأسباب يجهل التعرف لها.

كما اتضح لنا في الأخير أثر SCF على الأصول المتداولة فيما يخص مشكلتي عملية قياسها وتقييمها وبدور هذه الأخيرة في التأثير على التحليل المالي ،ولهذا الأثر انعكاس مباشر على اتخاذ القرارات من طرف المسيرين ،ومختلف مستخدمي القوائم المالية.

ومنه فإن لتبني النظام أثر إيجابي في رفع نتيجة الاستغلال للمنشأة بـــ 276,94 % والنتيجة الصافية بـــ 362,21% مقارنة بسنة قبل تبنيه.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي وذلك وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي،كمحاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحـــة.

سابقا اتضح لنا أن معايير المحاسبية الدولية جاءت لتقليل الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية عن طريق تحديد مفاهيم أساسية لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة وذلك بمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بها من خلال الاعتراف والقياس والإفصاح، ومع ذلك فإن هذه المعايير لا تخلو من بعض النقائص في مشكلتي الاعتراف والقياس ،وحتى الآن مازلت هناك جهود كثيرة من طرف القائمين على وضع معايير التقارير المالية ، لتقليل من هذه النقائص، ومن أجل التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، استجابت الجزائر لهذه المستجدات الدولية بتبنيها النظام المحاسبي المالي الجديد لتحقيق نفس الأهداف المحاسبة الدولية.

كما اتضح لنا أن القياس والتقييم والمبادئ والفروض التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي لا تنحصر فقط على المعالجة المحاسبية لعناصر الأصول المتداولة وإنما ينسحب أثرها على التحليل المالي وعلى اتخاذ القرارات .

وأخيرا قمنا بدراسة حالة على منشأة البناءات المعدنية بالبليدة لمعرفة أثر تبني النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة وإعادة تصنيفها وتأثيرها على التحليل المالي.

1. اختيار الفرضيات:

من خلال معالجتنا للموضوع الذي جمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى، تم اختبار الفرضيات الموضوعة والتي كانت على النحو التالي:

الفرضية الأولى : تعالج المعايير المحاسبة الدولية الأصول المتداولة بالاعتماد في التقييم على القيمة الحالية، أما من حيث التصنيف إلى أصول متداولة وغير المتداولة وذلك باعتماد على مبدأ السنوية والسيولة.

هذه الفرضية لم يتم إثباتها كليا، بحيث تقيم المخزونات بصافي القيمة القابلة للتحصيل أو التكلفة أيهما أقل، أما باقي البنود فتقيم بالقيمة الحالية (القيمة القابلة للتحصيل) ،ومن حيث التصنيف فتصنف الأصول التي

تتحول إلى السيولة في مدة أكثر من سنة كأصول غير متداولة ،والأصول التي تتحول إلى السيولة في مدة أقل من سنة كأصول متداولة.

الفرضية الثانية: انتهج النظام المحاسبي المالي نفس الخطوات التي نصت عليها المعايير المحاسبة الدولية في معالجة الأصول المتداولة.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال دراستنا ،وذلك عند التطرق إلى المعالجة المحاسبية لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى أخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية ،وهذا ما يتطلب القيام أكثر بإعداد البيئة الاقتصادية الجزائرية حتى تنسجم أكثر مع المتغيرات الاقتصادية الدولية.

الفرضية الثالثة: القياس والتقييم للأصول المتداولة له تأثير مباشر في التحليل المالي.

لقد تم تأكيد جزء من هذه الفرضية ،فمن خلال تناولنا لفصل التحليل المالي للأصول المتداولة اتضح لنا أن القياس والتقييم للأصول المتداولة يترك آثارا واضحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التحليل المالي، بحيث تتمثل الطريقة المباشرة في ارتباط عنصر من عناصر الأصول المتداولة بطريقة مباشرة بأي نسبة من نسب التحليل المالي ،كنسبة تغير المخزون ،أما العلاقة غير المباشرة تتمثل بارتباط عنصر من عناصر الأصول المتداولة بنسبة لا تتعلق مباشرة بعناصر الأصول المتداولة كالرافعة التشغيلية ،فإن رقم الأعمال الذي تعتمد عليه هذه النسبة فإن مصدره المنتجات المباعة أي المخزون ،وباعتبار أن القوائم المالية المادة الخام التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل مجالات متعددة فإن هذا الأثر ينعكس على حساب رأس المال العامل واحتياجاته ،وعلى إجراء المقارنات في فترات محاسبية مختلفة وعلى معدلات النشاط أيضا ، وبالتالي سيترك أثر متسلسل على أدوات التحليل المالي.

الفرضية الرابعة : للنظام المحاسبي المالي أثر على معالجة الأصول المتداولة والتحليل المالي لمنشأة البناءات المعدنية فيما يخص أعمال نهاية السنة أي التقييم ،مع عدم احترام المنشأة لمبدأ السنوية في تصنيف أصولها.

لقد تم تأكيد جزء من الفرضية ،وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها في دراسة الحالة ،بحيث عند الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN)إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) لم تحترم المنشأة هنا مبدأ السنوية في تصنيف أصولها إلى متداولة وغير متداولة أما في آخر السنة وعند إعداد الميزانية الختامية فتم احترام هذا المبدأ.

أما فيما يخص المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة ،فقد أثر النظام على عملية القياس التي تمثلت في تحديد تكلفة الشراء فتم تحميل كل النفقات الملحقة بالمشتريات في تكلفة الشراء، ثم عملية التقييم في آخر السنة ،رغم ذلك فإن المنشأة لم تتطرق لتقييم كل عناصر المخزون، وكل هذا الأثر الذي مس المعالجة المحاسبية للأصول المتداولة من جراء تبني هذا النظام انسحب إلى التحليل المالي وبالتالي لهذا الأثر انعكاس مباشر على اتخاذ القرارات.

وفي الأخير يمكننا القول أن عملية القياس قامت برفع نتيجة الاستغلال بسبب نقص النفقات التي تدرج في صنف الأعباء بسبب تحميلها إلى تكلفة الشراء وخفض من النتيجة الصافية ،أما عملية التقييم قامت بتخفيض نتيجة الاستغلال بسبب ارتفاع مخصصات عن خسائر القيمة ورفع من النتيجة الصافية .

ومنه فإن لتبني النظام أثر إيجابي في رفع نتيجة الاستغلال بـــ 276,94 % والنتيجة الصافية بـــ 362,21% مقارنة بالسنة قبل تبنيه.

2.نتائج الدراسة:

من خلال تناولنا لموضوع الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي والاستعانة بمنشأة البناءات المعدنية بالبليدة تم توصلنا إلى جملة من نتائج نذكر منها:

– إن المحاسبة قديمة بقدم التاريخ ،و تطور مفهومها وازدياد الحاجة إليها يعود أساس لإصدار المعايير المحاسبة الدولية وتبنيها من طرف الكثير من الدول بشكل ينسجم مع محيطها.

– الهدف من المعايير المحاسبة الدولية هو تقليل الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية في العالم عن طريق توحيد الفروض والمبادئ من أجل إعطاء الصورة الصادقة والواضحة للمنشأة ولمستخدمي القوائم المالية بشكل يتسم بالموثوقية والموضوعية وقابلية المقارنة ،بالإضافة إلى توفير قاعدة واحدة لقراءة هذه القوائم لمختلف المنشآت.

– رغم تبني المعايير المحاسبة الدولية في كثير من الدول في العالم ورغم الايجابيات المنتظرة من تبنيها،إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص في عملية القياس والاعتراف.

– قامت الجزائر بتغيير مخططها المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي لسد ثغرات المخطط السابق، الذي كان يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية والاقتصاد الموجه الذي لا يتماشى مع متطلبات التغيرات الاقتصادية الحالية.

– إن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية إلى حد كبير ،غير أن هناك بعض الاختلافات التي ترجع إلى خصوصيات البيئة الجزائرية.

– إن النظام المحاسبي المالي جاء بقواعد تقييم جديدة ،كالقيمة الحالية،القيمة العادلة ،القيمة القابلة للتحصيل

والتي يجب أن تكون عناصر الأصول المتداولة مقيمة بها في الميزانية الختامية.

– إن قياس وتقييم الأصول المتداولة له أثار واضحة على التحليل المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

– رغم الأثر الايجابي الذي حققه النظام المحاسبي المالي في منشأة البناءات المعدنية إلا أن المنشأة لا تقوم بتطبيق كل مبادئه ،كمبدأ عدم المقاصة بين الإيرادات والنفقات ،وبالتالي عدم إعطاء الصورة الواضحة لقوائمها المالية.

– إن أي تغيير في عملية إعادة تصنيف الأصول سيترك أثار واضحة على التحليل المالي.

– لقد تجاهل النظام المحاسبي المالي جانب التحليل المالي أي لم يحث على إتباع طريقة تحليل معينة، ولهذا تم إتباع طريقة التحليل المالي الدولي، أي طريقة أنقلوساكسو.

– غياب المحاسبة التحليلية في المنشأة محل الدراسة شكل حاجز في تبني النظام لأنه يعتمد على معطيات المحاسبة التحليلية، كتحديد تكلفة الإنتاج المباع.

– ان أثر تبني النظام المحاسبي المالي في معالجة الأصول المتداولة يظهر في الميزانية المالية ،وبالتالي نعتبر هذه الأخيرة المادة الخام للمحلل المالي وهذا الأثر سينعكس مباشرة على عملية اتخاذ القرارات من طرف المسيرين ومستخدمي القوائم.

3.اقتراحات:

تبعا للنتائج المتوصل لها والمشار إليها سابقا نحاول إعطاء بعض التوصيات التي نراها صائبة لمثل هذه الدراسات وذلك على النحو التالي :

–عدم تبني معايير المحاسبة الدولية شكلا ومضمونا وإنما تأقلمها مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

–جعل المحاسبة التحليلية إلزامية التبني وليس اختيارية لمساعدتها في تبني النظام بطريقة جيدة.

–إن نجاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر يتطلب تطوير برامج التكوين ،وذلك من خلال اعتماد تدريس المعايير المحاسبة الدولية كمادة تعليمية في المنشآت الأكاديمية .

–تحيين النظام المحاسبي المالي ومراجعته في الوقت المناسب مع المعايير المحاسبة الدولية ،لأن هذه الأخيرة في تعديل وتجديد مستمر.

–توضيح الغموض الذي يطغى على مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي كالحسابات الفرعية والتدقيق في القواعد المحاسبة لتفادي الاختلافات التي قد تنجم في تبنيه.

4.أفاق البحث:

تناولنا من خلال هذا الموضوع الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي،نظرا لأهمية هذا العنصر في قائمة الميزانية بسبب ما يوفره من سيولة داخل المنشأة، ثم قمنا بالتحليل المالي لها وما تأثيرها فيه، غير أن هناك عناصر كثيرة تبقى بحاجة إلى دراسة وتحليل نذكر منها:

-دراسة كل عنصر على حدة من عناصر الأصول المتداولة والتعمق فيه.

-دراسة العناصر المكونة للقوائم المالية.

-دراسة الأصول المتداولة في منشآت خدمية كالبنوك والتأمينات

-التحليل المالي للأصول المتداولة والقوائم المالية باستخدام الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مثل الإحصاء كالسلاسل الزمنية والرياضيات كالمصفوفات

المراجع

1- عبد الناصر محمد سيد درويش، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2010

2- بوفاسة سليمان-خليل عبد القادر ، نحو توافق دولي لنظام محاسبي ومالي ، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة،يومي 16-17نوفمبر،2009

3- Henri DAVASSE-Michel PARRUITTE ,introduction à la comptabilité, édition Sup' Foucher Paris,2009

4- Robert OBERT- P.MAIRESSE ,comptabilité approfondie ,édition Dunod , Paris, 2007

5-M-LACROIX ,J-Michel-COCOYNACQ ,S-SPRING, A-VERNHET, comptabilité financière approfondie,3éme édition, Magnard Vuibert, Paris ,2008

6-هشام سفيان صلواتشي، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRSفي الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 16-17نوفمبر2009

7-مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر غير منشورة، 2004

8- Pascale RENAULT , la normalisation comptable état des lieux en 2010 Mars 09,www .cairn.ac-versailles.fr /spip.php ?article419

9-http://www.kantakji .com

مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية جمعية المحاسبين القانونين السورية

10- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، جزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008

11-C .MAILLET-BAUDRIET, A .MANH ,les normes comptable international IAS/IFRS,5éme édition, Sup' Foucher, Paris, 2008

12-http://www.kenanaonline.com

13- George LATRIDIS , international financial reporting standards and the quality of financial statement information, 6 March 2010 , http://www.sciencedirect.com/science?

14- خالد جمال جعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، آثار للنشر والتوزيع ،عمان، 2008

15-http://www.sqarra.wordpress.com/redwan صالح محمد القرا،المدونة العلوم المالية

16-http://www.world-acc.net

17-J-Jacques JULIAN, les normes comptables internationales IAS/IFRS ,2 éme Edition ,Sup' Foucher, Paris ,2008

18-http://www.wikipedia.org

19-http://www.ifrs.org/Current+Projects/IASB+Projects

20-يحياوي مفيدة،عريف عبد الرزاق ،أثر المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في 18، 17جانفي، مركز الجامعي الوادي 2010

21- M.FRIEDERICK, G.LANGLOIS, A.BURLAUD, comptabilité approfondie ,édition Sup' Foucher, Paris,2009

22- حسين القاضي -مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان 2008

23- هيني قان جريوننج ،معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر 2006

24- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار وائل دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن،2008.

25- Robert OBERT ,le petit IFRS ,édition Dunod ,Paris,2008

26-Journal officiel de l'Union européenne,N=°339 ,18/12/2008 http://www.focusifrs.com

27- IAS 1 PRESENTATION OF FINANCIAL STATEMENTS,17 July 2006 http://www.ifrs.org

28- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، دار الجامعة ،الإسكندرية ،مصر، 2005

29-إسماعيل يحي التريكتي- عبد الوهاب حبش الطعمة- انتصار عبود مراد التميمي، المحاسبة المالية الطبعة الأولى ،جزء الأول ،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010

30-جمال عمورة، المعالجة المحاسبية للمخزونات ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في 18-17جانفي، مركز الجامعي الوادي،الجزائر، 2010

31- Pascale BARNETO, normes IFRS,2éme édition ,Dunod, Paris,2006

32- Robert MAESO ,comptabilité financière approfondie, 6éme édition ,Dunod Paris, 2006

33- Mohamed BENCACI, normes IAS/IFRS , Berti édition ,Alger ,2009

34-C.MAILLET-BAUDRIET, A .MANH , les normes comptable international IAS/IFRS, édition Foucher, Paris ,2006

35- طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق المعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، دار الجامعة الإسكندرية،مصر، 2008

36- طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبة الدولية، الجزء الخامس، دار الجامعة، الإسكندرية 2003

37- IAS 41 AGRICULTURE http://www.iasplus.com/standard/ias41.htm

38-عطية عبد الحي مرمى،أساسيات المحاسبة المالية،جزء الأول.الطبعة الأولى،مكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ،مصر،2009

39- إسماعيل يحي التريكتي- عبد الوهاب حبش الطعمة- انتصار عبود مراد التميمي، المحاسبة المالية الطبعة الأولى، جزء الثاني، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2010

40-C.GOUJET, C. RAULET, C RAULET, comptable de gestion ,7eme édition , Dunod , Paris, 2007

41- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007

42- Hervé STOLOWY ,et autres ,comptabilité et Analyse Financière ,1er édition De Boeck ,Paris ,2006

43- محمد عباس بدوي،المحاسبة،المكتبة الجامعية الحديثة،إسكندرية،مصر، 2009

44- http://www.iasplus.com/standard/ias02.

45- M.FRIEDERICH ,G.LANGLOIS, A.BURLAUD, R .BONNAULT ,comptabilité et audit ,édition Sup' Foucher, Paris,2009

46 - Wolfgang-DICK, Missonnier-PIERA, comptabilité financière en IFRS ,édition Pearson, France 2006

47- Bruno BACHY ,Michel SION ,analyse financiere des comptes consolidés Norme IFRS,2éme édition ,Dunod, Paris ,2009

48–زينب حجاج، المعالجة المحاسبية للاستثمارات ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة،غير منشورة، 2009

49– طارق عبد العال حماد ،دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ،دار الجامعة الإسكندرية ،مصر،2006

50- Groupe ENCC(Entreprise Nationale de Charpente et Chaudronnerie) , Formation les norme IAS /IFRS et le système comptable financier , session 4 , 2009

51-A.KADDOURI-A .MIMECHE, cours de comptabilité financière, édition ENAG Alger,2009

52– عبد الناصر إبراهيم النور، وليد زكريا صيام، حسام الدين الخداش، أصول المحاسبة المالية الجزء الثاني ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005

53– رضوان حلوة حنان،أسامة الحارس،ميسون قولي،فوز الدين أبو جاموس،أسس المحاسبة المالية،الطبعة الأولى،دار حماد لنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،2004

54-Wolfgang-Dick, Missonnier-Piera, comptabilité financière en IFRS ,2éme édition, Pearson , France , 2009

55– المنشأة العامة للتدريب الفني و المهني،المحاسبة المالية،الجزء الثاني،مملكة السعودية العربية http:// www.kantakji .com

56– نعيم دهمش، محمد أبو نصار,محمود الخلايلة,مبادئ المحاسبة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2008

57- هادي رضا الصفار،مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2003

58-Gérard-ENSELME, comptabilité financière comptabilité de gestion ,6e édition , Lexis Nexis , Paris,2005

59- عبد الستار الكبيسي ،مبادئ المحاسبة ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

60- حنفي عبد الفتاح، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 2008

61- Journal officiel de l'Union européenne,29/11/2008 ,http://www.focusifrs.com

61-عبد الحميد الدعسوقي،أساسيات المحاسبة المالية،الجزء الثاني،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2002

62 -يحي قليلي،مبادئ المحاسبة المالية،الطبعة الأولى،إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004

63-قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة،غير منشورة، 2009

64- الجريدة الرسمية رقم 74، الصادرة في 25نوفمبر 2007، متضمنة قانون المحاسبة المالية

65- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS)في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس-سداسي الأول من سنة 2009

66- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، لملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في 17-18جانفي ،مركز الجامعي الوادي، 2010

67- بن ربيع حنيفة ،الواضح في المحاسبة المالية ،الجزء الأول، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر 2010

68- لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي لمالي الجديد، مؤسسة فنون المطبعية و المكتبية، بسكرة،الجزائر 2010

69- الجريدة الرسمية رقم 74، الصادرة في 25نوفمبر 2007، متضمنة قانون المحاسبة المالية

70 -M.FRIEDERICK, G.LANGLOIS, introduction à la comptabilité, édition Sup' Foucher, Paris ,2006

71- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر،2010

72- Nouveau Plan Comptable, Manuel de comptabilité générale,SONATRACH – 12 janvier 2010

73-Ali CARMILIS, comptabilité financiere ,2éme édition ,Dunod ,Paris ,2002

74- Système comptable financier ,Nouveau plan comptable Algérien ,Berti éditions , Alger,2009

75- Robert MAESO ,Charlotte DISLE, Michel MEAU, introduction à la comptabilité, édition Dunod, Paris,2007

76-M.FRIEDERICK, G.LANGLOIS, comptabilité financière ,13 éme édition, Sup' Foucher, Paris, 2008

77-M.Friedérich ,G.Langlois, A.Burlaud, Comptabilité approfondie ,édition Sup' Foucher, Paris,2009

78- Système comptable financier, édition Page Bleues ,Bouira , Alger,2008

79-Mohamed ZAATRI ,Comptabilité générale et analyse financière , Berti éditions Alger, 2009

80-J. Michel PPALOU ,comptabilité approfondis et révision ,2eme édition ,Groupe Revue Fiduciaire, Paris,2003

81- Béatrice et F.GRANDGUILLOT ,analyse financière ,4éme édition ,Gualino éditeur, Paris ,2006

82- Groupe ENCC (Entreprise Nationale de Charpente et Chaudronnerie) , Formation les norme IAS /IFRS et le système comptable financier ,session 5 ,2009

83-عدنان تايه النعيمي- ارشد فؤاد التميمي ،التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، 2008

84- علي خلف عبد الله ,التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء واكتشاف الإنحرفات، الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة الماجستير في التحليل المالي، قسم الإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، كوبنهاجن،دنمارك،2008

85–وليد ناجي الحيالي،التحليل المالي،منشورات أكاديمية المفتوحة في الدنمرك، 2007
http:// www.kantakji .com

مفهوم التحليل المالي http:// www.kantakji .com -86

87– زغيب مليكة– بوشنقير ميلود ،التسيير المالي ،ديوان مطبوعات الجامعية، بن عكنون،2010

88-محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان ،2010

89-سليمان بلعور ،أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمنشأة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير فرع إدارة الأعمال، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ، غير منشورة،2004

90-مؤيد راضي خنفر- غسان فلاح المطارنة ،تحليل القوائم المالية ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان،2006

91– مؤيد راضي خنفر– غسان فلاح المطارنة ،تحليل القوائم المالية ،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، 2009

92-أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر، 2004

93-مؤيد راضي خنفر- غسان فلاح المطارنة ،تحليل القوائم المالية ،الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، 2006

94- Méthode de diagnostique financiere, PPG formation d’Audit, KPMG S.A Société Anonyme d’Expertise Comptable et de Commissariat aux Comptes , 2010

95-حنفي على ،الإدارة المالية الحديثة،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،القاهرة ،2008

96– محمد مطر ،التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2006

97- Hervé HUTIN, la gestion financière ,édition d’organisation, Paris ,1998

98- CHRISTIAN et CORINNE ,exercices de Gestion Financière ,2éme édition, Dunod, paris, 2007

99- إلياس بن ساسي –يوسف قريشي، التسيير المالي ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006

100-مفلح محمد عقل،الإدارة المالية والتحليل المالي،الطبعة الأولى ،دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006

101- J.Yves EGLEM – A .PHILIPPS –CHRISTIAN –C.RAULET ,analyse comptable et financière , 10 éme édition ,Dunod ,Paris , 2005

102- R .BREALEY -S .MYERS, principe de gestion financière ,7éme édition Pearson , France ,2003

103- Bernard COLASSE, l'analyse financière de l'entreprise , 4émé édition ,LA Découverte ,Paris , 2003

104- ناصر دادي عدون،دراسة حالات في المحاسبة ومالية المؤسسة،الطبعة الأولى،دار المحمدية العامة الجزائر، 2008

105- J.Pierre LAHILLE , analyse financière ,3éme édition ,Dunod ,Paris ,2007

106-Necib REDJEM ,méthodes d'analyse financière ,édition Dar El Ouloum, Annaba, 2005

107- CHRISTIAN et CORINNE , gestion financière ,7éme édition, Dunod, Paris, 2006

108-J.BARREAU- J.DELAHAYE ,gestion financière ,10 éme édition ,Dunod, Paris , 2001

109- Henri BOUQUIN ,comptabilité de gestion ,2éme édition ,Economica ,Paris, 2003

110- A. RIVET , gestion financière, édition Ellipses, Paris ,2003

111- J.Pierre LAHILLE , analyse financière ,2éme édition ,Dalloz ,Paris , 2004

112- Pierre CONSO- Farouk HEMICE , gestion financière de l' entreprise ,11 édition Dunod, Paris, 2005

113- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ،2009

114-Béatrice et F.GRANDGUILLOT ,analyse financière , 6 éme édition , Gualino,Paris 2002

115- محمود عبد الحليم خلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المالية ،الطبعة الرابعة،مطابع الدستور التخايرية، عمان، الأردن ،2007

116 -J.CABY et j.KOEHL, analyse financiere , édition Pearson , Paris,2003

117-Bernadette DERROUCH ,gestion comptable et financière de l'entreprisse, édition PUG, France ,2005

118- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،عمان، 2010

119- منير شاكر- إسماعيل إسماعيل- عبد الناصر نور،التحليل المالي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2005

120- E. ASTIEN ,analyse comptable et financière, 2éme édition, Foucher, Paris 2002

121- وليد ناجي الحيالي ،الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ،الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ،2007

122- P.QUIRYET- Y.LEFAR ,finance d'entreprise , 8 éme édition ,Dalloz ,Paris, 2010

123-Patrice VIZZAVONA , gestion financière ,8 éme édition ,Berti ,Alger, 1993

124- سمير محمد عبد العزيز،مدخل في التحليل المالي واتخاذ القرارات،مركز الإسكندرية للكتاب مصر،2006

125- N.REBANE ,M.AKBI, F.MAKHLOUF ,introduction à l'analyse financiere , édition Page Bleues ,Bouira , Alger,2006

الملحق رقم :01

جدول الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

Comptes des stocks

PLAN COMPTABLE NATIONAL 1975		PLAN DES COMPTABLES SCF	
COMPTE PC N	INTITULES	COMPTE SCF	INTITULES
31010	POUTRELLE COULISSES ETC	311101	POUTRELLES
31011	PROFILES	311100	PROFILES
31012	CORNIERES	311102	MATIERES PREMIERES CORNIERES
31015	TES	311104	MATIERES PREMIERE TES
31016	U PAF	311105	MATIERES PREMIERE UTL ,PAF
3102	TUBES ET BARRES	311117	MATIERES PREMIERE AUTRES TUBES
31020	TUBES ET ROND	311121	MATIERES PREMIERE BARRES RONDES
31023	TUBES CARRES	311120	MATIERES PREMIERE BARRES CARREES
31024	EXAGONNES	311122	MATIERES PREMIERE BARRES HEXAGONALES
31025	ROND ETIRES	311111	BARRES
3110	BOULONNERIE	312000	BOULONS
31100	BOULONS	312000	BOULONS
31101	ECROUS	312001	ECROUS
31102	RONDELLES	312002	RONDELLES
31103	VIS	312003	VISSERIE
31104	GOUJONS TIGES FILTES	312004	TIGES FILTES
31105	GOUPILLES ET RIVES	312005	RIVES
3111	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE	312100	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE
31110	BRIDES	312100	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE
31115	GARNITURES	312102	GARNITURES
31117	RACCORD	312104	RACCORD
3112	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE	312200	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE
31120	FONDS BOMBES	312200	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE
31121	SOUPAPES ET VANNES	312201	SOUPAPES ET VANNES
31125	ACCESSOIRES SAUTERELLES	312202	ACCESSOIRES SAUTERELLES
3114	FOURNITURE SECONDAIRE	312407	AUTRES EQUIPEMENTS
3120	EQUIPEMENT ET CONSOMMABLE DE SOUDURE	321000	MATIERES CONSOMMABLES DE SOUDURE
31201	ELECTRODES	321001	ELECTRODES FILS FLUX….
31202	ACCESSOIRE DE SOUDURE	321002	ACCESSOIRE DE SOUDURE
3121	QUINCAILLERIE	321100	FOURNT CONSOM QUINCAILLERIE DE MONTAGE
31210	OUTILS DE TRAVAIL	321100	FOURNT CONSOM QUINCAILLERIE DE MONTAGE

تابع للملحق رقم 01

31211	DISQUE DE MEULE	321101	FOURNIT CONSOMMABLES (Disque de meule,,,,,Etc)
31212	ACCESSOIRE DE FABRICATION	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
31213	ACCESSOIRE DE LEVAGE	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
31217	ACCESSOIRE EN DEPOT	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
3122	PIECES MACHINES	321200	PIECES MACHINES INDUSTRIELLES
31220	PIECES DE RECHANGES P/MACHINE	321200	PIECES MACHINES INDUSTRIELLES
31222	ROULEMENTS	321307	AUTRES PIECES DE RECHANGES
3123	PIECES MATERIELS ROULANTS	321307	AUTRES PIECES DE RECHANGES
31230	PIECES DE RECHANGES AUTO	321301	PIECES MATERIELS ROULANTS
31231	PIECES MATERIELS ROULANTS	321300	PIECES MATERIELS ROULANTS
31232	CARBURANT LUBRIFIANT	322001	CARBURANT
3124	MATERIAUX DE CONSTRUCTION	321407	AUTRES MATERIAUX DE CONSTRUCTION
31240	ARTICLES DE CONSTRUCTION	321407	AUTRES MATERIAUX DE CONSTRUCTION
31241	MATERIEL ELECTRIQUE	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
31243	CONSOMMABLE GENERAUX	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
3125	HABILLAGES ET DIVERS	321507	Autres habillages
31250	ARTICLES DE SECURITE	321507	Autres habillages
31253	FOURNITURE DE BUREAUX	322207	Autres fournitures de bureau
31254	FOURNITURES IMPRIMERIE	322201	Fournit d'imprimerie (cart,ruban,encre,tonner,,,)
31255	PEINTURE ET AUTRES	322000	gaz peinture diliant
31256	FOURNITURE INFORMATIQUE	322203	Fourniture (clavier souris ,,,)
3130	FOURNITURES NON STOCKABLES	322007	Autres mat et fourn consommables
3150	EQUIPEMENT POUR PROJET	312407	Autres équipements
3152	MATIERES PREMIERES POUR PROJET	312407	Autres équipements
31521	STOCKS POUR CHALETS	312407	Autres équipements
3200	TOLES	311000	TOLES
32000	TOLES	311000	TOLES
32002	TOLES TN 40	311000	TOLES TN 40
32003	METAL DEPLOYES GRILLAGE	311127	Matières premiéres autres barres
3201	PROFILES	311100	PROFILES
32010	POUTRELLE COULISSES ETC	311100	PROFILES
32011	PROFILES	311100	PROFILES
32012	CORNIERES	311102	MATIERES PREMIERES CORNIERES
32015	TES	311104	MATIERES PREMIERE TES
32016	U PAF	311105	MATIERES PREMIERE UTL ,PAF
3202	TUBES ET BARRES	311117	MATIERES PREMIERE AUTRES TUBES
32020	TUBES ET ROND	311121	MATIERES PREMIERE BARRES RONDES
32023	TUBES CARRES	311120	MATIERES PREMIERE BARRES CARREES
32024	EXAGONNES	311122	MATIERES PREMIERE BARRES HEXAGONALES
32025	ROND ETIRES	311117	MATIERE PREMIERE AUTRES TUBES
3210	BOULONNERIE	312000	BOULONS
32100	BOULONS	312000	BOULONS

تابع للملحق رقم03

32101	ECROUS	312001	ECROUS
32102	RONDELLES	312002	RONDELLES
32103	VIS	312003	VISSERIES
32104	GOUJONS TIGES FILTES	312004	TIGE FILTEE GOUPILLE CROCHET DE FIXA
32105	GOUPILLES ET RIVES	312004	TIGE FILTEE GOUPILLE CROCHET DE FIXA
3211	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE	312100	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE
32110	BRIDES	312100	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE
32115	GARNITURES	312100	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE
32117	RACCORD	312100	CHAUDRON PETIT ACCESSOIRE
3212	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE	312200	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE
32120	FONDS BOMBES	312200	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE
32121	SOUPAPES ET VANNES	312200	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE
32125	ACCESSOIRES SAUTERELLES	312200	CHAUDRON GRAND ACCESSOIRE
3214	FOURNITURE SECONDAIRE	312407	AUTRES EQUIPEMENTS
3220	EQUIPEMENT ET CONSOMMABLE DE SOUDURE	321000	EQUIPEMENT ET CONSOMMABLE DE SOUDURE
32201	ELECTRODES	321001	ELECTRODES FILS FLUX
32202	ACCESSOIRE DE SOUDURE	321002	EQUIPEMENT ET CONSOMMABLE DE SOUDURE
3221	QUINCAILLERIE	321101	FOURNIT CONSOMMABLES (Disque de meule,,,,,Etc)
32210	OUTILS DE TRAVAIL	321100	FOURNT CONSOM QUINCAILLERIE DE MONTAGE
32211	DISQUE DE MEULE	321101	FOURNIT CONSOMMABLES (Disque de meule,,,,,Etc)
32212	ACCESSOIRE DE FABRICATION	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
32213	ACCESSOIRE DE LEVAGE	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
32217	ACCESSOIRE EN DEPOT	312407	AUTRES EQUIPEMENTS
3222	PIECES MACHINES	321200	PIECES MACHINES INDUSTRIELLES
32220	PIECES DE RECHANGES P/MACHINE	321200	PIECES MACHINES INDUSTRIELLES
32222	ROULEMENTS	321307	AUTRES PIECES DE RECHANGES
3223	PIECES MATERIELS ROULANTS	321307	AUTRES PIECES DE RECHANGES
32230	PIECES DE RECHANGES AUTO	321301	PIECES MATERIELS ROULANTS
32231	PIECES MATERIELS ROULANTS	321307	AUTRES PIECES DE RECHANGES
32232	CARBURANT LUBRIFIANT	322001	CARBURANT
3224	MATERIAUX DE CONSTRUCTION	321407	AUTRES MATERIAUX DE CONSTRUCTION
32240	ARTICLES DE CONSTRUCTION	321407	AUTRES MATERIAUX DE CONSTRUCTION
32241	MATERIEL ELECTRIQUE	312507	Autres accessoires électriques
32243	CONSOMMABLE GENERAUX	321107	AUTRES QUINCAILLERIE CONSOMMABLES
3225	HABILLAGES ET DIVERS	321507	Autres habillages
32250	ARTICLES DE SECURITE	321507	Autres habillages
32253	FOURNITURE DE BUREAUX	322207	Autres fournitures de bureau
32254	FOURNITURES IMPRIMERIE	322201	Fournit d'imprimerie (cart,ruban,encre,tonner,,,)
32255	PEITURE ET AUTRES	322000	gaz peinture diliant
32256	FOURNITURE INFORMATIQUE	322203	Fourniture (clavier souris ,,,)
3230	FOURNITURES NON STOCKABLES	607107	Autres achats non stckes founitures

3250	*EQUIPEMENT POUR PROJET*	*312407*	*Autres équipements*
3252	*MATIERES PREMIERES POUR PROJET*	*312407*	*Autres équipements*
32521	*STOCKS POUR CHALETS*	*312407*	*Autres équipements*
3300	*PRODUITS SEMI OUVRES*	*351007*	*AUTRES PRODUITS INTERMEDIERES*
3400	*CHAUDRON ORDINAIRE*	*331100*	*CHAUDRON ORDINAIRE*
34009	*CHAUDRON ELABORE*	*331200*	*CHAUDRON ELABORE*
3401	*PRODUIT EN COURS CHAUDRONNERIE ELABORE*	*331200*	*PRODUIT EN COURS CHAUDRONNERIE ELABORE*
3402	*PRODUIT EN COURS CHARPENTE*	*331300*	*PRODUIT EN COURS CHARPENTE*
3403	*P-E COURS APPAREIL DE LEVAGE MANUT*	*331400*	*P-E COURS APPAREIL DE LEVAGE MANUT*
3404	*P-E COURS POMPES ET MAT HYDRAULIQUE*	*331500*	*P-E COURS POMPES ET MAT HYDRAULIQUE*
3450	*P-E COURS MONTAGE CHARPENTE MET*	*345000*	*P-E COURS MONTAGE CHARPENTE MET*
3452	*P-E COURS MAINTENANCE ET ENT INDUST*	*345007*	*Autres prestations de montage métalliques en cours*
3455	*P-E COURS MAINTENANCE ET ENT INDUST*	*345007*	*Autres prestations de montage métalliques en cours*
3500	*P-F CHAUDRONNERIE ORDINAIRE*	*355000*	*P-F CHAUDRONNERIE ORDINAIRE*
3501	*P-F CHAUDRONNERIE ELABORE*	*355001*	*P-F CHAUDRONNERIE ELABORE*
3502	*PRODUIT FINIS CHARPENTE*	*355002*	*PRODUIT FINIS CHARPENTE*
3503	*PRODUIT FINIS APPAREIL DE LEVAGE*	*355007*	*Autres produits finis*
3504	*P-F POMPES MAT HYDRAULIQUE*	*355004*	*Pompes et matériels hydrauliques*
3600	*DECHETS ET REBUS*	*358100*	*Rébuts destinés à la vente*
3700	*MARCHANDISES A L EXTERIEUR*	*370007*	*AUTRES MARCHANDISES TOLES ET PROFILES*
3701	*MATIERES PREMIERES A L EXTERIEUR*	*371000*	*MATIERES PREMIERES TOLES*
3709	AUTRES STOCKS A L EXTERIEUR	372407	AUTRES EQUIPEMENTS
3800	*ACHATS LOCAUX MARCHANDISES*	*380000*	*MARCHANDISES*
3810	*ACHATS MAT ET FOURNITURES STOCKABLES*	*381000*	*MATIERES PREMIERES*
38109	*ACHATS MAT ET FOURNITURES A L IMPORTATION*	*381000*	*MATIERES PREMIERES*
3811	*ACHATS ET FOURNITURES A L IMPORTATION*	*381000*	*MATIERES PREMIERES*
3812	*ACHATS NON STOCKABLES*	*607107*	*AUTRES ACHATS NON STOCKABLES*
3830	*FRAIS DE TRANSPORT*	*382260*	*FRAIS ACCESSOIRES ACHATS transp et autres*
3831	*ASSURANCES*	*382260*	*FRAIS ACCESSOIRES ACHATS transp et autres*
3832	*DROITS DE DOUANES*	*382260*	*FRAIS ACCESSOIRES ACHATS transp et autres*
3833	*FRAIS MANUTENTION*	*382260*	*FRAIS ACCESSOIRES ACHATS transp et autres*
3834	*FRAIS D ENMAGASINAGE*	*382260*	*FRAIS ACCESSOIRES ACHATS transp et autres*
3839	*AUTRES FRAIS D APPROCHE*	*382260*	*FRAIS ACCESSOIRES ACHATS transp et autres*
3931	*PROVISION P/DEPREC MAT ET FOURNITURES*	*391000*	*PERTE DE VALEUR S STCK MAT ET FOURNT*
3933	*PROVISION P/DEPREC PRODUIT SEMI OEUVRES*	*395100*	*PERTE DE VALEUR S/EN COURS PROD INTERMEDIARE*
3934	*PROVISION P/DEPREC PROD TRAX EN COURS*	*394000*	*PERTE DE VALEUR S/EN COURS SERVICE ET FOURNITURE*
3935	*PROVISION P/DEPREC PRODUITS FINIS*	*395100*	*PERTE DE VALEUR S/EN COURS PROD INTERMEDIARE*
4052	*DETTES D INVESTISSEMENTS*	*409000*	*Autres comptes débiteurs*
4053	*COMPTES DEBITEUR DU PASSIF*	*409000*	*Autres comptes débiteurs*

4054	*COMPTE DEBITEUR DU PASSIF*	*409000*	*Autres comptes débiteurs*
4056	*DETTES D EXPLOITATION*	*409000*	*Autres comptes débiteurs*
42100	***TITRES DE PARTICIPATION CONSOLIDE***	261000	titres– TARSI
4240	*PRETS VEHICULE*	274010	PRETS VEHICULES
4241	*PRETS SOCIAUX*	274011	Prêts sociaux
4246	*AVANCES ET ACOMPTES S/INVESTISSEMENT*	238001	Avances et acomptes verses sur commandes d'immobilisations corporelles
4250	*AVANCES ET ACOMPTES S/INVESTISSEMENT EN DA*	238001	Avances et acomptes verses sur commandes d'immobilisations corporelles
4260	*CAUTIONS VERSEES S/LOYERS*	*275100*	*CAUTIONS VERSEES S/LOYERS*
4261	*CAUTIONS GAZ ELECTRICITE EAU*	*275101*	*CAUTIONS GAZ ELECTRICITE EAU*
4262	*CAUTIONS GAZ CADRE TOURETS*	*275101*	*CAUTIONS GAZ ELECTRICITE EAU*
4263	*CAUTIONS S/MARCHE ETAT COLLECTIVITE*	*275141*	*CAUTIONS S/MARCHE ETAT COLLECTIVITE*
4269	*AUTRES CAUTIONS VERSE EN DINARS*	*275167*	*AUTRES CAUTIONS VERSE EN DINARS*
4291	*AUTRES CREANCES D INVESTISSEMENTS*	238007	Autres Avances et acomptes verses sur commandes d'immobilisations
42911	*AUTRES CREANCES D INVESTISSEMENTS*	238007	Autres Avances et acomptes verses sur commandes d'immobilisations
4300	AVANCE AUX FOURNISSEURS	409000	AVANCES AUX FOURNISSEURS
43009	AVANCE AUX FOURNISSEURS DEVISES	409001	AVANCE AUX FOURNISSEURS DEVISES
4301	AVANCE AUX FOURNISSEURS DEVISES	409001	AVANCE AUX FOURNISSEURS DEVISES
4350	CAUTIONNEMENTS VERSES	409701	AUTRES CREANCES ET CAUTIONNEMENTS VERSES
4460	DIVIDENDES A RECEVOIR	457000	DIVIDENDES EXERCICE
4482	COMPTE COURANT DES ASSOCIES	455000	C COURANT DEBITEUR
4483	AUTRES CREANCES STES APPARENTEES	455000	C COURANT DEBITEUR
4549	IMPOT RETENU S/AUTRES PROD FINANCIER	447000	AVANCES SUR IMPOTS ET TAXES
4572	TVA DEDUCTIBLE SUR INVESTISSEMENTS	442000	TVA SUR ACHAT INVESTISSEMENTS
4573	TVA A RECUPERER	442007	AUTRES TVA A RECUPERER
45730	TVA DEDUCTIBLE S/ACHAT MAT PREMIERE	442002	TAV DEDUCTIBLE S/ACHAT MAT PREMIERE
45731	TVA DEDUCTIBLE S/ACHAT SERVICE	442004	TAV DEDUCTIBLE S/ACHAT SERVICE
45732	TVA S/FRAIS FINANCIERS ET ASSURANCES	442007	AUTRES TVA A RECUPERER
457323	TVA TRANSFERER A ENTREPRISE	442104	TAV DEDUCTIBLE S/ACHAT SERVICE
45733	TVA S/ACHAT MATIERES PREMIERES	442102	TAV DEDUCTIBLE S/ACHAT MAT PREMIERE
45736	TVA S/SERVICES	442004	TAV DEDUCTIBLE S/ACHAT SERVICE
45738	TVA S/OPERATION BANCAIRE	442105	TVA SUR OPERATIONS DE BANQUES ET ASSURANCES
4576	PRECOMPTE	442005	PRECOMPTE TVA
4578	PRECOMPTES TVA	442005	PRECOMPTE TVA
4579	PRECOMPTES TVA	442005	PRECOMPTE TVA
4580	AVANCES ALLOCATIONS FAMILIALES	432810	ALLOCATIONS FAMILIALES A REVERSER AUX TRAVAILLEURS
4581	AVANCES PRIMES DE SCOLARITE	425203	AVANCES PRIMES DE SCOLARITE
4582	AVANCES FRAIS MEDICAUX	432701	COMPLEMENT FRAIS MEDICAUX A REVERSER
4583	AVANCE INDEMNITE JOURNALIERE	425700	AUTRES AVANCES ACCORDEES AUX PERSONNEL
4584	AVANCES POUR COMPTES DE LA MUTUELLE	432000	AUTRES PRESTATIONS A REVERSER

تابع للملحق رقم01

4585	AVANCE P/COMPTE	432000	AUTRES PRESTATIONS A REVERSER
4589	AUTRES AVANCES CAISSE SOCIAL	432807	AUTRES PRESTATIONS A REVERSER
4590	AVANCES AUX ŒUVRES SOCIALES	422900	AVANCES AUX ŒUVRES SOCIALES ENTREPRISE
4591	AVANCE AU PERS P/CPTE A,TRAVAIL	422900	AVANCES AUX ŒUVRES SOCIALES ENTREPRISE
4593	AVANCE P/ŒUVRE SOCIAL	422900	AVANCES AUX ŒUVRES SOCIALES ENTREPRISE
4599	AUTRES AVANCES P/CPTE DIVERS	422900	AVANCES AUX ŒUVRES SOCIALES ENTREPRISE
4620	AVANCES S/SERVICE	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
4621	AVANCE S/ENTRETIEN ET REPARATION	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
4624	AVANCE S/RENUNERATION TIERS	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
4625	AVANCE S/FRAIS PUBLICITE	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
4628	AVANCES SUR FRAIS DE MISSION	425200	AVANCES SUR FRAIS DE MISSION
46281	AVANCE AUTRES CREDITEUR SERVICE	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
4629	AVANCE CREDITEURS DE SERVICES	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
46290	AUTRES AVANCE CREDITEUR SERVICE	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
462901	AVANCES P/COMPTE	409702	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE INTER FILIALES
46292	AVANCE S/OPERATION P/COMPTE	467701	PAIEMENT P/COMPTE I FILIALE
46299	AVANCES AU PERSONNEL	425000	AVANCE AU PERSONNEL
4630	AVANCE S/SALAIRE AU PERSONNEL GELE	425000	AVANCE AU PERSONNEL
4631	A COMPTE AU PERSONNEL	425100	ACOMPTES AUX PERSONNEL DE LA SOCIETE
46310	PERSONNEL A REGULARISER	425600	CREANCES SUR PERSONNEL A REGULARISER
46311	PERSONNEL A REGULARISER	425600	CREANCES SUR PERSONNEL A REGULARISER
4632	PERSONNEL A REGULARISER	425600	CREANCES SUR PERSONNEL A REGULARISER
46321	AVANCE S/COTISATION DES A,T	422901	AVANCES AUX FONDS DES ŒUVRES SOCIALES UNITE
46328	PERSONNEL A REGULARISER	425600	CREANCES SUR PERSONNEL A REGULARISER
4635	AVANCE AUX ORGANISMES SOCIAUX	432007	AVANCES AUTRES ORGANISMES SOCIAUX
4637	CREANCES S/PERSONNEL A REGULARISER	425600	CREANCES SUR PERSONNEL A REGULARISER
4640	AVANCES PROVISIONNELLES IBS	444601	ACOMPTES PROVISIONNELS SUR IBS
4647	AVANCE S/TVA TRAX ENTREPRISE	445707	AUTRES TVA
4649	AVANCES AUTRES IMPOTS	443000	OPERATIONS PARTICULIERES AVEC L'ETAT
46491	AVANCE S/AUTRES IMPOTS ET TAXES	447000	AVANCES S/ IMPOTS ET TAXES DIVERS SUR ACTIVITE
46492	AVANCE S/AUTRES IMPOTS ET TAXES	447000	AVANCES S/ IMPOTS ET TAXES DIVERS SUR ACTIVITE
4660	AVANCE S/FRAIS DIVERS	409000	AVANCE ET ACOMPTE S/SERVICE ET STOCKS
4661	AVANCE S/FRAIS CANTINE	**322300**	**DENREE ALIMENTAIRE**
4680	FRAIS COMPTABILISE D AVANCE	486107	AUTRES CHARGES CONST AV S/SCE
468062	FRAIS COMPT AVANCE LOYER	486101	CHARGES LOCATIVES ET DIVERS
468065	FRAIS D'AVANCE FINANCIERS	486507	CHARGES CONST AV AUTRES CHARGES FINANCIERES
468066	ASSURANCES, INCENDIE EXPLOSION	486004	CHARGES D'AVANCE PRIME D'ASSURANCE
4690	DEPENSES EN ATTENTE D'IMPUTATION	470000	DEPENSES EN ATTENTE D'IMPUTATION
4700	CREANCES CLIENTS	411000	CLIENTS
470001	CLIENTS	411000	CLIENTS

تابع للملحق رقم01

470010	CLIENTS	411000	CLIENTS
470020	CLIENTS	411000	CLIENTS
470050	CLIENTS	411000	CLIENTS
4701	CLIENT EN DA COMPTANT	411000	CLIENTS
4704	CLIENTS	411000	CLIENTS
4708	CLIENTS DOUTEUX	416000	CLIENTS DOUTEUX
4709	CLIENTS AVANCE ENTP	411000	CLIENTS
4710	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES	411200	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES
471010	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES	411200	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES
471020	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES	411200	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES
471050	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES	411200	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES
4711	CLIENT RETENUE DE GARANTIE DEVISE	411200	CLIENTS RETENUE DE GARANTIES
4777	PRODUIT A RECEVOIR	487807	PRODUITS CONSTATES D'AVANCE - AUTRES PRODUITS FINANCIERS
4780	FACTURE A ETABLIR	418000	CLIENTS PRODUIT NON ENCORE FACTURE ENT / PUBLIQUES
4790	EFFETS A RECOUVRER EN ALGERIE	413000	EFFET EN PORTEFEUILLE ENT / PUBLIQUES
4800	FONDS EN DEPOT CHEZ LE NOTAIRE	515002	FONDS DEPOSES CHEZ LE NOTAIRE
4820	COMPTE AU TRESOR	515000	TRESOR PUBLIC
4850	BANQUE	512000	BNA COMPTE COURANT
48501	BNA	512000	BNA COMPTE COURANT
48502	BNA	512000	BNA COMPTE COURANT
4852	BNA CPTE INVESTISSEMENT	512007	AUTRES BANQUES (COMPTE INVESTISSEMENT)
4854	BEA	512007	AUTRES BANQUES (BEA)
4855	BNA	512000	BNA COMPTE COURANT
4856	BNA	512000	BNA COMPTE COURANT
4857	CHEQUE REMIS A L'ENCAISSEMENT	511000	CHEQUE A L'ENCAISSEMENT CLIENTS
4858	CHEQUE A ENCAISSER	511000	CHEQUE A ENCAISSER
4859	CHEQUES IMPAYES	511001	CHEQUES IMPAYES
4860	CHEQUES POSTAUX CCP	515001	CCP
48601	CCP	515001	CCP
4861	CCP	515001	CCP
4870	CAISSE	530002	CAISSE PRINCIPALE
4871	CAISSE CHANTIER	530004	CAISSE CHANTIER
4880	REGIE AVANCE CHANTIER	541001	REGIE AVANCE CHANTIER
4882	ACCEDITIFS	542000	ACCREDITIFS BNA
4890	VIREMENT DE FONDS BANQUE/CAISSE	581000	VIREMENT DE FONDS
4894	VIREMENT DE FONDS BANQUE /BANQUE	581000	VIREMENT DE FONDS
4895	VIREMENT DE FONDS BANQUE /CCP	581000	VIREMENT DE FONDS
4899	AUTRES VIREMENTS DE FONDS	581000	VIREMENT DE FONDS
4929	PROVISION SUR AUTRES CREANCES	498607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DE TIERS
4930	PROV P/DEPREC DES AV FOURNISSEURS	496607	PERTE DE VALEUR S/AUTRES CPTE DEBITEUR

تابع للملحق رقم01

4943	PROV P/DEPREC DES CREANCES FILIALES	296000	Perte de val sur paticipt. Et créances rattachées a des particpt. Groupe
4950	PROV P/DEPREC AV P/COMPTES	498607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
49581	PROV P/DEPREC AV P/EXPLOIT	498607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
4962	PROV P/DEPREC AV S/SERVICE	498607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
49628	PROV P/DEPREC AV PERSONNEL	496607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
4963	PROV P/DEPREC AV PERSONNEL	496607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
49630	PROV P/DEPREC AV PERSONNEL	496607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
49631	PROV P/DEPREC AV PERSONNEL	496607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
49632	PROV P/DEPREC AV PERSONNEL	496607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRE COMPTES DEBITEURS
4970	PROVISION CLIENTS	491607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRES TIERS
4971	*PROC P/DEPREC CLT RET GARANTIE*	491607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRES TIERS
4979	*PROC P/DEPREC EFFET A RECOUVRER*	496607	PERTE DE VALEUR SUR AUTRES CPTES DEBITEURS
4989	*PROC P/DEPREC DISPONIBILTE*	*498607*	PERTE DE VALEUR SUR COMPTES TIERS

ميزان المراجعة بعد الجرد بتاريخ 2010/12/31 لمنشأة البناءات المعدنية

الملحق رقم 02

رقم الحساب	البيان	أول المدة رصيد		والمخرجات مجموع المدخلات		الرصيد النهائي	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
311000	مواد أولية من صفائح الفولاذية	14,565,111.50		66 803 194,20	64 972 903,60	16 395 402,10	
311002	مواد أولية من صفائح الفولاذية TN 40	437,715.53		3 845 211,20	3 092 876,01	1 190 050,72	
311003	مواد أولية من صفائح الفولاذية المليسة			1 130 910,92	668 754,44	462 156,48	
311004	مواد أولية من صفائح الفولاذية	1,421,701.56		1 644 276,56	1 629 691,31	1 436 286,81	
311100	عارضة خلفية	6,251,133.42		11 655 869,76	11 074 227,55	6 832 775,63	
311101	HEB HEA IPN IPEعارضة حديدية	65,464,297.48		106 620 378,36	100 090 684,24	71 993 991,60	
311102	صفائح منطوية الزاوية	1,179,150.78		6 754 979,00	6 075 292,71	1 858 837,07	
311104	مواد أولية من أعمدة حديدية على شكلT	1,708.97		0,01	1 708,98		
311105	أعمدة حديدية على شكل Ω	265,008.68		480 000,00	492 192,18	252 816,50	
311110	أعمدة و أنابيب	2,077,993.42		5 976 396,40	4 426 126,72	3 628 263,10	
311121	أعمدة دائرية	817,436.47		4 825 741,09	3 546 927,03	2 096 250,53	
311122	أعمدة سداسية	8,547.72				8 547,72	
312000	مسامير	218,861.25		61 776,57	63 964,07	216 673,75	
312001	حزقات	1 530 463,97		1 975 308,63	1 567 047,60	1 938 725,00	
312002	حلقات	345,159.98		708 623,48	368 054,35	685 729,11	
312003	برغي	1,818,317.83		1 289 215,59	1 527 382,19	1 580 151,23	
312004	قضبان مترابطة ، والسنانير	3,579.32			3 579,32		
312005	دبابيس	18,173.60		31 827,91	32 157,50	17 844,01	
312007	أزرار وردودة قنوات	1,200,306.60			1 200 306,60		

312100	ألجمة	236,315.26		896 873,99	335 652,20	797 537,05	
312101	المطروقات			3 000,00	3 000,00		
312102	مفاصل			1 121 557,39	1 080 348,35	41 209,04	
312103	حاجز مشبك			2 574 483,40	1 645 443,40	929 040,00	
312104	موصل	654,728.25		560 641,90	752 159,96	463 210,19	
312107	البطانة المرحل الصغير	627,022.94		385 541,66	209 223,23	803 341,37	
312200	الصمامات	19,917,165.25		39 155 370,43	29 615 129,28	29 457 406,40	
312201	إكسسوارات المركز	26,656.63		9 996,00	13 552,59	23 100,04	
312202	إكسسوارات للحام	2,002,078.52		2 573 990,95	2 759 510,65	1 816 558,82	
312500	أجهزة وإكسسوارات كهربائية			27 902,05	27 902,05		
321000	معدات اللحام و المواد الاستهلاكية	199,946.28		10 351 377,87	6 679 013,16	3 872 310,99	
321001	الأقطاب الكهربائية	1,339,110.72		72 058,18	1 411 168,90		
321002	إكسسوارات اللحام			72 296,00	72 296,00		
321100	مواد استهلاكية- خردوات لتركيب			74 870,00	74 870,00		
321101	عجلة القرص	1,767,968.81		1 003 361,13	1 198 898,43	1 572 431,51	
321102	لوازم لمعالجة السطح			10 894,39	10 894,39		
321107	مواد أخرى استهلاكية للخردات المعدنية	2,532,023.53		7 532 804,30	5 961 470,73	4 103 357,10	
321200	قطع غيار ألات	1,778,026.27		4 132 328,92	3 599 198,28	2 311 156,91	
321307	قطع غيار سيارات	882,924.46		2 288 971,16	2 315 673,67	856 221,95	
321400	لوازم البناء (الاسمنت)	1,247.82		418 959,96	420 207,78		
321401	مواد مختلفة			319 886,42	254 259,00	65 627,42	
321500	ملابس الأمن	88,139.04		1 843 439,02	1 748 543,64	183 034,42	
322001	الوقود	283,954.00		3 436 263,11	3 425 976,30	294 240,81	
322002	مواد التشحيم			417 007,20	417 007,20		
322003	أنبوب هوائي			425 435,70	425 435,70		
322200	أوراق مستهلكة متنوعة	787,018.63		1 305 109,25	1 132 135,45	959 992,43	
322201	مواد التنظيف وغيرها			8 500,00	8 500,00		

322203	لوازم غير قابلة للتخزين	65,107.19		347 869,10	348 483,14	64 493,15	
331100	مرجل عادي قيد الإنجاز	21 238 136,86		16 322 457,47	35117819,49	16 322 457,47	
331200	مرجل متقدم قيد الانجاز	515 365,63			515 365,63		
331300	إنشاءات معدنية قيد الانجاز	4 848 768,48		9 411 925,11	4 848 768,48	9 411 925,11	
335207	خدمات أخرى قيد الانجاز	146 843,75			146 843,75		
355000	مراحل عادية تامة الصنع	29 575 544,58		15 078 432,98	29 575 544,58	15 078 432,98	
355001	مراجل متقدمة تام الصنع	1 018 181,82		1 018 181,82	1 018 181,82	1 018 181,82	
355002	إنشاءات معدنية تامة الصنع	30 775 609,49			30 775 609,49		
358100	فضلات ومهملات	1 646 638,92			1 646 638,92		
360000	قطع استبدالية لمعدات اللحام	8 120 832,26				8 120 832,26	
370107	بضائع خارج المنشأة	350 000,00				350 000,00	
371001	مواد أولية خارج المنشأة			721 106,00		721 106,00	
371007	مواد أولية أخرى خارج المنشأة	363 892,00				363 892,00	
381000	مشتريات المواد الأولية			162 247 414,34	162 247 414,34		
381007	مشتريات الصمامات			6 035 605,00	6 035 605,00		
381100	مواد الأولية من أنابيب غير الملحمة			34 205 635,16	34 205 635,16		
381104	مواد الأولية من أعمدة غير الملحمة			986 703,88	986 703,88		
381110	مشتريات من العارضة حديدية			3 239 580,41	3 239 580,41		
381111	مشتريات من العارضة حديدية خلفية			10 748 290,74	10 748 290,74		
381112	مواد الأولية من أنابيب ملحمة			1 513 296,00	1 513 296,00		
381120	مواد الأولية من الأعمدة المربعة			2 350 731,73	2 350 731,73		
382000	مواد مستهلكة			5 461 844,66	5 461 844,66		
382007	مواد مستهلكة أخرى			1 077 600,00	1 077 600,00		
382010	لوازم مستهلكة و خردوات			10 664 924,13	10 664 924,13		
382011	لوازم المكتب وإعلام الآلي			971 487,37	971 487,37		
382012	الشحم ،الدهن ،الزيوت			2 107 016,57	2 107 016,57		

382013	مواد ولوازم الصيانة			263 732,31	263 732,31		
382014	مشتريات قطع الغيار			4 412 735,79	4 412 735,79		
382015	مواد غذائية			6 100,00	6 100,00		
382017	لوازم أخرى للاستهلاك			11 122 525,49	11 122 525,49		
382202	إكسسوارات لجندب			185 972,01	185 972,01		
382250	أجهزة وملحقات كهربائية			27 902,05	27 902,05		
382280	المشتريات الأجنبية "حقوق الجمارك"			1 590 862,97	1 590 862,97		
382281	المشتريات الأجنبية " نفقات ملحقة"			1 639 991,68	1 639 991,68		
382282	المشتريات الأجنبية "النقل "			1 693 141,00	1 693 141,00		
391000	خسائر القيمة على المواد الأولية.		1 142 431,95	6 239 958,42			6 239 958,42
392000	خسائر القيمة على تموينات الأخرى.		2 919 039,66			2 919 039,66	
409000	تسبيقات للموردين بالدينار	1 443 264,61		65 599,99		1 377 664,62	
411000	زبائن منشآت العمومية	51 159 121,11	158 074 581,68	163 159 103,63		46 074 599,16	
411001	زبائن إدارات عمومية	5 737 088,98		41 561 380,57	43 955 389,12	8 131 097,53	
411002	زبائن منشآت الخاصة	86 423 062,27		270 345 518,50	280 253 740,44	96 331 284,22	
411003	زبائن ما بين الفروع– المنشأة الأم ENCC بالجزائر–	83 742 248,74		166 847 759,63	221 911 552,02	138 806 041,13	
411100	زبائن منشآت خارجية	6 664 526,14		173 317 399,59	207 938 449,02	41 285 575,57	
411200	عربون ضمان– زبائن وطنية منشآت العمومية–	15 476 434,19		15 480 613,28	364 421,34	360 242,25	
411201	عربون ضمان – زبائن إدارات عمومية–	1 676 890,01			1 342 942,82	3 019 832,83	
411202	عربون ضمان – زبائن وطنية منشآت الخاصة–	891 137,55		1 073 600,42	1 549 227,74	1 366 764,87	
411203	عربون ضمان – زبائن خارجية منشآت خاصة–	652 308,39		3 323 611,04	6 664 049,90	3 992 747,25	
411204	عربون ضمان – زبائن مابين الفروع–	17 986 742,09		6 968 227,57	12 425 387,41	23 443 901,93	

416000	ديون مشكوك فيها منشآت عمومية	10 237 891,18		1 018 172,79	3 126 901,58	8 129 162,39	
416001	ديون مشكوك فيها إدارات عمومية	2 040 848,80		765,77	1 923 480,00	118 134,57	
416002	ديون مشكوك فيها منشأة خاصة	45 724 982,00		2 684 809,07	3 906 535,81	44 503 255,26	
416300	ديون مشكوك فيها منشأة خارجية	2 515 042,76		1 222 567,81	2 346 903,00	1 390 707,57	
418000	فواتير التحويل منشأة عمومية	16 745,12			16 745,12		
418004	فواتير التحويل منشأة مختلطة			13 999 752,00		13 999 752,00	
422900	تسبيقات اجتماعية للعمال	1 507 725,77		2 173 000,00	24 712,16	3 656 013,61	
425100	تسبيقات للموظفين المنشأة	659 520,00		3 152 907,47	3 152 620,00	659 807,47	
425200	تسبيقات على مصاريف البعثات	94 174,00		494 225,00	401 544,97	186 854,03	
425202	تسبيقات على مصاريف الإعانات العائلية	300 340,00		2 420 600,00	2 361 819,00	359 121,00	
425203	تسبيقات على المكافآت المدرسية	177 625,00		67 400,00		245 025,00	
425600	حقوق على الموظفين للتسوية	197 006,25		1 062 949,25	692 691,93	567 263,57	
431610	ضمان الاجتماعي 26%		707 919,79	11 885 158,11	9 089 072,43	2 088 165,89	
432001	مكافآت الزواج			479 037,47	5 182,03	473 855,44	
432002	مكافآت الولادة			5 200,00		5 200,00	
432007	تسبيقات لمنظمات الاجتماعية			306 244,22		306 244,22	
442000	رسوم قابلة للاسترجاع على الاستثمارات	46 311,41		935 125,80		981 437,21	
442003	رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية	6 062 347,75		41 679 020,02	47 382 108,00	359 259,77	
442004	رسوم أخرى القابلة للاسترجاع			2 608 202,89		2 608 202,89	
442005	اقتطاعات	91 642 749,00		84 095 370,00	95 018 774,00	80 719 345,00	
442105	رسوم أخرى القابلة للاسترجاع عن البنوك والتأمينات			673 221,62	10 805,52	662 416,10	
444600	ضريبة على الأرباح للسنة			441 797,00		441 797,00	
447000	تسبيقات على الضرائب و الرسوم المتنوعة			1 000 000,00		1 000 000,00	

457600	أرباح السنة الماضية DATE:		4 000 000,00	14 000 000,00	10 000 000,00		
491607	مؤونة لتسي قيم الزبائن 02/06/2011		58 936 613,74	58 936 613,74	52 559 108,79		52 559 108,79
512000	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم 544181	62 042 142,81		507 333 792,12	598 115 079,65		28 739 144,72
512002	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم695161	23 779,23		2 575 490,83	2 692 988,08		93 718,02
512003	حساب جاري لاستغلال البنوك أخرى				68 459,36		68 459,36
515001	حساب جاري بريدي	3 612 443,56		64 766 578,50	63 783 381,26	4 595 640,80	
530002	صندوق	287186,53		14 751 111,92	14 978 937,45	59361 ,00	
541000	سلفات و مستندات	285 543,09		3 736 855,71	3 471 516,13	550 882,67	
542000	اعتمادات	3 452 307,93		6 007 661,81	7 907 661,81	1 552 307,93	
581000	تحويل الأموال			6 870 000,00	6 670 000,00	200 000,00	
588000	تحويل داخلي للبنك			111 700 418,33	111 700 418,33		
588001	تحويل أخر داخلي للبنك			22 891 926,00	22 891 926,00		

الملحق رقم 03 :الميزانية الأصول و الخصوم بتاريخ 2010/12/31 وفق النظام المحاسبي المالي

DATE:
DATE:02/06/2011
HEURE:09:54
PAGE:1

Exercice 2010

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**7,293,483.00**	**2,433,083.00**	**4,860,400.00**	**4,810,400.00**
Immobilisations corporelles		**992,236,793.58**	**263,189,335.97**	**729,047,457.61**	**794,722, 035.35**
Terrains		629,014,567.04		629,014,567.04	629,014,567.04
Bâtiments		125,816,594.03	112,976,581.83	12,840,012.20	7,323,272.20
Autres immobilisations corporelles		237,405,632.51	150,212,754.14	87,192,878.37	66,741,447.01
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
Autres débiteurs					91,642, 749.00
Stocks provenant d' immobilisations		8 ,120,832.26		8 ,120,832.26	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**999,530,276.58**	**265,622,418.97**	**733,907,857.61**	**799,532,435.25**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**202,474,766.34**	**6,239,958.42**	**196,234,807.92**	**239,232,126.59**
Créances et emplois assimilés					
Clients		462,497,156.24	52,559,108.79	409,938,047.45	241,014,312.25
Autres débiteurs		103,456,413.26		103,456,413.26	10,589,176.72
Impôts et assimilés		1,626,674.21		1,626,674.21	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		7,707,552.96		7,707,552.96	69,703,403.15
TOTAL ACTIF COURANT		**777,762,563.01**	**58,799,067.21**	**718,963,495.80**	**560,539,018.71**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1,777,292,839.59**	**324,421,486.18**	**1,452,871,353.41**	**1,360,071,453.96**

تابع للملحق رقم 03

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		680,100,000.00	680,100,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		79,287,062.22	66,556,767.10
Ecart de réévaluation		8,644.63	8,644.63
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		105,615,757.36	29,158,295.12
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-371,150,278.31	-371,150,278.31
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**493,861,185.90**	**404,673,428.54**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		226,916,299.46	214,910,120.34
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		323,635,077.15	296,589,613.70
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**550,551,376.61**	**511,499,734.04**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		83,270,181.97	216,624,991.17
Impôts		23,353,969.06	21,320,137.07
Autres dettes		232,396,078.60	163,415,983.85
Trésorerie passif		69,438,561.27	42,537,239.17
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**408,458,790.90**	**430,018,608.65**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1,452,871,353.41**	**1,360,071,453.96**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

HEURE:
09:54

الملحق رقم 04

جدول حسابات النتائج بتاريخ 2010/12/31 **Exercice 2010** PAGE:1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		637,300,029.13	540,130,504.95
Variation stocks produits finis et en cours		-47,934,092.15	-8,113,802.73
Production immobilisée		5,516,740.00	
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**594,882,676.98**	**532,016,702.22**
Achats consommés		-239,087,191.36	-257,171,878.26
Services extérieurs et autres consommations		-30,590,254.22	-37,037,766.06
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-269,677,445.58**	**-294,209,644.32**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**325,205,231.40**	**237,807,057.90**
Charges de personnel		-165,593,942.88	-155,281,921.00
Impôts, taxes et versements assimilés		-8,784,553.60	-7,795,724.42
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**150,826,734.92**	**74,729,412.48**
Autres produits opérationnels		39,672.12	6,056,265.99
Autres charges opérationnelles		-2,294,544.41	-886,799.89
Dotations aux amortissements et aux provisions		-35,805,450.50	-36,684,504.15
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6,912,627.06	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**119,679,039.19**	**43,214,374.43**
Produits financiers		270,760.11	73,709.41
Charges financières		-14,334,041.94	-14,129,788.72
VI. RESULTAT FINANCIER		**-14,063,281.83**	**-14,056,079.31**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**105,615,757.36**	**29,158,295.12**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		602,105,736.27	538,146,677.62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-496,489,978.91	-508,988,382.50
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**105,615,757.36**	**29,158,295.12**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**105,615,757.36**	**29,158,295.12**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d' états financiers consolidés			